

مناهج البحث في الاقتصاد الإسلامي

د. رفيق يونس المصري

رمضان 1434هـ

تموز 2013م

2013/7/21م

مقدمة

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد،

فإن هذا الموضوع مهم للطلاب والباحثين والمجتمع، وقد كتب فيه الكثير، لكن الكتابة فيه في الاقتصاد لا تزال قليلة، وفي الاقتصاد الإسلامي أقل. أرجو أن يجد القارئ في هذا الكتاب الدراسي ما يعينه على التفكير والتعبير والبحث. وقد ضمنته مباحث لا توجد في الكتب الأخرى. ولم أقصره على الاقتصاد ولا على الاقتصاد الإسلامي، بل جمعت فيه بينهما.

أي كتاب يصنف في مناهج البحث وكتابة البحوث لا بد من أن يراعي قدر الإمكان في هذا الكتاب ما يقوله صاحبه وغيره من المؤلفين في كتب البحث العلمي ومناهجه. وكل عالم قد يجيد شيئاً ولا يجيد آخر. فمن المؤلفين من أحسنوا تصميم الكتاب، وأحسنوه من الجانب الفني، ولكن كتابهم جاء ضعيفاً من جانب اللغة والنحو والإملاء وعلامات الترقيم! ولم يكلوا أمر التصحيح إلى غيرهم.

يمكن للقارئ أو الباحث الناشئ أن يستفيد من النظر في الكتاب، لكي يقف عملياً على ما قلناه نظرياً من ضرورة مراعاة قواعد الكتابة الفنية والشكلية، فيمكن أن ينظر في عنوان الكتاب ومتمته وهوامشه ومراجعته وغير ذلك من أمور.

حاولت أن يكون الكتاب واضحاً، وألا أستكثر من التفاصيل التي محلها علم الإحصاء، حيث يتم التوسع في الجوانب الإحصائية من العينات وأنواعها ومقاييس التشتت والانحراف المعياري وغير ذلك من الأمور التي تلتبس في كتب الإحصاء. كما حاولت بالمقابل ألا يقتصر الكتاب على المسائل الشكلية للبحث، دون بيان المناهج العلمية ومباحث أخرى يراها القارئ في ثنايا الكتاب.

وأخيراً فإن أفضل طريقة لتعلم فن إعداد البحوث هي أن يتعلم الباحث ذلك عملياً بالتجربة. فهل نتعلم الحج على الورق، أو قيادة السيارة من خلال الكمبيوتر؟! ويجب أن يعلم الباحث بأنه عندما ينشر رسالته أو بحثه أو كتابه فإنما يعرض عقله على العلماء والقراء. قال الراغب الأصفهاني (-508هـ): «عرضُ بناتِ الصلبِ على الخطّابِ أسهلُّ من عرضِ بناتِ الصدرِ على الألبابِ»! (1)

(1) نقلاً عن كتاب المنهاج في تأليف البحوث لمحمد التونجي.

الفصل الأول

مقدمات

الفكر :

قال الغزالي (-505هـ): «اعلم أن معنى الفكر هو إحضار معرفتين في القلب، ليستثمر منهما معرفة ثالثة (...). وفائدة التفكير تكثير العلم، واستجلاب معرفة ليست حاصلة (...). والمعارف إذا اجتمعت في القلب، وازدوجت على ترتيب مخصوص، أثمرت معرفة أخرى. فالمعرفة نتاج المعرفة، فإذا حصلت معرفة أخرى، وازدوجت مع معرفة أخرى، حصل من ذلك نتاج آخر! وهكذا يتمادى النتاج، وتتمادى العلوم، ويتمادى التفكير إلى غير نهاية! وإنما تتسَدَّ طرق زيادة المعارف بالموت أو بالعوائق. هذا لمن يقدر على استثمار العلوم، ويهتدي إلى طريق التفكير. وأما أكثر الناس فإنما مُنعوا الزيادة في العلوم، لفقدهم رأس المال، وهو المعارف التي بها تُستثمر العلوم، كالذي لا بضاعة له، فإنه لا يقدر على الربح؛ وقد يملك البضاعة، ولكن لا يحسن صناعة التجارة ، فلا يربح شيئاً»⁽¹⁾.

(1) الغزالي، إحياء 363/4.

العلم:

قال الغزالي (-505هـ): «العلم هو معرفة الشيء على ما هو به»⁽¹⁾. «
والعلوم (...) تنقسم إلى ما هو محمود، وإلى ما هو مذموم، وإلى ما هو مباح.
فالمحمود ما ترتبط به مصالح أمور الدنيا كالطب والحساب، وذلك ينقسم إلى
ما هو فرض كفاية، وإلى ما هو فضيلة وليس بفريضة. أما فرض الكفاية فهو
كل علم لا يُستغنى عنه في قوام أمور الدنيا، كالطب إذ هو ضروري في
حاجة بقاء الأبدان، والحساب فإنه ضروري في المعاملات وقسمة الوصايا
والموارث وغيرهما (...). فلا يتعجب من قولنا إن الطب والحساب من
فروض الكفايات، وكذلك أصول الصناعات»⁽²⁾.

(1) إحياء 26/1.

(2) نفسه، 15/1.

«اشتغل بفروض الكفايات وراع التدريج فيها، فابتدئ بكتاب الله تعالى، ثم بسنة نبيه ﷺ، ثم بعلم التفسير وسائر علوم القرآن (...)، ثم اشتغل بالفروع، وهو علم المذهب من علم الفقه دون الخلاف، ثم بأصول الفقه، وهكذا إلى بقية العلوم، على ما يتسع له العمر، ويساعد فيه الوقت. ولا تستغرق عمرك في فن واحد منها طلباً للاستقصاء؛ فإن العلم كثير والعمر قصير (...)! فاقصر من شائع علم اللغة على ما تفهم منه كلام العرب وتتطق به، ومن غريبه على غريب القرآن وغريب الحديث، ودع التعمق فيه، واقتصر من النحو على ما يتعلق بالكتاب والسنة، فما من علم إلا وله اقتصار واقتصاد واستقصاء»⁽¹⁾.

« وفي البلد فروض كفايات مهمة لا قائم بها (...)، ولا يخلو بلد من جملة الفروض المهمة (...)، وأقربها الطب، إذ لا يوجد في أكثر البلاد طبيب مسلم»!⁽²⁾.

(1) نفسه، 35/1.

(2) نفسه، 38/1.

على طالب العلم: «أن لا يدعَ (...) فناً من العلوم المحمودة، ولا نوعاً من أنواعه إلا وينظر فيه نظراً يطلع به على مقصده وغايته. ثم إن ساعده العمر طلب التبحر فيه، وإلا اشتغل بالأهم منه واستوفاه، وتطرف من البقية؛ فإن العلوم متعاونة، وبعضها مرتبط ببعض (...). وأن لا يخوض في فن من فنون العلم دفعة (واحدة)، بل يراعي الترتيب، ويبتدئ بالأهم؛ فإن العمر إذا كان لا يتسع لجميع العلوم غالباً، فالحزم أن يأخذ من كل شيء أحسنه (...). وأن لا يخوض في فنّ حتى يستوفي الذي قبله؛ فإن العلوم مرتبة ترتيباً ضرورياً، وبعضها طريق إلى بعض، والموفق من راعى ذلك الترتيب والتدرج (...). وأن يعرف السبب الذي به يدرك أشرف العلوم، وأن ذلك يراد به شيان: أحدهما شرف الثمرة، والثاني وثاقة الدليل وقوته، وذلك كعلم الدين وعلم الطب؛ فإن ثمرتهما الحياة الأبدية، وثمرتهما الآخر الحياة الفانية، فيكون علم الدين أشرف، ومثل علم الحساب وعلم النجوم؛ فإن علم الحساب أشرف لوثاقته أدلته وقوتها. وإن نُسب الحساب إلى الطب كان الطب أشرف باعتبار ثمرته، والحساب أشرف باعتبار أدلته، وملاحظة الثمرة أولى. ولذلك كان الطب أشرف، وإن كان أكثره بالتخمين»⁽¹⁾.

« قال سفيان الثوري: يهتَف العلم بالعمل، فإن أجابه وإلا ارتحل. وقال ابن المبارك: لا يزال المرء عالمًا ما طلب العلم، فإذا ظن أنه قد علم فقد جهل»! (1).

الشك المنهجي:

مرّ الغزالي في حياته بمرحلة، شكّ فيها بكل العلوم التي تلقاها، حسية كانت أو عقلية. ولكنه لم يتوقف عند شكّه هذا، بل اتخذ منه طريقًا إلى العلم واليقين. يقول الغزالي: «الشكوك هي الموصلة إلى الحق، فمن لم يشكّ لم ينظر، ومن لم ينظر لم يُبصر، ومن لم يُبصر بقي في العمى والضلال»! (2). ويقول أيضًا: « العلم هو الذي ينكشف فيه المعلوم انكشافًا لا يبقى معه ريب، ولا يقارنه إمكان الغلط والوهم (...). فإني إذا علمتُ أن العشرة أكثر من الثلاثة، فلو قال لي قائل: بل الثلاثة أكبر، بدليل أنني أقلب هذه العصا ثعبانًا، وقلبها، وشاهدتُ ذلك منه، لم أشكّ بسببه في معرفتي، ولم يحصل مني إلا التعجب من كيفية قدرته عليه. فأما الشكّ فيما علمته فلا. ثم علمتُ أن كل ما لا أعلمه على هذا الوجه، ولا أتيقنه هـذا

(1) نفسه، 53/1.

(2) الغزالي، ميزان العمل، ص 137.

النوع من اليقين، فهو علم لا ثقة به، ولا أمان معه. وكل علم لا أمان معه فليس بعلم يقيني»⁽¹⁾. كذلك الاقتصاديون وغيرهم يعرفون العلم بأنه ما لا يختلف عليه اثنان.

أثبت الكاتب الفرنسي شارل شومان أن رونييه ديكارت René Descartes (1596-1650م) أخذ كثيرًا من الغزالي، وهناك عبارات متشابهة بين رسالة الغزالي: "المنقذ من الضلال" ورسالة ديكارت: "الأسلوب و التأمّلات"⁽²⁾. من كتب ديكارت: مقالة الطريقة (المنهج)، تأملات، الأهواء، القواعد لهداية العقل ... كان ديكارت كثير الشكوك في علوم زمانه، لا يثق إلا بالرياضيات، وكان معجبًا بها لما في حججها من يقين وبداهة. وكان يريد أن يرفع الفلسفة بواسطة المنهج إلى مرتبة العلم ذي القواعد المضبوطة.

(1) الغزالي، المنقذ من الضلال، ص 82.

(2) الرافعي، تحت راية القرآن، ص 239؛ ودمشقية، أبو حامد الغزالي، ص 42.

هناك أوجه شبه بين الغزالي وديكارت، فكل منهما عاش 52 عامًا ميلاديًا، وكل منهما كان مؤمنًا وصوفيًا، يحبّ العزلة، وكان كثير الشكوك في علوم زمانه، وهما متقاربان في الثقة بالرياضيات. من أقوال ديكارت: « إن الحواس تخذعنا إذا طلبنا منها أكثر مما تستطيع أن تعطيه، أو أن نطلب من حاسة ما أن تطلعنا على شيء هو من اختصاص الحواس الأخرى» ⁽¹⁾. وكان يقول: «العقل أعدل الأشياء توزعًا بين الناس، لأن كل فرد يعتقد أنه قد أوتي منه ما يكفي» ⁽²⁾. ويقول أيضًا: « إن القليل الذي تعلمته حتى الآن ليس شيئًا يُذكر بالنسبة إلى ما أجهله» ⁽³⁾. ويقول: « يجب علي أن أقدم بجدّ، مرة واحدة في العمر، على تخليص نفسي من الآراء التي تلقيتها في الماضي، وأن أعاود البحث من أساسه، إذا أردتُ إقامة شيء ثابت وراسخ في العلوم» ⁽⁴⁾.

(1) ديكارت، مقالة في الطريقة، ص 39 و132؛ وقارن الغزالي في كتاب فلاسفة العرب، ص88.

(2) ديكارت، ص 70؛ وقارن الغزالي في الإحياء 51/1.

(3) ديكارت، ص 203.

(4) ديكارت، التأملات، نقلًا عن مقدمة مقالة الطريقة، ص 36.

الشك هو تردد بين نقيضين، لا رجحان لأحدهما على الآخر. فإذا رجع على الآخر سمي الراجح ظناً. ولهذا فإن ما فعله بعض الباحثين في الاقتصاد الإسلامي من ترجمة كلمة Uncertainty بالشك هو خطأ، لأن معناها في الحقيقة الظن أو عدم التأكد. هناك آية واحدة جمعت بين الشك والظن واليقين، وهي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ، مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ، وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾ النساء 157.

ورد لفظ الشك في القرآن 15 مرة، وكلها تقريباً في معرض الشك الإيماني، كقوله تعالى على لسان هؤلاء الشاكّين: ﴿وَأَنَّهُمْ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مُرِيبٌ﴾ هود 110، أي من كتاب موسى عليه السلام. أما قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ لَقَدْ جَاءَكَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ يونس 94، فهذا يفيد الشك المنهجي الموصل إلى العلم.

وورد لفظ الريب 36 مرة لتأكيد أركان الإيمان (بالله ورسله وكتبه والموت واليوم الآخر). لكن قوله: ﴿وَأِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ البقرة 23، فهذا من الشك المنهجي.

كذلك لفظ المِرية، ورد 18 مرة، من ذلك قوله: ﴿الحق من ربك فلا تكونن من المُمترين﴾ البقرة 147.

هناك آية في هذا الباب يستفاد منها لفظ الشك دون التصريح به. قال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا﴾ الحجرات 6 ، وفي قراءة: (فتتبتوا)، أي فشكوا، ولا سيما إذا كان صاحبُ النبأ أو الشهادة معروفاً بفسقه، أي فشكوا لأجل أن تتبينوا وتتأكدوا. فهذا شك منهجي. والمعلوم أن المؤمن، ولا سيما إذا كان باحثاً، ليس سريع التصديق، ولا يصدق كل ما يسمع أو يقرأ أو يقال له، بل إنه يغوص وراء الظواهر، ويضع الفروض والاحتمالات، ويتحقق منها، للوصول إلى العلم أو النفي أو الإثبات، بكل دقة وموضوعية وتجرد، حتى يقف على الحقائق، ولا يُخدع بالشكليات والحيل والادعاءات والمزاعم والمغالطات. وقد يحتاج الإنسان ولو لمرة واحدة في حياته أن يتأكد من موروثاته ومألفاته وأحكامه، كما قال ديكارت.

حرص علماء المسلمين على الإضافة العلمية:

يقول الجويني (-478هـ): «خصلة أحاذرها في مصنفاتي وأتقيها، وتعافها نفسي الأبية وتجتويها (= تكرها)، وهي سرد فصل منقول، عن كلام المتقدمين مَقول. وهذا عندي يتنزل منزلة الاختزال والانتحال، والتشيع لعلوم الأوائل، والإغارة على مصنفات الأفاضل. وحق على كل من تتقاضاه قريحته، تأليفاً وجمعاً وترصيفاً، أن يجعل مضمون كتابه أمراً لا يُلفى في مجموع، وغرضاً لا يُصادف في تصنيف. ثم إن لم يجد بداً من ذكرها، أتى به في معرض التذرع والتطلع إلى ما هو المقصود والمعمود».

« كم فيه [في كتابه الغياثي] من عقد في مشكلات فضضتها، وأبكار من بدائع المعاني افتضضتها»⁽¹⁾

أمانة علماء المسلمين في نقل أفكار خصومهم:

كان الغزالي (-505هـ) على سبيل المثال أميناً في نقل أفكار خصومه، وقد قيل إنه كان أبلغ منهم في التعبير عنها، كما فعل في كتابه "مقاصد الفلاسفة"، وفي كتابه "المنقذ من الضلال"، حيث عبّر عن مقولة إحدى الفرق بقوله: «الحق مُشكل، والطريق متعسر، والاختلاف فيه كثير، وليس بعض المذاهب أولى من بعض، وأدلة العقول متعارضة، فلا ثقة برأي أهل الرأي،

(1) الجويني، الغياثي، ص 164 و 170.

والداعي إلى التعليم متحكّم لا حجة له، فكيف أدع اليقين بالشك؟! (1). حتى إن البعض اتهمه بأنه يسعى لهم، وبحسن مقولاتهم ويقوّيها ويلخصها. أما هو فقد كان يرى أنه لا يمكن الردّ عليها، قبل فهمها وترتيبها والأمانة في عرضها وإشعار الخصم بفهمها بدقة.

العلوم النقلية والعلوم العقلية:

العلوم النقلية هي العلوم التي تعتمد على النصوص الشرعية: القرآن والسنة، كعلوم العقائد والعبادات. أما العلوم العقلية فهي التي تعتمد على العقل، كالفيزياء والكيمياء والرياضيات. والعلوم الشرعية منها ما يعتمد على النقل والعقل، مثل المعاملات المالية، وأصول الفقه، لا سيما القياس. أما العلوم الاقتصادية عندنا فهي تعتمد على النقل والعقل معاً. (2)

العلوم الأساسية:

العلوم الأساسية (العلوم البحتة): الأحياء والفيزياء والكيمياء (لا تدخل الهندسة). على القارئ ألا يتوقع تعاريف جامعة مانعة، فالأمر لا يعدو

(1) الغزالي، المنقذ، ص 155.

(2) راجع في النقل والعقل، والعقل التجريبي، كتابي عن الفكر الاقتصادي الإسلامي،

التقريب في هذا الموضوع والمواضع الأخرى التي يجري فيها الكلام عن أنواع العلوم وأنواع البحوث وأنواع المناهج.

العلوم الدقيقة:

العلوم الدقيقة هي العلوم القائمة على التعبير الكمي (الرياضيات والفيزياء). أما العلوم الاقتصادية فتدخل في العلوم التقريبية. ومن فروع العلوم الاقتصادية ما يعتمد على الرياضيات والإحصاء والأساليب الكمية، كالاقتصاد الرياضي والاقتصاد القياسي. وتختلف البحوث العلمية في مناهجها ونتائجها باختلاف العلوم. ولهذا السبب نتعرض لأنواع العلوم، وهناك سبب آخر، وهو الرغبة في التعريف بموقع العلوم الاقتصادية من سائر العلوم.

العلوم النظرية والعلوم التطبيقية:

العلوم النظرية: كالتاريخ، والفلسفة، والأدب. العلوم التطبيقية هي العلوم التي تطبق المعارف العلمية في أحد المجالات التطبيقية: علم الأدوية، صناعة الآلات والأجهزة الطبية، هندسة وراثية، هندسة معمارية، هندسة مدنية، هندسة زراعية، هندسة كهربائية ... إلخ.

العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية:

العلوم الطبيعية هي العلوم المادية غير البشرية، وتشمل الفلك والفيزياء والكيمياء والأحياء والجيولوجيا والبيئة والبحار والمحيطات. أما العلوم الاجتماعية فهي العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والتاريخية والجغرافية والقانونية.

الفصل الثاني

العلوم الاقتصادية

هل الاقتصاد علم؟

يرى بعض الاقتصاديين الغربيين أن الاقتصاد أمل علم وليس علمًا، وهم يقصدون مقارنته بالعلوم الدقيقة والعلوم الطبيعية المخبرية التي تقوم على اليقين. غير أن علماء المسلمين قد ألحقوا الظن باليقين، وبهذا يمكن اعتبار المعارف الاجتماعية علومًا، ولو كانت ظنيّة. وإذا قلنا إن الاقتصاد ليس علمًا، فمعنى ذلك أنه لا يوجد علم اقتصاد إسلامي ولا غير إسلامي.

كتب محمد باقر الصدر أن الاقتصاد الإسلامي ليس علمًا، لكن لعله يقصد شيئًا آخر، وهو ما ذكره هو نفسه من أن: «علم الاقتصاد الإسلامي لا يمكن أن يولد ولادة حقيقية إلا إذا تجسّد هذا الاقتصاد في كيان المجتمع»⁽¹⁾.

(1) الصدر، اقتصادنا، ص 290 و 294.

هل علم الاقتصاد أخلاقي أم محايد؟

علماء الاقتصاد الغربيون مختلفون في أمر الاقتصاد، فمنهم من يقول إن علم الاقتصاد محايد لا علاقة له بالقيم والأخلاق والديانات، مثل: مارشال، وباريتو، وروبنز، وسامويلسون، وفريدمان. ومنهم من يعترف بأن علم الاقتصاد تدخله القيم أو تتسرب إليه، بطريقة أو بأخرى، مثل: بنتام، وبول ستريتن، وستيوارت ميل، وكينز الأب، وليون فالراس، وفرانسوا بيررو، وموريس آليه، وجاك آتالي.

فإذا اخترنا الرأي الثاني كان معنى ذلك أن هناك علم اقتصاد إسلاميًا. وليس معنى ذلك أنه يختلف كليًا مع علم الاقتصاد الوضعي، بل يمكن أن يتفق معه في المقولات الوصفية، وهي كثيرة، ويختلف معه في المقولات القيمية، وهي قليلة.

ولئن كان ثمة اختلاف في دخول القيم إلى علم الاقتصاد، إلا أنه ليس ثمة اختلاف في دخولها في النظام الاقتصادي، والسياسات الاقتصادية، والاقتصاد المعيارى.

إن إضفاء صفة العلمية على فرع من فروع المعرفة لا يعني تحسينًا، ونزعها لا يعني تقبيحًا، بل يعني أن العلم يخضع إلى طرائق ومناهج لا تخضع لها

القيم. وقد يكون هناك شيء من التحسين، من حيث إن العلم قطع، والمعارف الأخرى دونه درجةً في ذلك، من حيث هي ظنيّة.

القيم بين الإظهار والإخفاء:

هناك اقتصاديون يرفضون القيم في الاقتصاد، وآخرون يُخفونها، وبعضهم يُظهرونها! فما هي أسباب هذا الرفض، أو الإخفاء، أو الإظهار؟ إن الذين يرفضون القيم، ويستبعدونها من ساحة العلم، إنما يطمحون إلى أن يكون الاقتصاد علمًا، أدنى ما يكون إلى العلوم الطبيعية (كالفيزياء) والدقيقة (كالرياضيات)، ويرون أن العلم لا تختلف فيه الأنظار، أو تختلف فيه قليلاً، بخلاف القيم التي تختلف فيها الأنظار اختلافاً كثيراً!

وأما إظهار القيم فسببه الرغبة في التمييز بين العلوم والقيم، من حيث إن القيم تفضيلاتٌ شخصية، والعلوم أمور موضوعية خاضعة لمناهج أو طرائق صارمة.

كذلك عند الاقتصاديين المسلمين، هناك رغبة في إثبات أن هناك اقتصاداً إسلامياً مثلما أن هناك اقتصاداً رأسمالياً، واقتصاداً اشتراكياً.

وأما إخفاء القيم فقد يكون سببه الرغبة في التخلص من التعرّض لمسائل تثير الخلاف، أو الجدل البيزنطي، أو العداء للنظام الاقتصادي، لأنه قد يكشف عوراته وسوءاته. وقد يطول الخلاف فيها ويشتدّ، ويحصل اليأس والقنوط من الحلّ والوفاق. وقد يكون السبب في إخفاء القيم، وتهريبها تحت عباءة العلم، مسابقة الاتجاه السائد في أن الاقتصاد علم، مع عدم التضحية بالقيم. فهناك اقتصاديون غربيون مؤمنون بالمسيحية، وملتزمون بها، ولكنهم يحرصون أشد الحرص على ألا يتعرضوا لذكر ديانتهم، في تحليلاتهم العلمية، ويعدّون هذا نقصاً وعبثاً وإدلالاً (بالدال المهملة) ونفاقاً!

الاقتصاد الوضعي والاقتصاد المعياري:

الاقتصاد الوضعي (أو الوصفي أو التقريري) اقتصاد علمي يدرس الواقع الاقتصادي كما هو، فلا تدخله القيم والأخلاق والأحكام القيمية، بخلاف الاقتصاد المعياري (أو التقديرى) الذي تدخله القيم والأخلاق. الاقتصاد الوضعي يدرس توزيع الدخل كما هي، والاقتصاد المعياري يدرس مدى عدالة هذا التوزيع. الاقتصاد الوضعي يدرس السلوك الاقتصادي كما هو كائن، والاقتصاد المعياري يدرس السلوك الاقتصادي كما يجب أن يكون.

إن بعض الباحثين المسلمين يرفضون التمييز بين الوضعي (أو التقريرى) والقيمي (أو التقديرى)، ويرون أن هذا التمييز تمييز غربي يرفضه الإسلام. لا يبدو هذا الحكم صحيحاً، فهناك فرق واضح بين القطع والظن، بين العلوم والقيم، بين العلوم الدقيقة أو الطبيعية والعلوم الاقتصادية أو الاجتماعية. فحتى لو قلنا بأن هذه الأخيرة علوم، إلا أنها تبقى متدنية نسبياً في درجة القطع والظن والخلاف. وهذا التمييز صالح على المستوى العالمى، حيث تتعدد الأديان والمعتقدات والتقاليد والأخلاق والمصالح والاتجاهات السياسية، وغير صالح على المستوى الإسلامى، لأن بعض ما يدخل في القيم (كالمعتقدات)

هو قطعي عندنا ويقيني، ولذلك سُمّي يقينًا أو إيمانًا أو عقيدة، وقد يصل فيه اليقين إلى درجة أعلى من الدرجة التي تستند إلى العقل فقط، لأن العقل عقلُ بشر، وما أوتينا نحن البشر من العلم إلا قليلاً، وما قد نقوله اليوم قد نرجع عنه غدًا!

الرياضيات في علم الاقتصاد:

دخلت الرياضيات إلى علم الاقتصاد حتى صار العلماء يعدّون من يستبعدها رجلاً أميًا! ومشكلة الرياضيات أنها تعتمد على العناصر المادية التي تقاس بالأرقام. وفي وقت لاحق، نبّه بعض علماء الاقتصاد إلى أن الإسراف في استخدام الأدوات الرياضية أمر لا يخلو من خطورة. ويجب الحذر من ترييض الاقتصاد، لأن الأمور القابلة للقياس والحساب والتعابير الرقمية أمور قليلة نسبيًا، وهناك أمور أكثر منها وأخطر لا تقبل القياس والتعبير الرياضي. هذا إذا افترضنا سلامة العبارات الرياضية وصحتها ودقتها، وأنها ليست ضربًا من ضروب الإرهاب العلمي! في هذا الباب كتب موريس آليه مقالاً بعنوان: "الطاقات والأخطار الناشئة من استخدام الأدوات الرياضية في علم الاقتصاد". وعلى كل حال فإن هناك اليوم فرعين من فروع المعرفة الاقتصادية

متخصصين في هذا الباب: الاقتصاد الرياضي، والاقتصاد القياسي الذي يجمع بين الرياضيات والإحصاء.

الرياضيات المالية من منظور إسلامي:

يحسن في التمارين الرياضية في كتاب الرياضيات المالية من منظور إسلامي أن تكون في الدفعات الدورية في الديون (البيوع المؤجلة)، لا في الدفعات الدورية للقروض. فهذا يمنع الاعتراض الشرعي عليها من قبل الطلبة وغيرهم من القراء المسلمين.

الفروض الأساسية لعلم الاقتصاد:

- فرض عدم التأكد.
- فرض الرشد.
- فرض المصلحة الخاصة.
- فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها.
- فرض الندرة (المشكلة الاقتصادية).
- فرض التعظيم.

هناك من يشكك اليوم من الاقتصاديين العرب في صحة هذه الفروض، مثل جلال أمين، وكذلك من الاقتصاديين المسلمين، مثل ما فعله محمد عمر شابرا في فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها. ويمكن للقارئ الرجوع إلى بحثي: إسهامات الفقهاء في الفروض الأساسية لعلم الاقتصاد، وإلى مناقشتي لكتاب جلال أمين: فلسفة علم الاقتصاد. فهناك فرق منهجي بين القول برفض الفروض والقول بمدى دقة الفروض، لا سيما وأن علم الاقتصاد من العلوم التقريبية وليس من العلوم الدقيقة، وهو من العلوم الظنية وليس من العلوم القطعية.

هل هناك قوانين اقتصادية؟

الفروض العلمية تصورات مؤقتة إذا اختُبرت وثبتت صحتها صارت نظريات ظنية أو حقائق علمية قطعية. وهذا (الظن والقطع) يختلف من علم إلى علم، ومن مسألة إلى أخرى في العلم الواحد.

قد يكون من القوانين الاقتصادية: قوانين تناقص المنفعة وتزايدها، وقوانين تناقص الغلة وتزايدها، وقوانين العرض والطلب. لكن يصرح بعض

الاقتصاديين بأن قوانين الاقتصاد هي قوانين من الدرجة الثانية، أي هي أقل دقة من قوانين العلوم الطبيعية والرياضية.

ومن المستحسن أن تكون هناك بحوث مفردة لهذا الموضوع.

المشكلة الاقتصادية:

الفكر الاقتصادي السائد يقوم على أساس وجود مشكلة اقتصادية في علم الاقتصاد. غير أن بعض رجال الاقتصاد من الغرب والعرب شككوا في المشكلة الاقتصادية من طرفيها: من طرف الموارد المحدودة، ومن طرف الحاجات غير المحدودة. ويبدو أنهم ارتكبوا خطأ منهجياً، إذ لم يفرقوا بين طرح المشكلة وحلّها! فوجود المشكلة الاقتصادية ثابت عند فقهاء المسلمين كالماوردي (-450هـ) والغزالي (-505هـ) والعز بن عبد السلام (-660هـ)، بل هو ثابت في الحديث النبوي الشريف. وتفصيل ذلك في مواضع أخرى مما كتبت.

المشكلة الاقتصادية:

هل هي المشكلة الوحيدة؟

في كتب الاقتصاد نجد حديثاً عن المشكلة الاقتصادية، هكذا بآل التعريف، المشكلة التي لولاها لما كان ثمة علم اقتصاد. وهذا من حيث المبدأ معقول، فكل علم لا يمكن أن ينشأ بدون مشكلة يبدأ منها. وكل بحث علمي لا يقوم على مشكلة هو ضرب من اللهو أو اللغو.

قال علماء الاقتصاد في تعريف المشكلة الاقتصادية إنها عبارة عن موارد محدودة تقابلها وتتسلط عليها حاجات وشهوات غير محدودة. لن أمشي هنا في المسارات التي مشى فيها علم الاقتصاد، والعلم منطلقات ومسارات وغايات. لكني سأطرح سؤالاً لم أجد من طرحه حتى الآن. هل هذه المشكلة التي يتحدث عنها علماء الاقتصاد في مقدّمات العلم هي المشكلة هكذا بآل التعريف، كأنها هي المشكلة الوحيدة، أو على الأقل المشكلة الأساسية التي تتفرع عنها جميع المشكلات الاقتصادية الأخرى؟

يمكن أن يقال بأن هناك مشكلات اقتصادية كثيرة: مشكلة استهلاك، مشكلة إنتاج، مشكلة توزيع، مشكلة ادخار، مشكلة اكتناز، مشكلة استثمار، مشكلة بطالة، مشكلة تضخم، مشكلة ديون، مشكلة فائدة، مشكلة قمار، مشكلة شفافية، مشكلة أسواق مالية، مشكلة نقود، مشكلة بنوك، مشكلة تنمية، مشكلة

تجارة خارجية، مشكلة مالية عامة، مشكلة عمّال، مشكلة عمالة ماهرة، مشكلة تنظيم وإدارة، مشكلة فساد إداري، مشكلة مخاطرة، مشكلة زراعية، مشكلة صناعية، مشكلة نقل، مشكلة خدمات ومرافق وبنية تحتية، مشكلة رشد، مشكلة سَفَه، مشكلة سَرَف، مشكلة تبذير، مشكلة تَرَف، مشكلة احتكار، مشكلة تسعير، مشكلة ملكية، مشكلة حرية، مشكلة اختيار نظام اقتصادي ... كل هذا يدخل في المشكلات الاقتصادية التي يعالجها علم الاقتصاد.

نعم قد تدخل هذه المشكلات في المشكلة الاقتصادية دخولاً أساسياً أو فرعياً، وقد يسهل علينا أن نتبين ذلك أو يصعب. لكن أيّ ما كان الأمر فإن المشكلات الاقتصادية على كل حال كثيرة، فلماذا الحديث عن المشكلة الاقتصادية؟ هل هي المشكلة الوحيدة؟ هل هي المشكلة الأساسية؟ هل هي المشكلة الأولى؟ أم ماذا؟

أنا أرجح أنها كانت المشكلة الأولى التي انطلق منها علم الاقتصاد. فإذا أردنا أن نقيم أي مشروع اقتصادي فإن أول ما نجابهه هو البحث عن عمل ومال. وكلاهما من الموارد الاقتصادية المحدودة؛ فالعمل تتزاحم عليه مشروعات كثيرة مختلفة، والمال كذلك. فإذا ما اخترنا مشروعاً ما نكون قد خصّصنا

الموارد في مشروع، وحرمانا منها مشروعًا آخر. فيجب أن يكون اختيارنا للمشروعات اختياريًا علميًا معتمدًا على دراسات الجدوى الاقتصادية.

وبهذا فإن الحديث عن المشكلة الاقتصادية في مقدمات علم الاقتصاد ما هو إلا حديث عن مشكلة اقتصادية على سبيل المثال لكي ينطلق العلم منها، ولكي يسوغ البحث في علم الاقتصاد، والتخصص فيه. وليس من المعقول أن نبين جميع مشكلات علم الاقتصاد لكي نشرع في علم الاقتصاد! يكفي مشكلة واحدة مهمة ننطلق منها، ويقاس عليها غيرها. ولا يمكن طرح جميع المشكلات في البدء لأن هذا يحتاج إلى علم، والتحدي هو أن نختار مشكلة واضحة يسهل فهمها على جمهور الناس لكي ننطلق منها إلى غيرها، بعد أن نقتنع بضرورة علم الاقتصاد ومنافع هذا العلم.

الفقراء من أفراد وبلدان يحتاجون إلى علم الاقتصاد لكي يقللوا من فقرهم وضعفهم، والأغنياء يحتاجون إلى علم الاقتصاد لكي يزيدوا من غناهم وقوتهم، ولكي يتسابقوا فيما بينهم على المراتب الأولى في الثراء أو القوة. ولو أن فردًا واحدًا يعيش في الدنيا (حي بن يقظان) لاحتاج إلى علم الاقتصاد، لا لكي يستكثر من الموارد، ويلبي مزيدًا من الحاجات فحسب، بل لأشياء أخرى كثيرة أيضًا، منها أنه يحتاج إلى الحصول على النار بأقل جهد ممكن للتدفئة

وشيّ اللحوم، ويحتاج للطبخ وإعداد الطعام وصنع اللباس ليحتمي به من الحرّ والقرّ، ويحتاج إلى سلاح يحميه من السباع المفترسة. يحتاج إلى صنع ذلك كله بأقل وقت ممكن، لكي يكون له فراغ من الوقت وفضل من الجهد، يستعملهما في الراحة أو في العبادة. وهذا كله من وظائف علم الاقتصاد.

الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الاشتراكي والاقتصاد الإسلامي:

الاقتصاد الرأسمالي هو الذي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وعلى الحرية الاقتصادية والتقليل من تدخل الدولة، بخلاف الاقتصاد الاشتراكي. ويختلفان في مسألة توزيع الثروة والدخل.

أما الاقتصاد الإسلامي فهو اقتصاد ملتزم بالأحكام الإسلامية في القرآن والسنة وأعمال الفقهاء. ويقوم على القوة والحق والعدل، ولا ينحاز إلى أرباب رأس المال ولا إلى العمال. والاقتصاد الإسلامي يمكن أن يأخذ بمنهج البحث الاقتصادي عند رجال الاقتصاد، ولكنه يجعل المنهج القرآني على رأسها، والمنهج القرآني يتضمن كلاً من القرآن والسنة الصحيحة.

الاقتصاد الإنمائي:

هو فرع منبثق عن أحد الاتجاهات الرئيسة الثلاثة في علم الاقتصاد السائد (النيوكلاسيكي، الكينزي، الاشتراكي). ولد بعد الحرب العالمية الثانية،

واستقلال عدد من البلدان النامية. وظهر أول عدد من مجلة: (التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي) Economic Development and Cultural Change عام 1952م. وبما أن الاقتصاد الكينزي والاشتراكي كانا ينتشران في الغرب في ذلك الوقت، نتيجة الكساد الكبير، ومشكلات إعادة التعمير بعد الحرب، فقد ابتعد الاقتصاد الإنمائي عن أساسه النيوكلاسيكي، وشرع ينادي بتقليل الاعتماد على السوق، وإعطاء دور أكبر للحكومة في الاقتصاد. وعندما ضعف الاقتصاد الكينزي والاشتراكي في أوائل السبعينيات، وقوي الاقتصاد النيوكلاسيكي، دخل الاقتصاد الإنمائي في أزمة. ومع أن الكثيرين من الاقتصاديين الإنمائيين لا زالوا يعتقدون بفائدته، إلا أن عددًا منهم أخذ يشكّ في شرعية هذا الفرع العلمي وفائدته، منهم ديباك لال Deepak Lal الذي ألف كتابًا بعنوان: "فقر الاقتصاد الإنمائي" Poverty of Development Economics (1984م)، ومنهم ألبرت هرشمان Albert Hirschman بعنوان: "صعود وهبوط الاقتصاد الإنمائي" The Rise and Decline of Development Economics.

لقد شهد الاقتصاد الإنمائي ولأء متقلبًا: من السوق إلى الدولة، ومن الدولة إلى السوق! وعزا بعض المتعصبين الفقر والتخلف في الأمم النامية إلى ضعفها العرقي والثقافي، وربما العقلي. يقول يوجين ستالي Eugene Staley في

كتابه: "مستقبل الأقطار المتخلفة": « إن تنمية البلدان الفقيرة لا يمكن أن تنجح إلا إذا جاءت على صورة الولايات المتحدة الأمريكية ومثالها! » وساد الرأي القائل بأن الثقافة الغربية وقيمها المادية هي المثل الأعلى للتنمية، وأن البلدان المتخلفة لن تتقدم إلا إذا أخذت بالحدثة. ولا تقتصر هذه الحدثة على مجرد تبني التكنولوجيا الحديثة، والأساليب الحديثة في الإدارة والتسويق، بل يجب أن تمتد إلى القيم والأنماط الغربية أيضاً!

وذهب غونار ميردال Gunar Myrdal في كتابه: "الدراما الآسيوية" Asian Drama إلى: «أن المثل العليا للتحديث هي: الرشد والعدالة الاجتماعية والاقتصادية والكفاءة والمثابرة والتنظيم ودقة المواعيد والاقتصاد في الإنفاق والأمانة الشديدة وعقلانية القرارات والاستعداد للتغيير والالتيقظ للفرص وحيوية روح المشروع (روح الإقدام على المشاريع) والاستقامة والاعتماد على الذات وحبّ التعاون والرغبة في النظر البعيد». لاشك أن كلام ميردال صحيح، ولكن هذه القيم ليست مقتصرة على النظم الغربية.

وسادت فكرة "الحلقة المفرغة أو المزدولة للفقر" Vicious Circle of Poverty. وملخصها أن البلد فقير لأنه فقير! وانتشرت روح التشاؤم في

إمكان تنمية البلدان المتخلفة، ورأى البعض أنه لا بد من دفعة قوية Big Push لتحقيق النمو المستولد والمستدام ذاتياً، من خلال التركيز على الصناعة، ولاسيما الصناعة الثقيلة، وكذلك التركيز على المشاريع الكبيرة ذات رأس المال الكثيف. كما صارت أدبيات التنمية حافلة بالتأكيد على التعارض أو التنازع بين العدالة والنمو، حتى كتب آرثر لويس Arthur Lewis في كتابه: "نظرية النمو الاقتصادي" قائلاً: «تجدر الملاحظة أولاً بأن موضوعنا هو النمو، وليس التوزيع». بل ذهب بعضهم إلى حدّ الدعوة إلى زيادة التفاوت في الدخل والثروات، بدلاً من الحدّ منها، لأن الفقراء يستهلكون ولا يدّخرون، بخلاف الأغنياء الذين يدّخرون ويعملون على تكوين رأس المال والاستثمار المنتج. ويبيّن آخرون أن (التنقيط الخفيف) Trickle-down يمكن أن يحلّ مشكلة الفقر والتوزيع، بتسرّب منافع التنمية وثمارها إلى الفقراء قليلاً قليلاً وبالتدريج. وتأثر بهذا عدد من رجال الاقتصاد في بلدان العالم الثالث، منهم محبوب الحق، الذي صار فيما بعد وزيراً للمالية والتخطيط في باكستان، إذ قال: «يجب أن تقبل البلدان المتخلفة فلسفة النمو، وأن تصرف النظر، حتى المستقبل البعيد، عن جميع أفكار التوزيع العادل ودولة الرفاه، فهذه الكماليات لا تستطيع التمتع بها إلا البلدان المتقدمة»!

وخلافًا لهذا، يقول دَدلي سيرز Dudley Seers في كتابه: "معنى التنمية":
 «إن الأسئلة التي يجب أن تُطرح حول التنمية في أي بلد: ما الذي حصل
 بشأن الفقر؟ ما الذي حصل بشأن البطالة؟ ما الذي حصل بشأن التفاوت في
 التوزيع؟ إذا انخفض هذا كلّ كان هناك تنمية وتقدم. أما إذا ارتفع ذلك فمن
 الصعب أن يقال إن هناك تنمية حدثت، حتى لو تضاعف متوسط الدخل
 الفردي!»! وذهب ميردال إلى أن التفاوت بكل أشكاله إنما يُلحق الضرر
 بالإنتاجية. وبين بعض العلماء أنه يؤدي أيضًا إلى شيوع الاستهلاك التفاخري
 بين الأغنياء، ومزاحمة الموارد المخصصة لتلبية حاجات الفقراء. ودعا
 بعضهم إلى شيء من التضخم من أجل تمويل التنمية، على الرغم من أن
 التضخم ضريبة مستترة، ويعمل على إعادة التوزيع لصالح الأغنياء، بل هو
 بلاء، كما قال آرثر لويس!

وظهرت في الأدبيات التنموية خلافات ومجادلات عقيمة: هل الزراعة أفضل
 أم الصناعة؟ الواردات أم الصادرات؟ السوق أم الدولة؟ الريف أم المدينة؟
 النمو المتوازن أم غير المتوازن؟

الذي حدث أن البلدان الفقيرة تأرجحت بين اليمين واليسار، ولم تفلح في تحقيق
 التنمية والعدالة والاستقرار، على الرغم من التخطيط واستخدام نماذج الاقتصاد
 القياسي Econometrics، مع العلم أنه كان بإمكان هذه البلدان أن تكتفي
 بالاستفادة من التطبيق السليم للمبادئ الأساسية لعلم الاقتصاد، بدلاً من اللجوء

إلى استخدام بعض النظريات والأساليب البراقة، كما قال جيرالد ماير Gerald Meier⁽¹⁾.

يرى بعض رجال الاقتصاد العرب، مثل جلال أمين⁽²⁾، وبعض رجال الاقتصاد الإسلامي، مثل محمد عمر شابرا⁽³⁾، أن المؤلفين في التنمية والتخلف ربما كانت مناهجهم غير سليمة، وتحتاج إلى إعادة نظر.

(1) شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي.

(2) انظر له: كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية.

(3) انظر كتابه: الإسلام والتحدي والاقتصادي.

الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي:

ما يصدق على الجزء قد لا يصدق على الكل:

هناك علماء اقتصاد كتبوا في الاقتصاد الجزئي (مشروع معين، سوق معينة)، ورأوا بعد ذلك تعميم الجزئيات على الكليات، أي من المشروع الواحد إلى الاقتصاد القومي. غير أن كينز بيّن خطأ الانتقال من الجزئي إلى الكلي، وأن من الواجب في الاقتصاد الكلي التعامل مباشرة مع الكميات الكلية. وساعد على ذلك ما حدث من تطور في علم الإحصاء وعلم المحاسبة القومية. هذه مسألة منهجية يجب التنبيه إليها في بحوث الاقتصاد الجزئي والكلي، وهي تطعن في صلاحية المنهج الاستقرائي الذي ينطلق من الجزء إلى الكل.

الاقتصاد المؤسسي:

هناك مدارس في الفكر الاقتصادي قد تكون قليلة الذبوع والانتشار، إلا أنها قد تكون ذات فائدة. من هذه المدارس: مدرسة الاقتصاد المؤسسي التي حصل ثلاثة من أتباعها على جائزة نوبل. وهي مدرسة اقتصادية واقعية اجتماعية

تركّز على دور المؤسسات والقوانين والأعراف، وتخالف مدرسة التقليديين والتقليديين الجدد التي تبالغ في التجريد والتعميم. إن عددًا من الاقتصاديين العرب والمسلمين، المطلعين على هذه المدرسة، قد وجدوا فيها ما يعينهم على نقد المدرسة الرأسمالية، واقتسام الاهتمام بالفقه أو القانون، وتأييد العديد من أفكارهم، لا سيما في البحث عن مدخل أرحب للإصلاح والتنمية والتقدم.

الاقتصاد المؤسسي Institutional Economics مذهب اقتصادي ازدهر، بشكل خاص، في الولايات المتحدة الأمريكية، في الفترة 1920-1930م. ويرى أصحابه أن تطوير "المؤسسات" الاقتصادية جزء من عملية أوسع، هي عملية التنمية الثقافية. والمؤسسات لا تعني هنا الأجهزة والمنشآت فحسب، بل تعني أيضًا قواعد السلوك والتصرف التي لها طابع العموم والاستمرار. وهي بهذا تشمل: السوق، والدولة، والقانون، ونظام الملكية، والعادات، وأنماط أو عادات التفكير، والتنظيمات، وتوزيع الثروة والدخل والقوة والسلطة ... إلخ.

وضع أسس هذا المذهب الاقتصادي الأمريكي فبلن Veblen (1857-1929م)، بنقده النظرية الاقتصادية التقليدية الساكنة نقدًا لاذعًا وساخرًا، والسعي لاعتبار الإنسان على أنه صانع القرارات الاقتصادية، مع نظرة واقعية

تراعي تأثيره بالتغيّر المستمر في الأعراف والمؤسسات. وبما أن هذه المؤسسات لا تفتأ تتغير، فإن علم الاقتصاد يجب أن يتغيّر باستمرار، لأنه في رأيه هو علم التطور.

لقد عارض فبلن فكرة أن المستهلك رشيد! ورأى أنه كائن اجتماعي يحاكي مَن حوله ويقفّدهم. وعارض النظرية الحديثة التي زعمت أنها اكتشفت القانون الطبيعي لتوزيع الدخل. فالأجر يتساوى فيها مع الإنتاجية الحديثة للعمل، والفائدة تتساوى مع الإنتاجية الحديثة لرأس المال. أيّ قانون طبيعي هذا، وهناك عنصر (القوة) الذي يلعب دوراً حاسماً في توزيع الدخل!

رأى فبلن أن الدافع الأول، في النظام الاقتصادي الأمريكي، هو دافع النقود (الدافع النقدي)، وليس الدافع التقني. فإن منشآت الأعمال التجارية، على عكس المنشآت الصناعية، إنما يشغلها جمع النقود أكثر مما يشغلها إنتاج السلع. إن النظام الصناعي نظام مفيد للبشرية، لأنه ينتج (قيماً اقتصادية) (*)، أما النظام التجاري فهو ليس كذلك، لأنه يخلق (قيماً نقدية) Pecuniary Values. والقيم الاقتصادية قيم حقيقية، لأنها سلع ذات منفعة عالية، عامة وخاصة، وتسهم في بقاء الجنس البشري. أما القيم

(*) القيم هنا ليست بمعناها المجازي: الأخلاق.

النقدية فهي قيم مزيفة أو مغشوشة. نعم إنها تساهم في زيادة الأصول (= الموجودات) المالية لدى الشخص، ولكنها لا تساهم في بقاء البشرية.

إن رؤية فبلن للاقتصاد أكثر شمولاً من الرؤية التي كانت سائدة في وقته، فهو رجل اقتصادي قادم من الفلسفة. طرح على نفسه هذا التساؤل الفلسفي الأساسي: كيف يدرك الاقتصادي، أو أي رجل علم آخر، العالم الحقيقي الذي يحيط به؟ أجاب عن هذا التساؤل بأن إدراك الحقيقة، لدى رجل العلم، إنما يعتمد على توجهه الفكري والفلسفي، وعلى عقليته التي هي أحد منتجات خبرته في الحياة. إن هذا التوجه إما أن يحرّض رجل العلم على النظر إلى العالم الخارجي على أنه آلية ساكنة، أو على أنه آلية متطورة. كان فبلن يرى أن التوجه العقلي عند ألفريد مارشال وأضرابه من الاقتصاديين النيوكلاسيكيين، كان يقودهم إلى رؤية ساكنة للنظام الاقتصادي، في حين أن توجه فبلن يقوده إلى رؤية حركية. كان مارشال يقول بأن الطلب على السلعة يزداد إذا ما انخفض سعرها، ولكن فبلن عارضه ورأى أن هذا القانون ليس صحيحاً بالضرورة، فهناك سلع تطلبها الطبقة الراقية إذا ارتفع سعرها، وتُعرض عنها ويقلّ الطلب عليها إذا انخفض سعرها وانتشرت في المتاجر الشعبية، هذه السلع عرفت فيما بعد بـسلع فبلن.

كتب فبلن عدة كتب، كان من أشهرها: "نظرية طبقة الفراغ: دراسة اقتصادية للمؤسسات" 1899م Theory of The Leisure: an Economic Study of Institutions سخر فيه من الاستهلاك المظهري التفاخري CONSPICUOUS CONSUMPTION، ومن التباهي وحبّ الظهور وتقليد الآخرين، ولا سيما إذا كان هذا التباهي والاستعراض يجري أمام أعين الفقراء والبؤساء من الناس العاديين. ومن كتبه أيضاً: "المصالح المكتسبة (المترسّخة) والرجل العادي" VESTED INTEREST & THE COMMON MAN (1919م)، و "الملكية الغائبة" ABSENTEE OWNERSHIP (1923م).

كان من أتباع هذه المدرسة عدد من الاقتصاديين، منهم توغويل TUGWELL، وكلارك CLARK، وميتشل MITCHELL وغالبريت GALBRAITH، في الولايات المتحدة، وبترايس BEATRICE، وويب WEBB، وتاوني TAWNEY في بريطانيا، وفرانسوا سيميان SIMIAND ولوسيان بروكار BROCARD في فرنسا. وربما يضاف إليهم الاقتصادي الفرنسي الشهير فرانسوا بيرو PERROUX.

يُميّز كلارك بين الكفاءة الاجتماعية والكفاءة التجارية، وبين القيم الاجتماعية والقيم السوقية، وبين التكاليف الاجتماعية والتكاليف السوقية. ويرى أن القيم

الاجتماعية قيم يتجاهلها نظام السوق، مثل: الهواء النظيف، وجمال الطبيعة، والصحة العامة، والرفاه العام. كما أن هذا النظام يتجاهل التكاليف الاجتماعية مثل: الطاقات الإنتاجية المعطّلة، والبطالة، وانخفاض معنويات العاملين، واستنفاد الموارد.

ويرى توغويل أن النظام الصناعي في أمريكا قد بلغ رشده ونضجه، أما النظام التجاري (نظام الأعمال) فلا يزال قاصراً. فالنظام الصناعي قد حقق استثمارات ضخمة، وإنتاجاً كبيراً، وتكاليف إنتاج منخفضة للوحدة، وأسعار بيع معقولة، واستهلاكاً جماهيرياً. غير أن عقلية رجال الأعمال قد وضعت العراقيل في طريق الصناعة، بتقييد الإنتاج، والحرص على أثمان باهظة، لتحقيق أرباح فاحشة، وتشويه توزيع الدخل، والفشل في تحمل مسؤولية تكاليف الإنتاج الاجتماعية، بالإضافة إلى التكاليف الخاصة.

وعلى غرار فبلن، هاجم غالبريت (-2006م) أيضاً الرأسمالية الأمريكية في ثلاثة من كتبه: مجتمع الوفرة THE AFFLUENT SOCIETY (1958م)، والدولة الصناعية الحديثة THE NEW INDUSTRIAL STATE (1967م)، والاقتصاد والهدف العام ECONOMICS & THE PUBLIC PURPOSE (1973م). سخر

غالبريت أيضًا من المنافسة التي لا تعدو أن تكون شيئًا خياليًا أمام الاحتكارات الضخمة، والقوة المُرعبة للشركات القابضة. كما سَخِرَ من فكرة "سيادة المستهلك"، أمام التأثير الكبير للعرض، وللضغوط الاجتماعية، وللإعلان التجاري على سلوك المستهلك، وما يؤدي إليه هذا الإعلان من تبديد للموارد، وارتفاع الأسعار، وخلق سلع وحاجات مزيفة، ورغبات اصطناعية خاضعة لأثر المحاكاة والانصياع. ويبيدي غالبريت خشيته من مزيد من البطالة، والتلوث، والأشياء الكثيرة التي تزدحم بها بيوتنا بلا فائدة (الكراكيب).

بالإضافة إلى الكتب الثلاثة المذكورة، كتب غالبريت كتبًا أخرى، منها: "النقود: من أين أتت؟ وإلى أين ذهبت؟" MONEY, WHENCE IT CAME, WHERE IT WENT؟، و"تشريح السلطة" THE ANATOMY OF POWER (مترجم إلى العربية). إن كتابات غالبريت يقرؤها الاقتصاديون كما يقرؤها غير الاقتصاديين، حتى إنه أطلق عليه: اقتصادي غير الاقتصاديين، فحققت بذلك انتشارًا واسعًا.

إن مدرسة الاقتصاد المؤسسي مدرسة غربية تنقد الاقتصاد الغربي السائد، وعليها اعتمد الباحثون العرب والمسلمون في نقد الاقتصاد الرأسمالي. إن على هؤلاء الناقدين ألا يكتفوا بنقل النقد عن غيرهم! إن عليهم أن يكون لهم كذلك نقد

خاص بهم، وأصيل. وقد يكون من الممكن لهم بهذا النقد الأصيل توجيه النقد أيضاً إلى بعض أفكار الاقتصاد المؤسسي نفسه!

أكاذيب الاقتصاد: غالبريت، موريس آليه، جاك آتالي

1- غالبريت:

نشر غالبريت (-2006م) كتاباً بعنوان: "اقتصاديات الاحتيال البريء أو المبرراً". وربما يكون معنى "البريء" هنا أي الذي ينجو من عقوبة القانون، مع أنه قد يكون من الجرائم. وترجم إلى الفرنسية بعنوان: "أكاذيب الاقتصاد". ذكر في كتابه أن:

- الأفكار السائدة والمقبولة لا يشترط بالضرورة أن تكون صحيحة أو مطابقة للحقيقة.
- الحقائق هي المهمة.
- لكن ما يهم في الحياة الواقعية ليس الحقيقة، بل الفكرة الدارجة والمصلحة المالية.
- الحقائق قد تحجبها الميول الاجتماعية أو الفردية، أو المصالح المالية لهذه المجموعة أو تلك، في المجال الاقتصادي أو السياسي، أو في أي مجال آخر.

- الضغوط المالية والسياسية وأساليب الزمن والنظم الاقتصادية والسياسية تَزْرَع أو تَقْرَض رؤيتها للحقيقة. وهذه الرؤية لا تطابق الحقيقة بالضرورة.
- عام 1907م، أمام بروز خطر إفلاس عام في وول ستريت، صار هناك اقتناع بأن الرأسمالية ليست استغلالية فحسب، بل هي بطبيعتها مدمّرة أيضاً.
- أزمة 1929م كان لها انعكاسات عالمية، واستمرت 10 سنوات.
- يقولون: المستهلك هو السيد، والصحيح أن السيد هو المنتج.
- دور الدعاية والإعلان والإعلام وأساليب التسويق في التأثير على المستهلك وتوجيهه.
- المحتكر يتحكم بالمستهلك.
- ليس صحيحاً أن السوق تحقق الديمقراطية الاقتصادية: سيادة المستهلك.
- الاعتقاد بأن المستهلك هو الملك في اقتصاد السوق: كذبة كبيرة.
- المضاربات المجنونة في البورصة انفلتت بطريقة مدمّرة، ولها آثار مخيفة في الغد.
- التقدم البشري تسيطر عليه الوحشية ويسيطر عليه الموت!
- القتل الجماعي بالجملة صار الهدف الأعلى للمدنية!

- يرون أن التقدم هو المزيد من السيارات، المزيد من التلفزيونات، المزيد من الأشياء الاستهلاكية، المزيد من الأسلحة الفتاكة ذات التدمير الشامل.
- أما التلوث، وتدمير المناظر الطبيعية، والتضحية بصحة الناس، وحياتهم بالأسلحة والقتل الجماعي فهذا لا يهم!

2- موريس آليه:

موريس آليه (-2010م) اقتصادي فرنسي حاز على نوبل عام 1988م. من آرائه:

- **الضريبة:** دعا إلى إلغاء الضرائب على الدخل وفرض ضريبة موحدة على رأس المال معدلها 2-5ر2%. وهذا شبيه بالزكاة عندنا نحن المسلمين.
- **تراجع الفكر الاقتصادي:** لا سيما في الضرائب والنقود والمصارف وتوزيع الدخل.
- **النقود والمصارف:**
 - امتياز إصدار النقود للدولة فقط.
 - المصارف التجارية لا يجوز لها خلق النقود.

- أرباح إصدار النقود من حق المجتمع، بما في ذلك إصدار الدولار على المستوى الدولي.
- شجب أعمال المضاربة على الأسعار في الأسواق المالية.
- الربط القياسي بسبب التضخم لتحقيق العدالة بين الدائنين والمدينين.
- الثبات النسبي لقيمة النقود.
- مشروعية الدخول المكتسبة: بالنسبة لكبار المسؤولين في الدولة، شفافية الرواتب والتعويضات، من أين لك هذا؟

3- جاك آتالي:

اقتصادي فرنسي (+1943م)، ترجمت له مقالاً 1980م بعنوان بمعنى عنوانه الأصلي: شن الهجوم على أكاذيب العلوم. يجده القارئ في كتابي: بحوث اقتصادية. يقول في مقالته: « في العلوم الإنسانية، في السياسة، في الاقتصاد، ها أنت ترى شيوع الكذب في كل مجال (...). والاقتصاديون الرياضيون يعاملون الاقتصاديين الآخرين على أنهم مشعوذون، ويأتون على ذلك بشواهد مزورة (...). في الاقتصاد تجد أن الكذب، أكثر من أي وقت مضى، هو القاعدة الضرورية لألعايب هذا الزمان! فهم يكذبون في توزيع الدخول ليرضى الناس بالتفاوت! ويكذبون في أسباب الأزمة لكي يرضى

الناس بنتائجها! ويكذبون في قيمة النقود لكي يتحمل الناس سيطرتها! وتقول الحكومات بأنها تكافح التضخم، وهي سبب التضخم!

إن الكذب الزائد في العلوم، وعدم ازدراء من يرتكبه، لا بد أن يؤدي في نهاية المطاف إلى فقدان الشعور بالحق، وإلى الدفاع عن أي شيء بأي حجة، وإلى أن يصبح الناس دعائيين يتخفون في ثياب الباحثين، وأن يصبحوا محترفين للخداع، وصناعين للمظهر، ومُنظِّرين للخطأ!

إن فساد عالمنا هو في قبولنا الضمني لجميع هذه الأكاذيب التي في النهاية تقتل الناس حتمًا كما تقتلهم البنادق»!

الأزمة المالية العالمية 2008م:

النظام الرأسمالي معروف بالآزمات والدورات، ومن هذه الآزمات ما هو شديد كأزمة عام 1929م، والأزمة الجديدة 2008م، التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية، في سوق القروض العقارية التي منحتها البنوك على التوسع، حيث استزادت هذه البنوك من المخاطر لأجل الاستزادة من المكاسب. فلما تعثر المقترضون وعرضت البنوك عقاراتهم المرهونة للبيع هبطت أسعار العقارات، وأعلنت بعض البنوك إفلاسها. وامتدت الأزمة من قطاع لآخر، ومن الولايات المتحدة إلى غيرها من البلدان. وجرت محاولات لإنقاذ بعض البنوك وبعض

الشركات الأخرى من الإفلاس، والتوقف عن العمل، وذلك بضخ المليارات من الأموال للتخفيف ما أمكن من آثار الأزمة التي كان من نتائجها إحجام رأس المال وفقدان السيولة وتسريح الآلاف من الموظفين والعاملين. ولا يزال العالم يعاني من هذه الأزمة حتى الآن!

الاقتصاد الإسلامي:

إسهامات علماء المسلمين القدامى في العلوم الاقتصادية:

- اقتصاد مستمد من الشريعة الإسلامية.
- اقتصاد أخلاقي.
- اقتصاد عادل (اقتصاد توزيعي).
- اقتصاد لا ربا فيه ولا احتكار ولا قمار ولا غرر ولا نجش ولا إسراف ولا ترف ولا تبذير.
- اقتصاد يقرب بين الناس في الثروة والدخل.

علماء مسلمون أسهموا في بناء علم الاقتصاد:

- الماوردي (- 450هـ).
- الجويني (- 478هـ).
- الغزالي (- 505هـ).

- العز بن عبد السلام (- 660هـ).
- ابن تيمية (- 728هـ).
- ابن خلدون (- 808هـ).
- المقرئزي (- 845هـ).

إسهامات علماء المسلمين القدامى في الاقتصاد أو في الفكر الاقتصادي:

- المشكلة الاقتصادية.
- فرض الرشد.
- فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها.
- الفروض الأساسية لعلم الاقتصاد.
- الاستخلاف في المال.
- الضروريات والحاجيات والتحسينيات (التكميليات).
- الحوائج الأصلية (الحاجات الأساسية).
- ﴿كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم﴾ (سورة الحشر 7).
- الملكية الخاصة والعامة والحكومية.
- المنافع والمقاصد والمصالح.
- المصالح الخاصة والعامة واليد الخفية.
- تعظيم المنافع.
- تعظيم الربح.
- إحياء الموات.

- الظلم مؤذن بخراب العمران.
- الأسعار والعرض والطلب.
- المنافع الزمانية والمكانية للتجارة.
- أخلاقيات الأعمال.
- المزايا النسبية.
- الدورات والأزمات.
- المخاطرة.
- عدم التأكد.
- للزمن حصة من الثمن.
- التفضيل الزمني.
- النقود.
- النقود الرديئة تطرد الجيدة.
- تغيير النقود.
- القيمة الزمنية للنقود.
- المنفعة الحدية للنقود.
- المالية العامة.
- لا تثنى (لا ازدواج) في التكاليف المالية.
- الجَهَنَّة.
- السُّقْتَجَة.
- الحِسْبَة (مراقبة الأسواق).
- وظائف الدولة.

من كتب التراث الاقتصادي:

- غياث الأمم في التياث الظلم للجويني.
- قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز بن عبد السلام.
- مقدمة ابن خلدون.

من القواعد الكلية:

- كل تصرف يجزّ فسادًا أو يدفع صلاحًا فهو منهى عنه.
- يُقدّم في كل ولاية من هو أقوم (أكفأ في القيام) بمصالحها.
- إذا تعارضت المنفعة المتعدّية والمنفعة القاصرة قُدّمت المتعدّية.

من أقوال العلماء:

- في طلب العلم:
- «لا يزال المرء عالمًا ما طلب العلم، فإذا ظنّ أنه قد علم فقد جهل» (ابن المبارك).

- في مقاصد التأليف:

«لا يؤلف أحد كتابًا إلا في أحد أقسام سبعة:

- في شيء لم يُسبق إليه، يَخترعه.
- أو شيء ناقص يُتَمَّه.
- أو شيء مستغلق يَشرحُه.
- أو طويل يَختصرُه دون أن يُخلَّ بشيء من معانيه.
- أو شيء مختلط يُرتَّبُه.
- أو شيء أخطأ فيه مُصنِّفه، يُبيِّنُه.
- أو شيء مُفرَّق يَجمعه» (البابلي).

• في محدودية الموارد:

«الأموال محدودة متناهية» (الغزالي)

• في لا محدودية الحاجات:

«حاجات الإنسان لا حصرَ لها» (الغزالي)

• في اليد الخفية:

«إنما يطلب الإنسان نفع نفسه بنفعك» (السبكي)

«يحصل الانتفاع للمجموع بالمجموع، وإن كان كل أحد إنما يسعى في نفع نفسه» (الشاطبي).

• في إنتاجية التجارة:

«التاجر إما أن يختزن السلعة ويتحىّن بها حوالة الأسواق فيعظم ربحه، وإما أن ينقلها إلى بلد آخر فيعظم ربحه أيضاً» (ابن خلدون).

• في المزايا النسبية (المقارنة):

«لولا أن الله خصّ كل بلد من البلدان، وأعطى كل إقليم من الأقاليم، بشيء منعه غيرهم، لبطلت التجارات وذهبت الصناعات» (الهمذاني).

• في عدم التأكد:

«أهل الدنيا إنما يتصرّفون بناءً على حسن الظنون، وإنما اعتمدوا عليها لأن الغالب صدقها عند قيام أسبابها. فإن التجار يسافرون على ظن أنهم يَسلمون ويربحون، والعلماء يشتغلون بالعلوم على ظن أنهم ينجحون ويتميزون. ومعظم هذه الظنون صادق موافق، غير مخالف ولا كاذب. فلا

يجوز تعطيل هذه المصالح الغالبة الوقوع خوفاً من كذب الظنون، فإنه لا يفعل ذلك إلا الجاهلون» (العز بن عبد السلام).

• في المنفعة الحدية للنقود:

« قد يرى الفقير المدقع الدينار عظيمًا بالنسبة إليه، والغنيُّ المُكثِّرُ قد لا يرى المئاتِ عظيمةً بالنسبة إلى غناه» (الإمام الشافعي).

• في القيمة الزمنية للنقود:

«100 صاع أقرب أجلاً أكثر في القيمة من 100 صاع أبعد أجلاً» (الإمام الشافعي).

• في العمران والتنمية:

« ليكونَ نظرك في عمارة الأرض أبلغَ من نظرك في استجلاب الخراج (الضرائب)، فمن طلب الخراج بغير عمارة أخرج البلاد وأهلك العباد» (علي بن أبي طالب).

«لا سبيل إلى المال إلا بالعمارة، ولا سبيل للعمارة إلا بالعدل» (ابن خلدون).

«لا يقتصر أحدهم على الصلاح مع القدرة على الإصلاح» (العز بن عبد السلام)

الفرق بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي:

- رعاية الفقير.
- حماية الضعيف.
- عدم السماح بنهب البلدان الضعيفة.
- إنظار المُعْسِر.
- منع الظلم والكيل بمكايل مزدوجة.
- رعاية مصالح الآخرين.
- مراعاة الأجيال اللاحقة.
- منع الفساد.
- التقريب بين الناس.
- ﴿كي لا يكونَ دُولَة بين الأغنياء منكم﴾.

الفصل الثالث

البحث العلمي

تعريف البحث العلمي:

محاولة إيجاد حل لمشكلة ما بطرق منهجية. والبحث في أصل اللغة هو التفتيش والتتقيب في التراب. وحسب تعريف الجرجاني (-816هـ) له في الاصطلاح هو «إثبات النسبة الإيجابية أو السلبية بين الشيئين بطريق الاستدلال»⁽¹⁾.

تعريف المنهج العلمي:

طريقة منظمة للوصول إلى الحقيقة.

معايير نجاح البحث العلمي:

معظم المراكز العلمية تضع معايير لقبول البحوث ورفضها من ناحيتي الشكل والمضمون. وكان الأساتذة في فرنسا كثيرًا ما يتمسكون بهاتين العبارتين. وكانوا يوزعون درجة الرسالة العلمية 50% على الشكل و50% على

(1) تعريفات الجرجاني.

المضمون. والشكل يتضمن لغة الباحث وحسن إخراج الرسالة. ربما يرى بعضنا أن توزيع الدرجة بهذا الشكل قد يكون فيه نظر. فالبعض قد يميل إلى المضمون ويطالب له بحصة أعلى، والبعض الآخر قد يميل إلى الشكل! ونحن في أدبياتنا العربية كثيرًا ما ننقل عن أدينا الكبير الجاحظ أن المعاني مطروحة في الطريق، وإنما العبرة للغة والتعبير! قد يكون هذا مقبولاً في الأدب إلى حد ما، ولكني لا أراه مقبولاً في العلم. وحتى الأديب لا بد له من أن يكون صاحب فكرة جديدة!

المراكز العلمية اليوم تضع لائحة تساعد المحكّمين على القيام بالتحكيم العلمي للبحوث:

- هل البحث فيه جديد أم لا؟
- ما الطريقة العلمية المتبعة في البحث؟
- هل الكتابة وصفية أم تحليلية؟
- ما الإضافات العلمية التي أضافها البحث؟
- هل ذكر الدراسات السابقة؟
- ماذا عن الجداول والرسوم والمعادلات؟ هل هي صحيحة؟
- هل الكتابة واضحة؟
- هل يعزو الأفكار إلى أصحابها؟
- هل هناك أخطاء في الإملاء أو النحو؟

- هل هناك أخطاء في الآيات القرآنية أو الأحاديث النبوية؟
- هل خرّج الأحاديث النبوية وبيّن درجتها؟
- هل استخدم الباحث هذه النصوص الشرعية بطريقة ملائمة أم بطريقة تعسفية في غير موضعها؟
- هل الإحالات دقيقة يذكر فيها المرجع والصفحة؟
- هل المراجع التي رجع إليها حديثة ومناسبة وكافية؟

قد يحسن في الاقتصاد الإسلامي أن توزع درجة البحث أثلاثاً على:

- اللغة.
- الشريعة.
- الاقتصاد.

قد تعدّ استمارة لمعايير البحث العلمي، وتتناقلها جهات مختلفة، وقد تكون صالحة لعلم دون علم، أو لعلم أكثر من علم.

والمحكّم المتمرس قد يحكم البحث فيقبله أو يرفضه بناء على معايير الخاصة، وقد يقبله لنقطة فيه متميزة، ويعلل قبوله. وربما يجد بعض المحكّمين صعوبة في بعض الأحيان بالالتزام الحرفي بالمعايير الموضوعية. وقد تكون آمرة أو لمجرد الاستئناس! وربما تصرّ عليها بعض الجهات الإدارية التي لا خبرة لها في العلم نفسه.

في النتيجة قد يكون الحكم للمعايير ولو كانت جائزة، وقد يكون الحكم في بعض الحالات المرنة للذوق العام للمحكّم. لكن قد لا تقبل الجهة العلمية أن يكتفي المحكّم بالقبول أو الرفض بكلمة صغيرة يكتبها في ورقة صغيرة أشبه بتذكرة القطار! لا بد من بعض التعليقات للقبول أو الرفض. والمحكم عندما يختصر يكون مستور الحال، وعندما يتوسع فقد تثبت جدارته أو تثبت ضحاكته!

إذا قرأت ورقة لأحد الطلبة يتمرن فيها على إعداد البحث العلمي قد تحكم عليها بالقبول، وربما تذكر نقاط القوة فيها ونقاط الضعف. لا نطلب من الطالب في المرحلة الثانوية أن يضيف أفكارًا جديدة، بل نطالبه بتلخيص كتاب أو كتيب، أو الكتابة عنه، ونرى هل كان أمينًا؟ هل كان مرتبًا ومنظمًا في عرضه؟ هل ذكر المراجع التي رجع إليها؟ هل عرضها كاملة البيانات بالترتيب المعروف؟ هل يمكن اكتشاف ميول الطالب ومواهبه: علمية، أدبية؟ هل يمكن أن نطرح عليه أسئلة من الورقة التي أعدها؟

مصادر الخطأ في البحوث:

نذكر منها الأخطاء التالية:

- خطأ في الملاحظة، كأن تكون غير شاملة، وغير دقيقة.
- خطأ ناشئ عن أجهزة القياس.
- خطأ في التصنيف، كأن يكون متداخلاً.
- خطأ نتيجة الجهل بالموضوع.
- خطأ نتيجة فقدان الجو المريح في المختبر.
- خطأ في العينة، كأن تكون غير ممثلة تمثيلاً صحيحاً للمجتمع الأصلي.
- خطأ في توصيل المعلومة إلى القارئ، نتيجة خطأ مطبعي، أو لغوي، أو غموض، أو قصور في الشرح.

البحوث الفردية والبحوث الجماعية:

قد يقوم بالبحث فرد واحد، أو أكثر فيصير البحث جماعياً. وبعض الجامعات ومراكز البحوث تشجع البحوث الجامعية، وربما تمنحها مكافآت مادية مرتفعة. وفي البحث الجماعي يتقاسم فريق البحث أعباءه، كل حسب تخصصه أو رغبته. وقد يتم اللجوء إلى البحوث الجماعية للتدريب على العمل العلمي

الجماعي، أو لأن البحث كبير، أو لأنه يحتاج إلى تخصصات مختلفة، أو يُراد إنجازه في مدة أقصر. لكن في البحوث الجماعية يجب الحذر من أن يقوم بالبحث واحد منهم أو أكثر، ويكون الباقي أعضاء صوريين فُرضوا على البحث لمالهم أو جاههم أو نفوذهم، ورضي الآخرون بهم كرهاً أو طمعاً!

ويشترك فيها باحثان أو أكثر، ويكون أحدهم باحثاً رئيسياً والآخرون باحثين مشاركين، يقسمون العمل بينهم. والبحاث الجماعية إذا كانت إدارتها صحيحة يمكن أن ينشأ عنها بحوث جادة مركبة من أكثر من تخصص واحد، ويمكن إنجازها في مدة أقصر من البحوث الفردية، إذا استوى حجم البحث. ولكن قد تنشأ عنها عيوب، إذا اتكل الباحثون على واحد منهم فقط، وفرض الباقيون أنفسهم على البحث بحكم نفوذهم الإداري، وكان اشتراكهم صورياً، وحصلوا مع ذلك على حقوق مادية ومعنوية قد تؤدي إلى ترقيات علمية مزورة!

البحوث المكتملة ومشاريع البحوث:

في مشاريع البحوث يجب على الباحث تقديم تقارير دورية إلى الجهة التي يعود إليها مشروع البحث. وهذه التقارير تخضع للتحكيم، ويوافق الباحث بنتائجه وملاحظاته.

قد يقدم الباحث بحثه إلى مركز علمي مكتملاً، فيتم تحكيم البحث، ومن ثم يُقبل للنشر أو يُرفض. وإذا قُبِلَ ربما حصل على مكافأة لا يصعب تحديدها؛ لأن البحث جاء مكتملاً. أما مشاريع البحوث فقد تنص اللوائح على دفع نصف المكافأة في بداية البحث، والنصف الآخر بعد قبوله. وإذا رُفِضَ البحث خسر المركز ما دفعه من قسط معجل! وربما يلجأ بعض الباحثين إلى مشاريع البحوث لا لكي يكملوها، بل ليتعجلوا مكافأتها المقدّمة!

البحوث النظرية والبحوث التطبيقية:

البحوث النظرية قد يُراد بها البحوث المتعلقة بالعلوم النظرية، والبحوث التطبيقية قد يُراد بها البحوث المتعلقة بالعلوم التطبيقية. وقد سبق الكلام عن العلوم النظرية والتطبيقية.

أو أن البحوث النظرية هي التي يتم فيها التوصل إلى نتائج لا يُراد تطبيقها، بخلاف البحوث التطبيقية التي تطبق نتائجها في صناعة معينة أو لدى جهة مستفيدة.

فالمعاملات المالية في الفقه الإسلامي قد يكون البحث فيها نظرياً، وقد يراد منها تطبيق نتائجها على المؤسسات المالية الإسلامية.

لغة البحث:

قد يكتب البحث باللغة العربية أو الإنكليزية أو الفرنسية أو غيرها من اللغات. لا يراد هنا اللغة القومية، بل يراد اللغة العلمية، فقد تكون اللغة العلمية للبحث هي اللغة العادية أو الفلسفية أو الرياضية أو الإحصائية أو مزيجاً منها جميعاً.

الفرض والنظرية والقانون:

الفرض نظرية مؤقتة قابلة للاختبار. يتم اختبارها، وقد تُرفض أو تُقبل، فإذا قبلت صارت نظرية، والنظرية ظنّية فإذا صارت قطعية صارت قانوناً. وتبقى النظرية عرضة للتعديل والتغيير. والقوانين قد لا تكون قطعية تماماً، وأقربها إلى القطع القوانين الفيزيائية. ويستمد الباحث فروضه من خبرته وخياله العلمي.

الأحكام المسبقة:

كأن يضع الباحث نتيجة البحث مسبقاً، ثم يبحث عما يؤيدها بتحيز. قال ديكارت: « يجب علي أن أقدم بجدّ، ولو مرة واحدة في العمر، على تخليص

نفسى من الآراء التي تلقىُّها فى الماضى، وأن أعاود البحث من أساسه، إذا أردتُ إقامة شيء ثابت وراسخ فى العلوم».

الأحكام المسبقة فى البحث العلمى غير مقبولة، وهى غير مقبولة فى البحث الشرعى. والحكم المسبق هو أن يضع الباحث فى ذهنة فرضاً معيناً، ثم يبحث عما يؤيده بطريقة تعسفية غير منهجية ولا علمية، وتكون النتيجة هى التحيز فى الحكم على الأشياء، والظلم أو المحاباة فى الحكم على الأشخاص. والحكم المسبق حكم غير موضوعى، ويدخل فى باب الهوى. ويدعو إليه التعصب لشخص أو لمذهب أو نظام سياسى أو عادة أو عرف أو فكرة سائدة أو غير ذلك. والحكم المسبق هو بحث عن الهوى، وليس بحثاً عن الحق والحقيقة. وهو مرفوض فى الدين والعلم معاً.

الأحكام القىمية:

لو أجريت دراسة على عينة صحيحة، وتبين منها أن أفراد العينة كلهم يحبون المال ويقدمونه على الدين عند التعارض. فلما أراد الباحث أن يكتب تقريره لم يرغب فى التصريح بنتيجة الدراسة لأنه متدين! فانقلب الحكم من حكم واقعى موضوعى إلى حكم قىمى كما يريد الباحث ويهواه! وقد يبرّر الباحث تصرفه بأنه لا يريد أن يقنط الناس من الإصلاح!

يرى رجال الاقتصاد الوضعي أن الأديان والقيم والأخلاق هي قضايا قيمية وليست موضوعية، فلو كانت موضوعية لم يختلف عليها إثنان، كما لو قال قائل: السمك لا يعيش إلا في الماء، بخلاف ما لو قال: إن القطاع العام أفضل من القطاع الخاص، فهذا يختلف عليه الناس، بعضهم يرى ذلك لأنه اشتراكي، وبعضهم لا يراه لأنه رأسمالي!

كيف تؤلف كتابًا دراسيًا؟

الكتب الدراسية في بلداننا العربية والإسلامية قسمان:

الأول: قسم مستورد قد يُعتمد كما هو بعد ترجمته ومراجعته، أو بعد إدخال بعض التعديلات عليه، مثل كتب الرياضيات والفيزياء والكيمياء والهندسة وما إلى ذلك.

الثاني: قسم محلي، ككتب التربية الإسلامية وكتب اللغة العربية.

لو أخذنا على سبيل المثال الكتب الشرعية الخاصة بالفقه الإسلامي، من أول المرحلة الابتدائية إلى آخر المرحلة الجامعية.

قبل الشروع بتأليف الكتاب هناك أسئلة تخطر بالبال:

- كيف نختار المؤلف أو المؤلفين؟ وكيف نقسم العمل بينهم؟ هل كل أستاذ يصلح أن يكون مؤلفاً؟ شاباً شيخاً؟ خبيراً متمكناً؟ مشوشاً واضحاً؟ متفرغاً؟ صاحب فكر منظم؟ من أهل العلم؟ من أهل الوساطة والولاء؟ مملاً في عرضه؟ حيويّاً بارعاً يشدّ القارئ؟ يجمع بين العلم واللغة؟
- كيف نشحذ ذهن الطالب؟ هل نترك له بعض الاستنتاجات؟ أم نلقّنه كل شيء تلقيناً كاملاً؟
- هل نؤلف الكتاب بلغة الفقهاء أم بلغة أسهل تناسب كل مرحلة من المراحل؟
- كيف يتم توصيف المادة؟
- ماذا نأخذ وماذا ندع؟
- هل نحدد عدد الساعات الدراسية ثم نقسم المادة عليها؟ أم نحدد المادة ثم عدد الساعات؟
- هل هناك معيار كمّي؟ أي ما كمّية المعلومات الواردة في الكتاب؟ عدد صفحاته؟ حجمه الأمثل؟
- هل هناك معيار نوعي؟ ما الموضوعات التي نختارها والموضوعات التي نتركها لمراحل أخرى لاحقة؟

- هل نختار في كل مرحلة ما اخترناه في المرحلة السابقة، على أن نضيف في المرحلة الجديدة مزيداً من التعمق على الموضوعات نفسها؟

- هل نختار موضوعات قديمة أم جديدة؟ لها صلة بواقعنا؟ وكيف نوزع النسبة بينهما؟

- إذا أردنا الاستشهاد بآيات القرآن، هل ندرج كل الآيات المتعلقة بالموضوع؟ أم نختار واحدة منها أو أكثر؟ وكيف نختار هذه الآيات دون غيرها؟ معيار الملاءمة؟ معيار الوضوح؟

- إذا أردنا الاستشهاد بالحديث النبوي، هل ندرج كل الأحاديث المتعلقة بالموضوع؟ أم نختار واحداً أو أكثر؟ وكيف نختار هذه الأحاديث دون غيرها؟ هل نختار روايات صعبة الألفاظ؟ متوسطة؟ سهلة؟ إذا وجد!

- إذا كان الموضوع خلافاً بين الفقهاء هل نختار رأي الجمهور فقط؟ أم نبين رأي غيره؟ هل نذكر جميع الآراء أم بعضها؟ معيار قوة الرأي، وضوح الرأي؟ انتشار الرأي؟

- هل نبين الأدلة أم لا نبينها؟ وإذا بيناها هل نذكرها كلها أم بعضها؟ هل نختار أقواها وأوضحها؟

- هل نذكر جميع أدلة المجيزين؟ وجميع أدلة المانعين؟ وإلى أي حد نتوسع؟ مستوى المرحلة له دور بلا شك.

- هل نعلم الطالب جميع الأركان والشروط؟ أم نتخير منها؟ أم هناك حالات وحالات؟

- هل نثبت التعريف أم نستغني عنه، ويتعرف عليه الطالب ضمناً؟ هل نختار تعريفاً جامعاً مانعاً ولو كثيفاً صعباً؟ أم سهلاً؟ هل نبدأ بالتعريف؟ أم نبدأ بالمثال؟ قد نبدأ بالتعريف فيكون التعريف مبهماً، وقد يكون البدء بالمثال أو النص، ويكون ذلك مدعاة للتفكر فيه قبل

التعريف والدراسة. التفكير قبل الاطلاع مهم جداً!

- هل نختار ألفاظاً عميقة دقيقة يصعب على الطالب التفريق بينها؟ وفي أي مرحلة نختارها؟ هناك ألفاظ يدقّ فهمها على الأساتذة، فكيف نضعها للتلاميذ أو الطلاب؟ قد يضعها بعض المؤلفين لأنها أعجبتهم، وقد يخشون عليها من الضياع، فيخبئونها في أقرب كتاب بين أيديهم، ولو لم تكن صالحة للطلاب ألبتة!

- هل قسّمت مواد الفقه على المراحل والمستويات المختلفة تقسيماً تدريجياً ناجحاً من السهل إلى الصعب إلى الأصعب؟ أم جاء التأليف عشوائياً، إذ تجد أحياناً أن مستوى كتاب الصف اللاحق أسهل من السابق مثلاً؟

- هل كل كتاب على حدة ناجح ومشوّق للطلبة أم مُملّ ومنفّر؟

- هل المراحل اللاحقة تُكرّر السابقة؟ فلا يتعلم الطالب شيئاً جديداً، وربما يصيبه السأم والملل! ويشعر أن التعليم مجرد مضيعة للوقت، ويمكن اختصاره!

- هل ندخل المصطلحات الأجنبية؟ هل نضعها في قائمة آخر الكتاب؟

عند أي مستوى نفعل ذلك؟

- كيف نعمل على تثبيت حد أدنى من العلم في ذهن الطالب قبل أن ينتقل الطالب إلى الصف التالي؟
- هل نبين مصادر المعلومات، ونحيل عليها في الهوامش، أم نغض الطرف عنها؟
- هل نلجأ إلى تلخيص الفصول؟ أم نترك هذه المهمة للطالب؟
- هل يكون الكتاب ملوّنًا، فيه صور تلفت نظر القارئ، وتخفف من جفاف المادة والكتاب؟ يميّز هنا بين الكتاب الورقي والإلكتروني من حيث التكلفة.
- إذا كان الكتاب غير ملوّن، هل نبرز بعض العبارات في المتن (غير العناوين) بحرف أسود؟ أم نترك هذا الاختيار للقارئ؟
- هل نضع قائمة مراجع أو قائمة قراءات آخر الكتاب؟
- إلى أي درجة نهتم بخلو الكتاب من الأخطاء اللغوية والمطبعية؟ هل نضع قائمة تصويبات آخر الكتاب؟ هي قبيحة لا سيما إذا طالت!
- إذا كان هناك مراجعون للكتاب، هل نبين مراجعتهم علمية أم لغوية أم طباعية (تجارب طبع)؟ إذا كانت المراجعة علمية، هل نختارهم خبرة أعلى وسمعة أكبر، أم نتساهل؟ قد تجد أحيانًا أن المؤلف مشهور والمراجع مغمور! هذا مقبول إذا كان المغمور أعلم من المشهور. كيف نتأكد أن المراجعة جدّية وليست شكلية أو صورية؟ هل نذكر أسماء المراجعين أم لا؟ ذكرهم أفضل من حيث المسؤولية أيضًا.

- المصححون اللغويون قد يصححون الصحيح فيجعلونه خطأ! للتظاهر أمام ربّ عملهم بأنهم مصححون يستحقون أجرهم! وقد لا يرجع المصحح إلى المؤلف في بعض الإشكالات، ولو كان قريباً منه! من باب التعالي أو الإهمال أو التقصير أو تقليل التكلفة في الوقت أو في الاتصال. وقد يظن المصحح، ما دام يمسك بالكتاب ثانياً بعد المؤلف، أنه صار أعلم من المؤلف في اللغة! هذا يصحّ إذا كان المؤلف ضعيفاً في اللغة.

- هل نعطي الطالب والمدرس في الكتاب نماذج أسئلة؟ كيف نطرح الأسئلة في الاختبارات والامتحانات؟ هل هي أسئلة مقالية؟ أم ملء فراغات؟ أم صح وخطأ؟ أم منوعة؟ كيف نختار هذا تارة وهذا تارة؟ الموضوعات الصعبة قد نختار أسئلتها غير مقالية.

- إلى أي مدى نهتم بإخراج الكتاب من حيث اختيار البنية، في المتن والعناوين الأساسية والفرعية، والتقنن في العرض، والغلاف ... إلخ؟ هناك كتب ذات شكل مُقرف ومُفسد للذوق، بسبب من الناشر أو المؤلف أو كليهما معاً!

- هل علينا أن نجدّد في الشكل؟ في المضمون؟ في الأمثلة؟ في الشواهد؟ في النصوص؟ في الأسلوب؟

- كل كم سنة تجب إعادة النظر في الكتاب؟ هل المعيار هو السنوات أم ما يطرأ من مستجدات أو تغيّرات؟ أو كلتاها معاً؟

- هل نرّق أم نعيد تأليف الكتاب كله من جديد؟
 - إذا استجّدت أشياء ولم يتضح أمرها بعد، هل ندخلها؟ هل نصرّح بذلك؟
 - هل نؤلف كتابًا للطالب، وآخر للمدرّس لكي نساعد على حسن الأداء، ولكي لا يتعرض لإحراجات من بعض الطلبة المتفوقين؟
 - هل هناك بحوث علمية، منشورة أو غير منشورة، في هذا الشأن، ويراعونها المؤلفون في بلداننا العربية والإسلامية؟ هناك كتب منشورة: كيف تكتب رسالة علمية ماجستير أو دكتوراه؟
 - لماذا لا تكون الكتب الدراسية كتبًا إلكترونية أيضًا متاحة للجميع؟ متاحة للطلاب، ومتاحة للأساتذة، ومتاحة للنقاد.
- هذه بداية التفكير في الموضوع.

الفصل الرابع

مناهج البحث عند المسلمين القدامى

ازدهار التأليف عند العرب في القرون الأربعة الأولى:

كان الورق نادرًا في الجاهلية والقرن الهجري الأول، فسادت الرواية بدل الكتابة، ثم بعد ذلك بدأت مرحلة التدوين وجمع الروايات. وانتقل المؤلفون من الكتب التي غلب عليها الاستطراد إلى الكتب المتخصصة والمنهجية. ولعلمهم كانوا يريدون بالاستطراد منع الملل والسآمة عن القراء، لا سيما في الكتب الكبيرة. وظهر النقد، ولمع اسم ابن سلام الجمحي (-231هـ) الذي صار من أبرز النقاد العرب في كتابه: طبقات فحول الشعراء. وبرزت شخصيات علمية كبيرة مثل الجاحظ (-255هـ). وعُدَّ القرن الرابع قرن المناهج الدقيقة وقمة التأليف عند العرب! وأشاد بعض أهل الغرب بمحاسن التأليف عند العرب، وأدخلوا مناهج العرب في مناهجهم الحديثة⁽¹⁾. وللسيوطي (-911) رسالة بعنوان: "التعريف بأداب التأليف".

(1) ألتونجي، كتاب المنهاج، ص 15-21.

آداب العالم والمتعلم:

وآداب المفتي والمستفتي:

كتب علماؤنا السابقون في آداب العالم والمتعلم، وآداب المفتي والمستفتي، ويمكن الاستفادة من هذا في العلاقة بين الباحث والمُشرف والفاحص. من آداب المعلم أن يقول: لا أدري، إذا لم يعرف جواب ما يُسأل عنه. ويمكن الرجوع هنا إلى كتاب: آداب المعلمين لسحنون، وآداب العالم والمتعلم والمفتي والمستفتي للنووي في مقدمة كتابه: المجموع، وإلى كتاب: تعليم المتعلم طريق التعلّم للزرنوجي، وتذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلّم لابن جماعة.

آداب المناظرة:

كتب علماؤنا في آداب المناظرة والحوار والجدل، ويمكن الاستفادة من كتاباتهم في البحث العلمي، لأن البحث العلمي لا يخلو من مناظرة ونقد. فالبحث مكتوب والمناظرة شفوية. وقد ذكر أحمد شلبي في كتابه: "كيف تكتب بحثاً أو رسالة" أن الباحث لا يجوز له في البحث أن يكون متحيزاً إلى رأيه، كما في المناظرة. ولا أظن أن هذا التفريق بين البحث والمناظرة وارد دينياً ولا علمياً.

صفات الباحث وشروط المجتهد:

كتب علماءنا السابقون، ضمن مباحث أصول الفقه، عن شروط المجتهد، التي يحسن استحضارها بمناسبة الكلام عن شروط الباحث. ولعل المجتهد فيما يكتبه من كتب وبحوث يستفيد أيضاً من صفات الباحث كما حددها الكاتبون في أصول البحث العلمي:

- حب العلم والبحث.
- القدرة العلمية ومدى التمكن من العلوم الاقتصادية، لا سيما في المسألة المبحوثة.
- القدرة المنهجية.
- القدرة اللغوية.
- مدى التمكن من العلوم الإسلامية، لا سيما الفقه (المالي) وأصوله.
- القدرة التنظيمية: صاحب فكر منظم.
- القدرة الإدارية والتنظيمية في إعداد البحث.
- الاطلاع على الكتابات السابقة.
- الصفاء.
- الصبر.
- المثابرة.

- الأمانة العلمية: يعزو الأفكار إلى أصحابها، كي لا يقع في سرقة علمية.

- النزاهة والموضوعية والتجرد من الأهواء الشخصية ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ﴾ سورة القصص 50. فعلينا ألا نبالغ في تقدير علمائنا، ونبخس غيرنا. فهناك باحثون يدرسون تراث المسلمين، ويجعلون من الحبة قبة! وربما ذكروا أن كل ما أبدعه غيرنا سبقهم إليه علماؤنا!

- الثقة بالنفس.

- الحدس: وميض فكرة يجب اقتناصها وتسجيلها بسرعة، لأنها تهبط بسرعة وتختفي بسرعة. وقد تأتي في حالات مفاجئة غير متوقعة ولا تخطر على البال!

- الخيال الواسع وسعة الأفق.

- كثرة القراءة في التخصص والتخصصات الأخرى المرتبطة به. فالقراءة في علم آخر قد تساعد الباحث على ابتكار شيء جديد! ويجب القراءة لمدارس فكرية مختلفة، كي لا يقع الباحث أسيراً لفكر سائد في نظام اقتصادي أو سياسي معين. وقد يمر مرًا سريعًا على بعض الكتابات، ويقرأ بعمق كتابات أخرى، يتأمل فيها ويعلق عليها. ولا يكتفي بقراءة الكتابات الورقية، بل يقرأ أيضًا الكتابات الإلكترونية، وهي وإن كان لها بعض المحاذير لا سيما إذا كانت تتعلق بكتاب طويل، إلا أن لها ميزة

تتعلق بإمكان التحكم الإلكتروني بالبنط حتى يصير كبيراً ومريحاً. فالكتب لا سيما الأجنبية منها تطبع ببنت يُجهد عين القارئ، لا سيما إذا كبرت سنّه. ويحسن قراءة الكتابات الشاحذة للأذهان والتي تعنى بالأدلة والبراهين، والابتعاد عن قراءة الكتابات السطحية والمبتذلة، كما يحسن اختيار المؤلفين المعروفين برصانتهم وأمانتهم، والابتعاد عن المؤلفين المعروفين بسذاجتهم وضحالتهم.

- حضور مجالس العلم والمشاركة في حلقات النقاش والندوات والمؤتمرات.

- إعداد الاستبانة.

- التحزب في العلوم خيانة.

- تجنب الجحود العلمي.

- الشك العلمي: الباحث شكاك لا يسلم إلا بالدليل.

- تجنب الأحكام المسبقة: كأن يضع نتيجة البحث مسبقاً ثم يبحث عما يؤيدها بتحيز. قال ديكارت: « يجب عليّ أن أقدم بجد، ولو مرة واحدة في العمر، على تخليص نفسي من الآراء التي تلقينتها في الماضي، وأن أعاد البحث من أساسه، إذا أردت إقامة شيء ثابت وراسخ في العلوم».

- القدرة على مخالفة الأفكار السائدة عند اللزوم.

- الجرأة الأدبية التي تمكن الباحث من الصدع بالحق، ومن النقد.

- التمييز بين العلم والظن والشك والوهم. العلم هو الجزم أو القطع أو التأكد من نتيجة البحث، والشك هو التردد بين قبول النتيجة ورفضها لا ترجيح بينهما، والظن هو رجحان الصحة، والوهم هو رجحان الخطأ، أو اعتقاد الشيء أنه صحيح وهو غير صحيح. على الباحث ألا يقطع في موضع الظن أو الشك.

- معرفة لغة أجنبية واحدة على الأقل، يُفضل بالنسبة للاقتصاد اللغة الإنكليزية. فمن عرف الإنكليزية وصل إلى الكثير من الكتابات الاقتصادية في الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرهما من البلدان، بدون انتظار للترجمة. فالترجمة تستغرق وقتاً فيتأخر اطلاع الباحث، كما أن الترجمة قد لا تكون دقيقة.

- لا تكتب إلا وأنت مرتاح، ومستمتع.

التحزب في العلم:

إذا كان لا بد لأحد أن يتحزب فليحاول أن يتبع الحق لا الحزب! لكن الغالب في عصرنا أن المتحزبين لا يسمعون إلا من حزبهم وشيخهم! فإذا كان الحق ليس مع شيخهم حاولوا جاهدين أن يبرئوا شيخهم من الخطأ، ولو كان خطؤه

واضحًا كالشمس! ولو كان عملهم هذا يجعل شيخهم معصومًا، ومن عصم نفسه من البشر فقد كفر! فالعصمة لله ورسوله فقط. وإذا سمعوا أقوالاً لغير شيوخهم لم يجدوا حرجًا من تخطئتهم ولو كانوا على صواب!

الجماعات والفرق الإسلامية في عصرنا كثيرة، ويا ليتها تبحث عن الحق والصواب! لو كانت كذلك لكانت فرص التقائهم أكبر من فرص خلافهم. أكثرهم يبحثون عن الزعامة، ويسعون وراء الألقاب، فترى أحدهم لا يصدق كيف يحرق المراحل، ويقفز قفزًا، ويصبح زعيمًا، بالحق أو بالباطل، حتى يقول له أتباعه: أنت إمام! أنت علامة!

المشكلة أن التحزب يعمي صاحبه عن الحقائق. فالحقائق ليست حكرًا على شخص أو فئة أو جماعة. بعض أئمة المذاهب إذا رأوا الحق في المذاهب الأخرى أخذوا به دون تردد، وعدّلوا آراءهم ومذاهبهم. لكن أتباعهم قلما يفعلون ذلك، بل يتخذون من التعصب سمة لجماعتهم وشعارًا. يجادلون بسذاجة، ويحاجّون بالباطل، ولا يستحون، ويتمسكون بما يقوله شيخهم على طول الخط! وهذا ما يبعد الناس عن الحق والصواب، ويجعلهم متخاصمين متفرقين

متنازدين متشاحنين! فكيف إذا استجاز مذهب تكفير الآخرين وقتلهم! ماذا يحدث؟!

قد ترى عالمًا كافرًا غير متحزب أقرب إلى الحق من عالم مسلم متحزب. ذلك أن أول ما يجب أن يتحلّى به العالم والباحث، بغض النظر عن دينه، هو التجرد من الهوى، سواء كان يتعامل مع الواقع، أو مع النص. فإذا كان يتعامل مع الواقع فيجب أن يراه في العلم كما هو لا كما يتمناه، وإلا وقع في الكذب والتزييف، مع ما ينشأ عن ذلك من آفات أخرى مخيفة في العلوم والأعمال! وإذا كان يتعامل مع نص ديني فيجب أن ينظر إليه بعين المستقل المفتقر إلى معرفة الحقيقة، لا بعين المتحزب الذي يلوي أعناق النصوص لمواطأة أهوائه الشخصية والحزبية!

لا ريب أن التحزب، بهذه الطريقة، يبعد الناس في الدين والعلم عن الحقائق والحقوق!

أصول الفقه وأصول البحث:

أصول الفقه معروفة في العلوم الإسلامية، وأصول البحث أقصد بها أصول البحث العلمي، أو منهجية البحث العلمي المعروفة في العلوم الحديثة. أصول الفقه ما هي إلا مناهج وضوابط للتفكير والاستدلال والاجتهاد والبحث في الفقه الإسلامي، يراد منها التوصل إلى الأحكام الشرعية الصحيحة، سواء أكانت قطعية أم ظنية. كلا العلمين: أصول الفقه وأصول البحث داخلان فيما يسميه الفرنسيون: *Méthodologie* والمصطلح الإنكليزي قريب منه جدًا.

أصول الفقه تتعرض للقرآن والسنة، ويجمعهما أنهما نصوص شرعية. ويُقصد بالسنة السنة الصحيحة أو الحسنة، فلا يدخل فيها الضعيف والموضوع من الحديث. ويستفاد هنا من جهود علماء الحديث في نقد الأحاديث (السند والمتن، أو الرواة والنصوص). ونقد السند يتضمن علوم الجرح والتعديل: منهج النقد في علوم الحديث. يستفاد من هذه الجهود في علم التاريخ، وفي المنهج التاريخي المعروف في مناهج البحث العلمي الحديث. من جملة ما ذكره علماء الحديث في نقد المتن: ألا يكون مخالفًا لبدهيات العقول، وألا يكون مخالفًا للحسّ والمشاهدة، وألا يكون صادرًا عن أهواء شخصية أو مذهبية أو بواعث نفسية خاصة... إلخ. هذا قريب مما يذكره علماء المنهجية في صفات البحث والباحث.

كما تتعرض أصول الفقه إلى الإجماع والقياس (السبر والتقسيم). وهذا كله يدخل في مصادر المعرفة التي يجب أن تجعلنا نحن المسلمين أقوى من غيرنا وأدق في الاجتهاد والبحث عن حلول لمشكلاتنا المتعلقة بديننا ودنيانا، وآخرتنا.

كما تتعرض أصول الفقه إلى الاستحسان، وأنا أراه داخلاً في القياس، لأن المراد منه التحقق من صحة نتائج القياس، وليس المراد منه التشهي والحكم حسب الأمزجة والأهواء، وإبطال القياس.

كما تتعرض أصول الفقه إلى المصلحة وبيان المصالح والمفاسد، والمصالح أو المقاصد الشرعية، وترتيب هذه المصالح، مثل ترتيبها في منظومة ثلاثية: الضروريات، والحاجيات، والتحسينيات (الكماليات)؛ أو في منظومة خماسية: الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال؛ أو في منظومة خماسية أخرى: الواجب، والمستحب، والمباح، والمكروه، والحرام.

وأصول الفقه كانت معروفة قبل الإسلام، كالإجماع والقياس والمصلحة؛ وأضاف إليها المسلمون: الكتاب، والسنة. وربما يحسن أن يتم تطوير أصول الفقه بأن يضاف إليها ما هو مناسب من أصول البحث العلمي الحديث. فكما

أن أصول الفقه استفادت من جهود السابقين، من المستحسن أن تستفيد من جهود اللاحقين. فيمكن أخذ جزء من مناهج البحث الحديثة، وترك أجزاء أخرى تخص العلوم غير الشرعية.

ومما يساعدنا على الفهم والبحث والاجتهاد الاسترشاد أيضاً بالقواعد الفقهية والأصولية، مثل: درء المفسد يجب ألا يؤدي إلى مثلها أو أعظم، الضرر لا يُزال بمثله، يُختار أهون الشرين ... إلخ.

كما أن من المناسب هنا أن نعرض لآداب المناظرة والخلاف عندنا. فهذا مفيد في البحث وآدابه وأخلاقياته وأصوله.

ونلاحظ تقارباً بين منهجيتنا ومنهجيتهم في صفات البحث والباحث: الحث على القراءة والعلم والتفكير والتأمل والبحث، ومقاصد البحث والتأليف، ومراعاة الأولويات، والصبر، والأمانة، والصدق، والتجرد من الأهواء، وشروط الاجتهاد، والحرص على المنفعة (تحقيق المصالح ودرء المفسد) والإضافة العلمية، والجرأة الأدبية (الصدع بالحق).

كل ذلك يساعد على خلق عقلية إسلامية منظمة في التفكير والبحث والاجتهاد، من أجل الوصول ما أمكن إلى أفضل النتائج والأحكام، مع بيان درجة الثقة فيها: قطع، ظن، شك، وهم.

لا بد من الربط بين أصول الفقه الإسلامي وأصول البحث العلمي. ولا بد من إظهار إسهامات علمائنا في المنهجية من خلال أصول الفقه، ولعلنا نفيد ونستفيد: قد نفيد علماء المناهج العلمية، وقد نستفيد منهم في تطوير أصول الفقه عندنا، وهذا يمكن أن يكون موضع رسائل علمية، والله أعلم.

السبر والتقسيم:

قال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ سورة الطور 35

من غير شيء:

من غير خالق.

شيء: تطلق على الشيء والشخص، بل على الله، كما بينا في مواضع أخرى.

الاحتمالات أو الفروض ثلاثة لا رابع لها ألبتة:

1- خَلَقُوا أَنْفُسَهُمْ.

2- لا خالق لهم.

3- خَلَقَهُمُ اللهُ.

خلقوا أنفسهم: لا دليل عليه.

لا خالق لهم: غير معقول.

بطل (1) و(2) فلم يبق إلا (3).

قال الشنقيطي في تفسيره: لا شك أن القسمين الأولين باطلان، وبطلانهما ضروري كما ترى، فلا حاجة إلى إقامة الدليل عليه لوضوحه. والثالث هو الحق الذي لا شك فيه، أنه هو جل وعلا خالقهم المستحق منهم أن يعبدوه وحده جل وعلا. اهـ.

أقول: الدليل على بطلان (1) و(2) مبين في آيات أخرى من القرآن، لم يشأ تعالى تكراره هنا، والله أعلم.

هذا هو السبر والتقسيم.

أو التقسيم والسبر.

التقسيم: حصر أوصاف المحل بطريقة من طرائق الحصر.

السبر: اختبار الأوصاف لإبطال ما هو باطل منها، وإبقاء ما هو صحيح.

التقسيم: 3 أقسام.

السبر: الاختبار.

هذه الآية مفيدة في البحث العلمي، عند وضع الفروض واختبارها، للوصول إلى النتيجة الصحيحة.

التقسيم والسبر: طريقة عقلية فطرية عند الإنسان تحصر جميع الاحتمالات، ثم تناقشها واحدًا واحدًا وتختبرها، من أجل اختيار الأصلح منها.

تقسيم ← اختبار ← اختيار.

آيات أخرى ذات علاقة:

- ﴿أَطْلَعِ الْغَيْبَ أَمْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا كَلًّا﴾ سورة مريم 78.

- ﴿وَقَالُوا لَنْ تَمْسَنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلَفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ سورة البقرة 80.

المناط: تخريج وتنقيح وتحقيق:

المناط: مناط الحكم: علته.

تخريج أو استخراج المنط: استنباط العلة.

تحقيق المنط: التحقق من وجود العلة.

تنقيح المنط: استبعاد الأوصاف الطردية غير المؤثرة في العلة.

الجرح والتعديل:

علم الجرح والتعديل مفيد على الخصوص في الحديث النبوي، ولكن يمكن الاستفادة منه في البحث العلمي عمومًا؛ فمن المفيد أن يكون لدينا موقف من المؤلف فلان وفلان، وأن يكون لنا حكم ليس على المؤلف فقط، بل على بحثه أو كتابه أيضًا.

ومن الغريب أن المؤلفين الذين كتبوا كتبًا في مناهج البحث العلمي في الدراسات الإسلامية تعرضوا لصفات الباحث كما هي عند الغربيين، ولم يتعرضوا لها كما هي عند الأصوليين! أليس الباحث بمجتهد؟

فوائد مقتبسة من علم الجرح والتعديل:

- 1- مَنْ أَخَذَ عَلَى التَّحْدِيثِ أَجْرًا لَمْ تُقْبَلْ رَوَايَتُهُ عِنْدَ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ. وَتَرْخَّصَ بَعْضُهُمْ. السُّؤَالُ: مَنْ أَخَذَ عَلَى الْفَتْوَى أَجْرًا هَلْ تُقْبَلُ فَتَوَاهُ؟ لَا رَيْبَ أَنَّ الْعُلَمَاءَ الْيَوْمَ يَتَرَخَّصُونَ وَيَتَسَاهَلُونَ وَيَتَحَايِلُونَ وَيَتَنَافَسُونَ مَعَ أَهْلِ الثَّرَاءِ! حَتَّى صَارَ هَذَا مِنَ الظَّوَاهِرِ الْفَاشِيَةِ فِي عَصْرِنَا! فَهُمْ لَا يَأْخُذُونَ الْأَجْرَ لِسَدِّ حَاجَاتِهِمْ، بَلْ لِمَزِيدٍ مِنَ التَّكْسِبِ وَالْإِثْرَاءِ، إِذْ إِنْ أَجُورَ الْفَتَوَى بِالنِّسْبَةِ لِبَعْضِهِمْ بَلَغَتْ حَدًّا فَاحِشًا غَيْرَ مَعْقُولٍ، حَتَّى صَارَ فِي نَظَرِ الْبَعْضِ مِنَ الرِّشْوَةِ، وَلَيْسَ مِنَ الْأَجْرِ!
- 2- يُقْبَلُ الْجَرَحُ إِذَا صَدَرَ مِنْ عَالَمٍ نَزِيهٍ مُسْتَقِلٍّ غَيْرٍ مُتَحَزِبٍ وَلَا مُتَعَصِّبٍ، انْتَفَتَ عَنْهُ الشُّبُهَةُ وَالظَّنُونُ وَالتَّهْمُ، وَكَانَ الْمَجْرُوحُ مُنْتَحِلًا سَارِقًا ضَعِيفًا بَادِي الضَّعْفِ فِي عِلْمِهِ وَخَلْقِهِ وَصِفَاتِهِ، خَسَافًا مُتَهَوِّرًا، لَا يَعْلَمُ مَا يَقُولُ، وَلَا يَدْرِي مَا يَخْرُجُ مِنْ فَمِهِ! يَرِيدُ أَنْ يَتَظَاهَرَ بِالْعِلْمِ وَالِدِينِ، وَيَسْتَخْدِمُ كُلَّ وَسِيلَةٍ تَخْدُمُهُ فِي نِفَاقِهِ!

3- لا يُقبل الجرح إلا مُفسَّرًا: وهذا ما نفعله في الاقتصاد الإسلامي والفقهاء المالي. إذا جرحنا فسرنا وتوسّعنا لكي يكون الجرح معللاً ليس فيه جناية على أحد.

4- مَنْ ثَبَّتَ إِمَامَتَهُ وَعَدَالَتَهُ، وَكَثُرَ مَادِحُوهُ وَمَزْكَوهُ، وَنَدَرَ جَارِحُوهُ، لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَى جَرْحِهِ. المشكلة اليوم أن المدح والقدح مسيّسان، وقائمان على أساس المال لا العلم، ومن لم يجد المال آثر السكوت، ومعظم العلماء على دين حاكمهم وشيخهم! ومنهم من يخاف من النقد ويرتعث! ولا بأس عنده أن تتخرم مروءته ويسلم من آثار النقد! فمن أين يكثر المادحون والقادحون، وكيف نفاضل بينهم مفاضلة علمية صحيحة؟!

5- مَنْ كَانَ سَبَبَ جَرْحِهِ نَابِعًا مِنْ تَعْصَبٍ مَذْهَبِيٍّ لَمْ يُؤْخَذَ بِجَرْحِهِ. والمعضلة في عصرنا أن الناس صاروا أحزابًا وجماعاتٍ سياسية يتقاتلون، وكل واحد يتعصب لشيخه ويتعاضد عن أخطائه، ويتعصب ضد الآخرين، ويركّز على سيئاتهم ومآخذهم!

6- لا يُقبل الجرح من جارح لا يعرف مدلولات الألفاظ، ولو عقل معناها ما تلفّظ بها! لكن ماذا لو كان الذي لا يعرف الألفاظ هو المجروح؟! لماذا يحرص البعض على تزكية المجروح والتعريض بالجارح؟! ما مصلحته في ذلك؟ أليس هو أولى بالجرح من المجروح؟!

7- لا يُقبل الجرح إذا صدر عن غضب أو عداًء أو تحامل أو بغضاء أو تحزّب أو حسد. ما رأيك إذا كان الغاضب والمتحزب والحاسد هو المجروح الذي يحسد جارحه ويتمنى زواله! ما بالك إذا كلّفه حقير بمهمة حقيرة فقبلها ورضيها لنفسه ونفّذها بلا دين ولا خلق ولا ضمير! ما بالك إذا كان المجروح كذاباً يتصنع ويتفلسف ويتكلم في وسط جاهل، ويضلّل الناس؟!

8- لا يُقبل الجرح من قليل علم وأدب. ماذا لو كان المجروح هو القدمّ وهو الضعيف علمياً والردّيء خلقياً؟! ما بالك إذا كنا نستحي أن نذكر صفات أخرى له لا يعرفها البعيدون عنه؟!

9- من جرح غيره من أجل منافسة دنيوية رُفض جرحه. لكن لماذا لا نتأكد أولاً من وجود المنافسة الدنيوية؟ ماذا لو علمنا أن المجروح هو الواقع في المنافسة الدنيوية، والجراح بعيداً عنها تماماً، لا يقبل التملق ولا التزلف ولا الظهور ولا يسعى إلى مال ولا وليمة ولا دعوة ولا مؤتمر ولا برنامج تلفزيوني ولا سهرة في بيت وجيه يمدحه ليمدحه، بل يرفض كل ذلك من أجل إصلاح الأحوال والقضاء على أوجه الفساد! فهو يتخذ موقفاً، والمجروحون لا موقف لهم! أكّالون شرّابون متسوّلون مدّاحون بغير حق قدّاحون بالباطل، يسعون وراء المال، ويقفون على أبواب الحكام والتجار، وينفذون ما يُطلب منهم، ويزعمون أنهم علماء!

10- معظم العلماء اليوم يتزلفون إلى الحكام والتجار، ويتنافسون على من كان منهم أكثر مالاً وجاهاً وبذلاً، ويغضون النظر عن جرائمهم، بل يمدحونهم ويتقربون إليهم ويعملون معهم ويشاركونهم في حفلاتهم، ويجالسونهم ويؤاكلونهم ويشاربونهم، فيثنون عليهم، ويغلظون على خصومهم، لا لشيء إلا لأن كل عالم ربط نفسه بتاجر أو حاكم، أو جمع بينهما، وعرف تماماً من أين تؤكل الكتف!

11- كلام الأئمة بعضهم في بعض لا يؤخذ به. لكن هل لدينا نحن اليوم أئمة في الاقتصاد الإسلامي نخاف عليهم من الجرح والتعديل؟ قد نخاف من جرح عالم، ولكننا لا نجرؤ على جرح جاهل، لا سيما إذا كان من أهل الثراء والجاه! لا نجرؤ حتى إذا كان تلميذاً لنا وصار صاحب منصب صغير!

12- هل يستطيع شخص جاهل أن يدعي أن أساتذته جرحوه ولا يقبل جرح أساتذته فيه؟ أين علمه؟ هل هو عالم في الخط؟ في الإملاء؟ في النحو؟ في البلاغة؟ في الاقتصاد؟ في الفقه؟ في الأصول؟ ما لهؤلاء الذين يُردّدون مقولات العلماء لكي يتستروا بها على فضائح الصبية المتعاليين؟ الذين وُضعوا في وظائف ليسوا أهلاً لها؟!

كلام الأقران أو النظراء بعضهم في بعض مردود. يقول هذا اليوم من لا يعرف الأستاذ من التلميذ، والقرين من الشيطان، ويضع كل شيء في غير

موضعه! ويقرن بين العالم والجاهل، والفاهم والدعي، والذكي والغبي، والخبير والمبتدئ. ولا ينظر إلى الأقوال والآراء ولا يفحصها، بل يرسل كلامه ودعاواه بدون تفكير ولا تمحيص!

ضبط أسماء الرواة:

اهتم علماء المسلمين بضبط أسماء الرواة، وألّفوا فيها كتبًا، يستفيد منها الباحث في الدقة والضبط.

بيان أخطاء الرواة:

كما اهتم المسلمون ببيان أخطاء الرواة، وصنّفوا فيها كتبًا، يمكن أن يستفيد منها الباحث في الدقة والضبط.

التصحيف والتحريف:

التصحيف هو التحريف الناشئ من صور الخط. فالعين تُكتب غينًا، والسين شينًا وهكذا. أما التحريف فهو تبديل الكلام عن مواضعه لتغيير معناه! وهذا قد يكون سببه المؤلفين أو النساخ.

وقد يعتمد بعض المحققين أو الناشرين إلى تغيير عنوان الكتاب القديم لأغراض تسويقية وتجارية!

عني علماء المسلمين بالأخطاء التي تقع في الكتب نتيجة التصحيف والتحريف، وألّفوا فيها كتبًا. وهذه الكتب مفيدة للباحث لأنها تعلّمه الدقة والضبط في الكتابة.

طبقات الاقصاديين المسلمين:

اهتم علماؤنا القدامى بالطبقات وألّفوا فيها، مثل طبقات الصحابة والتابعين والرواة والمحدثين والقراء والمفسرين والحفاظ والفقهاء والأصوليين والمؤرخين والنحاة واللغويين والبلغاء والأدباء والخطباء والشعراء والأطباء والحكماء.

من فوائد علم الطبقات التأريخ للعلماء بمعرفة السابق من اللاحق، والتسهيل على طلبة العلم في اختيار الكاتب والكتاب، وتحديد مراتب العلماء، والمنافسة

العلمية بينهم على التقدم العلمي. وقد ترد على هذا العلم مآخذ نتيجة التعصب لمذهب أو حزب أو قرابة أو بلد أو حبّ أو بغض أو خوف أو رشوة أو غير ذلك. وقد يختلف علماء الطبقات فيما بينهم.

كيف نستطيع نحن في الاقتصاد الإسلامي والفقهاء المالي أن نستفيد من هذا العلم وأن نضع له المعايير اللازمة مثل:

- الابتكار والإضافة العلمية.
- الرصانة العلمية.
- البعد عن الحيل.
- الإنتاج العلمي من حيث الكمية والنوعية.
- الأمانة العلمية.
- النزاهة والتجرد من الأهواء.
- تجنب التحزب في العلم.
- تجنب الأحكام المسبقة.
- سعة الأفق.
- سعة الاطلاع.
- المقدرة العلمية ومدى التمكن من العلوم الاقتصادية، لا سيما في المسألة المبحوثة.
- المقدرة المنهجية.

- المقدرة اللغوية.
- المقدرة التأليفية.
- المقدرة التدريسية.
- القدرة على اللغات الأجنبية والترجمة الصحيحة.
- القدرة على التوضيح والإقناع.
- هل الباحث صاحب فكر منظم أم صاحب عقلية مشوشة؟
- هل الباحث جاد أم متملق؟
- مدى التمكن من العلوم الإسلامية، لا سيما الفقه (المالي) وأصوله.
- القدرة على النقد والمناظرة.
- الجرأة العلمية والقدرة على الصدع بالحق ولو خالف الآراء السائدة.
- تغليب العلم على المال والمنصب عند التعارض (1).

أهمية الدين في حسم النزاع العلمي:

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ النساء 59.

(1) راجع صفات الباحث في هذا الكتاب.

لو فرضنا أن العلماء اختلفوا في السرقة، هل يعدّ من السرقة قطف ثمرة واحدة؟ بعضهم عدّها من السرقة (من سرق بيضة سرق جملاً)، وبعضهم لم يرَ ذلك. السنة النبوية حددت نصاباً للسرقة، فلا تعدّ سرقة إلا إذا بلغ المال المسروق حدّ النصاب.

ونحن الباحثين المعاصرين في الاقتصاد الإسلامي اختلفنا في المشكلة الاقتصادية هل هي مشكلة علمية صحيحة أم هي خرافة من خرافات علماء الاقتصاد؟ توصلنا إلى أنها صحيحة، ومنصوصة في الحديث النبوي!

واختلفنا كذلك في التفضيل الزمني، تفضيل الحاضر على المستقبل، هل هو علم أم وهم وخرافة؟ توصلنا إلى أن التفضيل الزمني له ما يؤيده من آيات القرآن الكريم.

المقولات الوصفية والمقولات القيمية:

القرآن الكريم معظمه يقوم على العبارات القيمية: افعلْ ولا تفعلْ (الأوامر والنواهي). من ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾ البقرة 110، وقوله تعالى: ﴿

﴿ لا تَأْكُلُوا الرِّبَا ﴾ آل عمران 130، وقوله: ﴿ ولا تُسْرِفُوا ﴾ الأنعام 141. و﴿ ولا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ ﴾ البقرة 188. وقد يكون التعبير بصيغة غير صيغة النهي، ولكنها تفيد النهي، كقوله تعالى: ﴿ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ البقرة 275، و﴿ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا ﴾ البقرة 276. وكذلك الحال في صيغة الأمر، فقوله تعالى: ﴿ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾ النساء 162، أو قوله: ﴿ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾ المائدة 55، عبارة وصفية في الظاهر، وقيمية في الحقيقة، ولعل هذا هو الذي جعل الشيخ عبد الرحمن الميداني ينكر وجود أي عبارة وصفية ⁽¹⁾.

ويجب التنبيه هنا إلى أن المقولات القيمية في الإسلام، مثل : الحث على العمل، والصبر، ومنع الإسراف، وإعداد القوة ... كلها مقولات لا تتعارض مع الاقتصاد، بل على العكس فإنها تؤيده وتقويه .

لكن القرآن قد يحتوي عبارات وصفية (ولا سيما في سورة يوسف)، وإن كانت قليلة بالنسبة للعبارات القيمية الواردة فيه. من ذلك: ﴿ وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا ﴾ الإسراء 11، ﴿ لا يَسْأُمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دَعَاءِ الْخَيْرِ، وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَئُوسٌ قَنُوطٌ ﴾ فصلت 49، ﴿ وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا ﴾ الفجر 20، ﴿ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾ العاديات 8، ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ ﴾ العلق 6-7، ﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ ﴾ آل عمران 14، فهذه ليست دعوة إلى حب الشهوات، إنما هي وصف لواقع. والمعارف قسمان: قسم يهتم بالواقع، وقسم يهتم بالمثال. وعلم الاقتصاد يهتم بالواقع، أي بالمقولات الوصفية، وإن كان لا

(1) انظر مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، المجلد 6، 1414هـ

يخلو من بعض المقولات القيمة.

حي بن يقظان وروبينسون كروزو:

قصة حي بن يقظان لابن طفيل (-581هـ = 1185م) مهمة في موضوعنا من ناحيتين:

- من ناحية الإنسان الاقتصادي.
- من ناحية الباحث المتأمل.

حي بن يقظان اسم على مسمى، فهو حي أي بقي حيًا وحده فقط في الجزيرة المنعزلة. يقظان: أي ملاحظ، متأمل، عقلاني، رشيد، مجرب. يتعلم من الطبيعة والكائنات التي يصادفها، ويبني دائمًا نتائج جديدة على النتائج القديمة، ويتطور من علم إلى علم، ومن تطبيق إلى تطبيق. واقتصادي ينتج ويستهلك ويحاول باستمرار تحسين أدواته ووسائله ورفع مستوى معيشته، معتمدًا في ذلك كله على الملاحظة والتجربة والتعلم.

وهو يقابل الإنسان الاقتصادي روبينسون كروزو، وهو عنوان القصة التي كتبها دانيال ديفو عام 1719م⁽¹⁾.

(1) للمزيد راجع كتابي: أصول الاقتصاد الإسلامي، ص 32.

الإنسان الاقتصادي:

يعيب بعض رجال الاقتصاد الغربي على الإنسان الاقتصادي أنه مجرد، ومزيف، ومُغرق في التبسيط، وناقص، ومنهمك في مصالحه الخاصة وتعظيم منافع وأرباحه المادية فقط!

ويعيب بعض رجال الاقتصاد الإسلامي، مثل محمد عمر شابرا، على الإنسان الاقتصادي أنه ضيق الأفق، ويحسن أن يستبدل به الإنسان الإسلامي. لكن هذا النقد موضع نظر أيضاً، فبما أننا مهتمون هنا بعلم الاقتصاد، فلا أرى بأساً من أن يهتم علم الاقتصاد بالجانب الاقتصادي من سلوك الإنسان، أما الجوانب الأخرى فنترك لعلوم أخرى. والنظرة المتكاملة لا يمكن تحميلها على علم الاقتصاد وحده، بل لابد من أن تشترك فيها سائر العلوم الأخرى. وهذه النظرة المتكاملة هي من وظيفة علم الفلسفة، وليست من وظيفة علم الاقتصاد.

فالإنسان الاقتصادي لا يعيب منهج علم الاقتصاد في الدراسات والبحوث الاقتصادية التي تهتم بالجوانب الاقتصادية من الإنسان.

المقاصد والحيل:

المقاصد هي المصالح، وتتضمن المقصد العام للتشريع الإسلامي، بالإضافة إلى مقاصد العقود. ولا يجوز الاحتياال على هذه المقاصد، لأن ضياع المقاصد يجعل الإسلام شكلياً، والعقود صورية.

وفي الكثير من بحوث الاقتصاد الإسلامي والفقہ المالي تشيع الحيل بنوعيها: الفقهية والاقتصادية.

هناك مشايخ يظنون الحيل حلاً، ومشايخ آخرون يرون في الحيل أمراً مستقبلاً! وقد سبق لنا معارضة الحيل بالاستناد إلى المقاصد: مقاصد الشرع ومقاصد العقود. لكن حتى الآن لم يبحث أحد في الحيل بالاستناد إلى مناهج البحث العلمي، وهي تركز على علم المنطق. وعلم المنطق، كما قال ابن تيمية، الذكي لا يحتاج إليه، والبليد لا ينتفع به! ومن ثم قد تجد باحثين يستهلون بحوثهم بشكليات البحث العلمي، والإطباب في مناهجه، ثم تجد بحوثهم ونتائجهم ضعيفة! وقد تجد بحوثاً لا تعرّج على ذكر المناهج العلمية والبحثية، ومع ذلك تجد أنها بحوث قوية وناجحة وذات نتائج جديدة ومفيدة نظرياً وعملياً ومنهجياً!

والكاتبون في مناهج البحث قد يتوسعون كثيراً في الكلام، ويأتي أكثر كلامهم غامضاً! وهم عندما يبحثون لا يكادون يطبقون مما كتبوا إلا العشر من كلامهم! وهم كالمشايع الذين يتوسعون في أصول الفقه، ثم لا يطبقون منها شيئاً في دراساتهم وفتاواهم، كأن البحوث والكتب صارت ضرباً من ضروب الحشو والاستعراض الكمي!

البحث العلمي هو اتخاذ إجراءات وطرق منهجية، الغرض منها الوصول إلى نتائج قطعية أو ظنية، على حسب طبيعة العلم، أو على حسب المسألة التي نعالجها. ومن مقتضيات البحث العلمي أن نصل إلى أفضل النتائج بأقل التكاليف. وهذا فضلاً عن كونه مبدأ من مبادئ العلم والمنهجية العلمية، فإنه أيضاً مبدأ من مبادئ علم الاقتصاد وأساسياته، كما هو معلوم!

فالمنهج هو الطريق المستقيم، والطريق المستقيم هو أقرب الطرق إلى المقصد. والحيل على عكس ذلك، هي طرق فيها لفّ ودوران للوصول إلى حكم مسبق، وكلفتها عالية، ونتيجتها لا هي جديدة ولا هي مفيدة!

ومن صفات الباحث العلمي أنه يبحث عن حلّ لمشكلة قائمة، أما المتحايل فهو لا يحلّ مشكلة، بل يزيدها مشكلة أخرى!

ومن صفات الباحث أن يكون كثير القراءة والاطلاع، متمكناً من مادته. أما المتحایل فلا يحتاج إلى كثير قراءة واطلاع، ولا تمكّن. ولذلك تجد أن الراغبين في التحايل يلجؤون إلى شخص قليل الاطلاع وغير متخصص، ليكون لهم طيعةً، ولرغبتهم وأهوائهم مستجيباً دون ممانعة ولا مناقشة!

ومن صفات الباحث العلمي أن يكون قادراً على الابتكار، والحيل لا ابتكار فيها، بل هي ضرب من ضروب الغش والخداع والنفاق.

ومن صفات الباحث أنه يبحث عن فهم النصوص فهماً سليماً، أما المتحایل فإنه يتلاعب بالنصوص ويطوّعها لأغراض غير علمية وغير مشروعة!

ومن صفات الباحث أنه يبحث عن فهم الواقع كما هو، لا كما يحلو له ويشتهيهِ ويتمناه، مخالفاً في ذلك قواعد الشرع وأركان التفكير العلمي ومناهج البحث وأصوله وضوابطه ومبادئه. أما المتحایل فلا يفكر في شيء من هذا، كل همّه أن يغالط ويزيف ويتعسف ويتكلف بما يصادم صحيح المنقول وصريح المعقول، وأصول البحث ومناهجه السليمة، القائمة على الفطر السليمة والعقول المستقيمة.

ومن صفات الباحث أنه لا يخضع للأفكار السائدة إذا ثبت أنها غير صحيحة، والمتحایل يخضع للأفكار والتطبيقات والنماذج السائدة، ويريد تكريسها!

ومن صفات الباحث أنه يصدع بالحقيقة، والمتحایل يكتّم ما لا يجوز له في الدين والخلق والعلم كتمانها!

ومن صفات الباحث أنه لا يضع أحكاماً مسبقة يبحث لها عما يسوّغها، والمتحایل يريد الوصول إلى أحكام مسبقة باللف والدوران!

ومن صفات الباحث أنه يدور مع الدليل حيثما دار، بخلاف المتحایل فإنه يدور مع مصلحته الشخصية، ويتقلب معها!

ومن صفات الباحث أن يتمتع بالأمانة العلمية، والمتحایل ليس لديه أمانة، لأنه يكذب ويغش، ويخدع الناس ويوهمهم بأنه وصل إلى نتيجة أو حلّ، ولكن نتيجته مزيفة! وقد تكون الحيلة جاهزة ويدعي أنها من صنعه! فكثير من الحيل التي لجأ إليها أعضاء الهيئات الشرعية حيل جاهزة في الكتب القديمة، مثل: المرابحة، والوعد الملزم، والعينة، والتورّق، وبيع الوفاء، وبيع المعاملة، والقروض المتبادلة ... إلخ.

ومن صفات الباحث النزاهة والموضوعية، والمتحایل ليس نزيهاً ولا موضوعياً، إنما يقول للناس: أنا أحكم بصحة هذه المعاملة ومشروعيتها، والحال أنها ليست أكثر من حيلة للالتفاف على الحكم الشرعي، وتسمية الأشياء بغير أسمائها الشرعية والعلمية!

ومن صفات الباحث أن يكون رصيناً محافظاً على سمعته العلمية، أما المتحایل فإنك عندما تسمعه أو تقرأ له فإنك تنظر إليه نظرة سخرية واستهزاء وازدراء! وتتمنى منعه والحجر عليه، كالمفتي الماجن، بل هو عين المفتي الماجن! لأنه يتحایل ويعلم الناس الحيل ويُغريهم بها من خلال صفقة مالية. فالفقهاء والعلماء عموماً يتعرضون للضغوط، وهناك من يدفع لهم مالاً في مقابل استنطاقهم بغير الحق، أو سكوتهم عن بيان الحق! وهذا أمر شنيع في الدين والخلق والعلم!

ومن صفات الباحث أن يكون متمتعاً بالوضوح والشفافية والصفاء، بخلاف المتحایل فإنه يكون في العادة غامضاً كتوماً متسترًا!

ومن صفات الباحث أن يسعى إلى تراكم علمي حقيقي وفعال، بخلاف المتحایل فإنه خائب في مسعاه؛ لأن التراكم الذي يصنعه المتحايلون إن هو إلا تراكم سرطاني يجب استئصاله!

ومن دوافع البحث عند الباحث أن يبحث لله، أو للعلم، أو لغرض إنساني، أو لتلبية غريزة عنده أو ميل لحلّ المشكلات. أما المتحایل فغرضه المال والمنصب، وهو يقدمهما على المقاصد والأغراض النبيلة وأخلاقيات البحث العلمي!

حدد علماؤنا مقاصد البحث بسبعة مقاصد:

- 1- ابتكار علم جديد.
- 2- بحث ناقص يكمله.
- 3- إصلاح خطأ.
- 4- تجلية غموض.
- 5- جمع متفرق.
- 6- ترتيب ما هو غير مرتب.
- 7- اختصار بحث أو كتاب طويل دون إخلال.

والمتحايل لا يفعل شيئاً من هذا، بل على العكس من ذلك، يرتكب من المقاصد السيئة ما يجعله مذنباً، لا باحثاً مقدراً! فيمكن أن يجعل الواضح غامضاً، والصواب خطأ، والباطل حقاً، والمنظم والمرتب فوضى! ويستخدم عقله وتفكيره وطاقته ووقته للتلاعب بالنصوص وتشويه معانيها ومقاصدها!

مصادر المعرفة:

- الوحي: القرآن والسنة.
- الإلهام: إلقاء شيء في عقل الإنسان.
- العقل: ويدخل فيه الاستقراء والاستنباط.
- الحسّ: ويدخل فيه المشاهدة والملاحظة والتجربة.

ولا يخفى أهمية ذلك كله في البحث العلمي ومناهجه.

الفصل الخامس

مناهج البحث

المنهج القرآني:

عقل كل واحد منا بحاجة إلى العقول الأخرى، وجميع العقول بحاجة إلى الوحي: القرآن والسنة. والمنهج التجريبي لا يغني عن المنهج القرآني، لأن العلم ظني، والقرآن قطعي، وهو وإن كان فيه ظنّيات أو متشابهات إلا أنها تُردّ إلى المحكمات. القرآن يفيدنا بمحكماته، ويقوي ذكاءنا بنكته ومتشابهاته! والمتشابهات تشدّ أذهان الباحثين والعلماء.

القرآن يكمل عقولنا ولا ينقصها، ويجعلها فرقاناً بين الحق والباطل، وبين الصواب والخطأ، وفرقاناً للتمييز بين كبار علماء الاقتصاد (المتميزين) ومن هم دونهم. فوجدناهم يقترحون في التكاليف (الوظائف) المالية ما هو قريب من الزكاة، ويقترحون في المصارف والأسواق المالية إصلاحات تحرّم القمار في البورصات، وإصلاحات في النقود والمصارف بما يجعلها قريبة إلى أحكامنا وقيمنا الإسلامية.

أول ما نزل من القرآن قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ. خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ. اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ. الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ. عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ العلق 1-5. القراءة والكتابة (أداتها القلم). ودعا القرآن إلى التعقل والتأمل والتدبر والسير في الأرض للنظر والتفكر والاعتبار: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ الزخرف 3 ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ البقرة 266. ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا﴾ غافر 21. ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾ الحشر 3. حض الإسلام على العلم، وتبليغه، وبين منزلة العلماء وطلبة العلم، ودعا العلماء إلى تعليم الناس، ودعا الناس إلى التعلم وطلب العلم.

وقال تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمَنْهَاجًا﴾ المائدة 48. فكما أن مناهج البحث تختلف بين علم وآخر، فكذلك تختلف بين المسلمين وغير المسلمين. قال تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ النحل 43. أهل الذكر هم العلماء، والباحثون العلميون يسترشدون بالعلماء في اختيار بحوثهم، واختبارها، وفحصها، ومناقشتها، وما قد يُشكل عليهم منها.

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ الإسراء 36. فالسمع والبصر والقلب (العقل) هي أدوات الملاحظة والمشاهدة والتجربة والاستقراء والاستدلال. وتفيد الآية أيضاً

في توجيه الباحث إلى حسن اختيار بحثه، بحيث لا يختار بحثاً لا علم له به، ولا يدخل في اختصاصه. ومن ثم لا يقدر على معالجته والخوض فيه.

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ الحجرات 6. وفي قراءة: فتثبتوا. وتفيد الآية أن على الباحث أن يتبين ويتثبت ولا يصدق كل ما يقال له، وعليه أن يشك شكاً علمياً، ويتأكد من أمانة أصحاب الكتب الذين ينقل عنهم، وكذلك عدالة الرواة والمؤلفين في البحوث التاريخية وغيرها. والقرآن نهانا عن محرّمات، فلا يليق بالباحث المسلم أن يدخل في بحوث ترمي إلى استباحة ما حرّم الله. وأحلّ لنا طيبات لا يجوز للمسلم أن يحاول إثبات حرمتها! فالله أعلم منا بما يطيّب لنا وما يحرم علينا.

وقد نجد في القرآن ما يساعدنا على اختيار الفروض واختبارها (السبر والتقسيم)، كقوله تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ سورة الطور 35، وقوله تعالى: ﴿أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا كَلًّا﴾ سورة مريم 78. وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ تَمْسَنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً قُلْ أَتُخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلَفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ سورة البقرة 80. وقد سبق الكلام عن السبر والتقسيم في الآية 35 من سورة الطور.

كما نجد في القرآن حسم الخلاف في بعض المسائل العلمية، مثل: التفضيل الزمني.

ومن خلال التأمل في القرآن يمكن لنا استنباط القواعد التالية في البحث العلمي:

- يجب اتباع الوحي، والاهتداء بهدي الله ورسوله، وعدم معارضته بعقول البشر.

- القرآن يرفع معنويات المسلمين.

- القرآن يأمر المسلمين بأن يبذلوا ما في وسعهم وطاقاتهم.

- القرآن يزيد في ذكاء المسلمين وعلمهم ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ الإسراء 9.

- طلب الدليل والبرهان: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ البقرة 111.

- لا نعبد غير الله، ولا نتخذ من الأشياء والأشخاص والأفكار والنظم البشرية أصناماً تُعبد من دون الله.

- عدم طاعة السادة والكبراء والآباء إذا كانوا على غير الحق والصواب.

- تعلّم العلوم النافعة وترك العلوم الضارة.

- تقديم الأنفع على النافع، أو الأصلح على الصالح.

- إذا خُيِّرنا بين منفعتين لا يمكن الجمع بينهما اخترنا الأنفع. وإذا خُيِّرنا بين مفسدتين لا يمكن اجتنابهما معًا اخترنا الأقل سوءًا (أهون الشرّين).
- الاستعانة بالصبر (البقرة 153).
- توخي العدل حتى مع الأعداء.
- التزام التفكير الواقعي، واجتناب التفكير بالأمان.
- التمييز بين العلم (القطع) والظن والشك والوهم.
- عدم كتمان الحق، وإلباس الحق بالباطل (البقرة 42). وعدم كتمان العلم والشهادة.
- لا يجوز تحريف الكلم عن مواضعه (سورة البقرة 75 و 79، والمائدة 13).
- الامتناع عن تبديل الكلام (البقرة 59 و 181).
- لا تقل ولا تحاجج بما لا تعلم (البقرة 80، وآل عمران 66).
- طلب الخير والنفع، واجتناب الشرّ والضرر.
- اجتناب الأهواء والشبهات.
- ترقيق القلب والبعد عن المعاصي، للتفرغ للعلم وتفرغ القلب عما يشغله ويضعفه. قال الإمام الشافعي:

شكوتُ إلى وكيعٍ سوءَ حفظي فأرشدني إلى تركِ المعاصي

وأخبرني بأن العلمَ نورٌ ونورُ الله لا يُهدى لعاصي

- يجب تجنب الكذب، والتوهم، والكبر، والإفساد، والعدوان، وشهادة الزور.
- البعد عن الحقد والحسد.
- ترك المكابرة واللجاج.
- اتباع الصراط المستقيم والابتعاد عن الحيل والدجل ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ﴾ الأنعام 153.
- الصدع بالحق.
- يجب الانتفاع بالأسماع والأبصار والألسنة وسائر الحواس.
- المسؤولية الفردية والمسؤولية الجماعية (البقرة 123 و 134 و 139 و 141 و 147) ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ الأنفال 25.
- الشورى: وتطبق هنا بين الباحث والأستاذ، وبين الباحث وغيره من الباحثين والمهتمين.
- القوة: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ الأنفال 60. والعلم والبحث العلمي من أهم أسباب القوة والتقدم.
- ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ البقرة 143. هذا المقام للأمة الإسلامية (مقام الشاهدية) بين الأمم لا ريب أنه يحتاج إلى التقدم العلمي والتقني.
- هذه هي أسس التفكير العلمي الصحيح، وربما يحتاج الأمر إلى المزيد من الاستقصاء في القرآن، في جميع السور والآيات.

وفي الحديث النبوي الشريف نجد أحاديث تحثنا على الاجتهاد في الفتوى والحكم والقضاء والبحث العلمي. قال رسول الله ﷺ: إذا حكم الحاكم فاجتهد وأصاب فله أجران، وإذا حكم واجتهد فأخطأ فله أجر واحد (متفق عليه). ولا ريب أن هذا الحديث يشجع أهل الاجتهاد على الاجتهاد. لكن لا بد للمجتهد من أن تتوفر فيه شروط الاجتهاد. وعلى علماء الفقه والأصول ألا يشترطوا شروطاً في الاجتهاد تجعله متعسراً أو متعذراً! ويحسن فتح باب الاجتهاد في كل عصر ومصر، والترحيب به ولو كان اجتهاداً جزئياً.

لقد ساعدتنا السنة النبوية أيضاً على حل الخلاف العلمي بين الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، فمن خلال السنة حسّنا المشكلة الاقتصادية، واستتبطننا الحرية الاقتصادية. ومن خلال حديث الأصناف الستة وربا النساء توصلنا إلى قيمة الزمن والربا للتأجيل والحطيطة للتعجيل. وهذه المسائل يعترف الاقتصاديون أنفسهم بأنها في غاية الأهمية من الناحية الاقتصادية.

المنهج التاريخي:

الرجوع إلى الماضي لتفسير الحاضر وتوقع المستقبل واتخاذ العدة له. وقد يُرجع فيه إلى شاهد عيان أو أكثر للفترة التي تغطيها الدراسة، وعلى الباحث أن يتأكد من كفاءة الشهود وأمانتهم، لاستبعاد تحيزاتهم ودوافعهم الشخصية.

وفيفد هذا المنهج في تحقيق المخطوطات والتأكد من أن مؤلفها فلان وليس غيره. والمنهج التاريخي قد يستعين بالمنهج الإحصائي وعلوم الإحصاء والرياضيات لإعداد جداول ورسوم. ويطبق فيه منهجان نقديان: النقد الخارجي (نقد السند أو الرواة) ويتعلق بصحة الوثيقة التاريخية، والنقد الداخلي (نقد المتن أو النص) ويتعلق بصحة مضمون الوثيقة. وقد طبقه ابن خلدون في تاريخه، ونبّه إليه في مقدمته.

المنهج الوصفي:

العلم وصف وتفسير وتنبؤ وتهيو للمستقبل. المنهج الوصفي يأخذ جانب الوصف من العلم، فيصف الواقع كما هو وصفاً دقيقاً وأميناً، لا حسبما يتمناه الباحث. فالتفكير العلمي تفكير واقعي، وليس تفكيراً بالأمان!

والوصف قد يكون بعبارات أدبية عادية، أو رياضية، أو إحصائية، أو مزيج بينها جميعاً. ولا ريب أن الجداول الإحصائية تمكن القارئ من نظرة أدق، والرسوم البيانية تمكن القارئ من نظرة أسرع!

إذا أراد الباحث أن يدخل في التفسير أو التحليل العلمي كان لا بد له من منهج آخر كالمنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي والمنهج التجريبي.

المنهج الاستقرائي:

الاستقراء نشاط ذهني يتتبع الجزئيات للوصول إلى الكليات. وهو نوعان: استقراء كامل، واستقراء ناقص. ويرى بعض العلماء أن الاستقراء الكامل استقراء يقيني، بخلاف الاستقراء الناقص؛ فإنه استقراء ظني. ذلك لأنه يدرس بعض مفردات الظاهرة في شكل عينة، تعمّم نتائجها على سائر المفردات. وقد عرّفه الغزالي في معيار العلم بأنه تصفح جزئيات كثيرة، إذا وجدت لها حكمًا سحبته على الكل⁽¹⁾.

وربما يدخل المنهج التاريخي في المنهج الاستقرائي؛ لأن الإحاطة بالتاريخ قد تساعدنا على كشف بعض الظواهر المعاصرة.

المنهج الاستنباطي:

وهو منهج شائع في العلوم الرياضية، ويقوم على وضع الفروض وإنشاء النماذج واختبارها، بالاعتماد على المنطق دون اللجوء إلى التجربة. نختار في هذا المنهج عددًا من العوامل المؤثرة؛ فعند دراسة سلوك المستهلك (الطلب الاستهلاكي) مثلاً نفترض أن المستهلك يسعى إلى تعظيم منفعة من إنفاقه على الاستهلاك. فإذا قسمنا وحدات الاستهلاك إلى مقادير ثابتة، أمكننا القول

بأن هذا المستهلك تتناقص منفعته مع كل وحدة إضافية مستهلكة، إلى أن تنعدم هذه المنفعة، ثم تنقلب إلى مضرّة بعد حدٍ معين.

وتعتمد صحة نتائج هذا التفكير المنطقي على صحة المقدمات، وسلامة المحاكمات العقلية المبنية عليها، وتطابق الواقع العملي مع المنطق النظري. فقد نفترض في حالة ما أن المنتج يعظم أرباحه، والواقع لا يصدّق هذا الفرض؛ إما لجهل المنتج بطرق التعظيم، وإما لأن هذا التعظيم له حدود يقف عندها، أو لأن على هذا التعظيم قيوداً. فالمنتج المسلم قد لا يرضى بتعظيم ربحه من كل طريق، كما أنه عند بلوغ حد معين من هذا التعظيم قد يؤثر الالتفات عنه إلى العبادة أو العلم أو الدعوة إلى الله! وقد يُخيّر المسلم بين عمليّن، أحدهما رابح والآخر نافع، فيختار النافع على الرابح! لما للنافع من ثواب عظيم عند الله في الدنيا والآخرة.

المنهج التجريبي:

التجربة (والملاحظة والمشاهدة) قد توصلك إلى نتيجة تصدم عقلك! فقد ترى ما لا يصدّق، وقد يوصف لك شيء واقع إذا لم تره بعينك لم تصدقه! فالعالم ليس مفصلاً حسب عقل واحد، ولا حتى مجموعة كبيرة من العقول! فإذا

أوصلتك التجربة إلى نتيجة لا يراها عقلك، خذ بالتجربة ودع العقل! وحتى في التجربة يجب أن نحذر من خداع الحواس، فقد تختلف النتيجة من حاسة إلى أخرى، ومن شخص إلى آخر. ويجب تكرار التجربة للتأكد من صحتها وثباتها ودقتها.

استخدم المنهج التجريبي بادئ ذي بدء في المجالات العلمية التي يمكن فيها إجراء تجارب مخبرية (معملية)، لكن بعد ذلك أدخلت عليه بعض التعديلات لكي يستفاد منه في العلوم الاجتماعية والاقتصادية، ولو بنتائج أقل دقة.

يقوم المنهج التجريبي على حصر العوامل المؤثرة في ظاهرة ما، ثم محاولة معرفة تأثير كل عامل على حدة، بعزل العوامل الأخرى عن التأثير. في الاقتصاد هناك فرض مهم، وهو فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها. فعلماء الاقتصاد يقولون إن زيادة سعر السلعة يؤدي إلى نقصان الكمية المطلوبة، بشرط بقاء العوامل الأخرى على حالها: أسعار السلع الأخرى البديلة والمكملة، وعدد المستهلكين، ودخولهم، وأذواقهم، وتوقعاتهم. وبهذه الطريقة يمكن معرفة هذا العامل هل هو مؤثر أم غير مؤثر؟ وإذا كان مؤثرًا ما مدى هذا التأثير؟ ويمكن مقارنة مدى تأثيره بالعوامل الأخرى المؤثرة.

وفرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها فرض عرفه العلماء المسلمون، وسمّوه باسم قريب من هذا الاسم، أو سمّوه باسم آخر: والمسألة بحالها. وقد بيّنت هذا في موضع آخر.

كيف أدخل المنهج التجريبي على العلوم غير المخبرية؟ استخدم العلماء مجموعتين، إحداهما ضابطة تبقى على حالتها الطبيعية، والأخرى تجريبية. وبعد إجراء التجارب على المجموعة التجريبية، تجري المقارنة بينها وبين المجموعة الضابطة. ويمكن للمزيد من التأكيد تكرار التجربة بإحلال الضابطة محل التجريبية، والتجريبية محل الضابطة، كما يمكن اختيار أكثر من مجموعة واحدة.

قد يؤخذ على المنهج التجريبي أنه قائم على حواس الإنسان والأجهزة العلمية، والأجهزة قد تضعف كفاءتها، والحواس قد تُخدع. ولكن خداع الحواس لا يمنعنا من ممارسة المنهج التجريبي، ولو وصلنا إلى ناتج تقريبي. وكما أن العلماء اخترعوا أجهزة لخداع الحواس لا بد لهم من أن ي اخترعوا أجهزة للتخفيف من خداع الحواس.

الفصل السادس

خطوات البحث العلمي

اختيار الجامعة:

تختار جامعة ذات سمعة علمية عالمية تمنح شهادات مقبولة، ويكون فيها الكلية التي تهتم ببحثك.

الإشراف العلمي:

في البحوث الجامعية، وبحوث التخرج، والدبلوم، وبحوث الماجستير والدكتوراه، يعيّن للباحث العلمي مشرف علمي واحد من قبل الجامعة، وقد يعيّن مشرفان: أحدهما اقتصادي، والآخر فقيه، في بحوث الاقتصاد الإسلامي. ويحسن كلما أمكن أن يكون المشرف متخصصاً في الموضوع أو قريباً منه. والمشرف يفيد الباحث في الأمور المنهجية، وقد يفيد في الأمور العلمية. وقد يبلغ الباحث في بحثه من الناحية العلمية مستوى يفوق فيه أستاذه في الموضوع الذي اختاره.

ويتقاضى المشرفون على البحوث مكافآت مادية تحددها لوائح الجامعات. ويحسن أن تكون العلاقة بين الباحث والمشرف علاقة متزنة بحيث يستفز المشرفُ الباحثَ للإضافة العلمية، ويتعاون معه على بحثه، باجتماعات أو جلسات دورية بينه وبينه، ويبيدي فيها ملاحظاته أولاً بأول. هناك مشرفون يحاولون التتصل من اللقاءات الدورية، ويتركون الباحث حتى نهاية بحثه، وقد يرى الباحث فيها حرية له، لكن قد تكون على حساب مستوى البحث! وقد يفاجأ الباحث بعد ذلك برفض البحث من المشرف أو من لجنة المناقشة.

يَعرض الباحث على المشرف خطة بحثه، وربما طلب من الباحث أن يكتب له تصوره عن الموضوع في حدود عشر صفحات. والمشرف هو الذي يرشح الباحث للمناقشة عندما يرى أن رسالته صارت مؤهلة لذلك. وقد يكون المشرف هو رئيس لجنة مناقشة الرسالة. ولا يجوز للمشرف أن يفرض رأيه على الباحث، كأن يكون المشرف من أنصار المرباحة في البنوك الإسلامية، أو الحيل، أو الوعد الملزم، فيجد في الباحث فرصة لزيادة عدد مؤيديه في الرأي!

هل يجوز للمشرف أن يكون شريكاً للباحث في البحث؟ لعل ذلك جائز في بحوث الدكتوراه، دون الماجستير، شريطة أن يكون الأمر معلناً وموافقاً عليه

من الجامعة، وشريطة بيان تقسيم العمل بينهما، حتى يمكن لأعضاء اللجنة الفاحصة طرح أسئلة على الطالب من خلال حصته في البحث.

اختيار الموضوع: طرح المشكلة:

كيف تختار موضوعاً للبحث؟

اختيار الموضوع هو طرح لمشكلة أو سؤال، والسؤال الذكي يعدل نصف الجواب! فقد يُعرف قدر الإنسان من أسئلته!

- تختار موضوعاً جديداً لم يكتب فيه، هذا في رسائل الدكتوراه خاصة، لكن ما دون ذلك قد نختار لطلاب الجامعة بحثاً غير جديد، على سبيل البدء في البحث، وتعليمهم شكيلات البحث العلمي وأوليائه.

- تختار موضوعاً لديك القدرة على الكتابة فيه، بحيث يتناسب مع تخصصك العلمي وميولك العلمية.

- تختار موضوعاً مفيداً للمجتمع بحيث تنتفع به الأمة ومنشأتها الاقتصادية.

- تختار موضوعاً تستطيع الاستمرار فيه بدون ملل، لأنه سيبقى معك مدة زمنية قد تبلغ سنتين أو أكثر في الماجستير والدكتوراه. فإذا استطعت

- أن تجمع بين الشهادة العلمية والمتعة تكون قد طبقت نظرية العمل الممتع أو الجذاب التي قال بها بعض رجال الاقتصاد!
- يمكنك استشارة أساتذتك بأن تعرض عليهم موضوعات بديلة أنت اخترتها بنفسك.
 - من أجل اختيار الموضوع يحسن أن تقرأ عددًا من الكتابات التي تساعدك على الاختيار. يمكنك قراءتها والتعليق عليها في ورقة مستقلة، فقد ترشدك هذه التعليقات إلى اختيار الموضوع المناسب.
 - يمكن الاستفادة مما يطرح في وسائل الإعلام من موضوعات اقتصادية جديرة بالبحث.
 - قد يكون هناك في بعض مراكز البحوث قوائم جاهزة تُعرض فيها بحوث مقترحة لطلاب الدراسات العليا والباحثين.
 - كذلك فإن مجمع الفقه الإسلامي في دوراته السنوية يستكتب باحثين اقتصاديين وفقهاء في موضوعات اقتصادية يحددها لهم، وتفيد الباحثين في الاقتصاد الإسلامي.
 - كما يمكن الاستفادة من المحاور والموضوعات التي تحددها المؤتمرات والندوات للباحثين الراغبين في المشاركة فيها.
 - ومن المفيد حضور جلسات المناقشة العلنية للرسائل العلمية، لا سيما القريبة من موضوع الباحث. فقد يجري الحديث فيها عن موضوعات تحتاج إلى دراسة.

- يحسن أن تقدم للأستاذ المشرف موضوعات بديلة، وربما يطلب منك المشرف إعداد تصور أولي عن بحثك في حدود عشر صفحات، تبيّن فيها البحث والمشكلة وبعض المراجع.
- اختيار الموضوع يجب أن يكون متلائماً مع المدة الزمنية المتاحة للباحث.
- كما يجب أن تكون مراجعه متوافرة، بحيث يستطيع الباحث أن يكتب فيه.
- وأن تكون إشكاليته حقيقية لا متكلفة.

الدراسات السابقة:

يجب على الباحث أن يستعرض الدراسات السابقة في مجال بحثه، ويبين في رسالته أو بحثه ما يتصور إضافته عليها. وقد يلجأ بعض الباحثين إلى إخفاء بعض هذه الدراسات؛ لأنه اقتبس منها واستفاد كثيراً. وهذا لا يجوز دينياً ولا علمياً؛ لأنه يدخل في السرقات العلمية. ويحسن بالباحث ألا يتكلف ذم من سبقوه ومدح نفسه، بل يجب أن يكون أميئاً عند بيان نواقص من سبقوه، ومتواضعاً عند إظهار إضافته العلمية. ولا يُقبل أي بحث علمي بدون بيان هذه الدراسات السابقة.

والدراسات السابقة تفيد الباحث في مراجعتها؛ فمن المستحسن أن يطلع على قائمة مراجع كل منها؛ لعله يظفر بمراجع لم يظفر بها من قبل، وتكون مفيدة له في بحثه.

جمع المعلومات:

يقوم الباحث بجمع المعلومات حول بحثه من المصادر المختلفة: البحوث، الكتب، الموسوعات، الدوريات العلمية المحكمة علمياً، أعمال المؤتمرات، المعاجم، النشر الورقي، النشر الإلكتروني، المقابلات الشخصية ... إلخ. ولا ريب أن هذا التفتيش والتقصي مهمان له؛ لوضع خطته العلمية، ووضع فروضه، واختبارها، وكتابة بحثه.

كيف تبحث عن المراجع؟

- تستعين بالإنترنت.
- تستفيد من المراجع المنشورة إلكترونياً.
- تستفيد من المراجع التي تجدها في مكتبة الكلية ومكتبة الجامعة.
- قد تشتري بعضها إذا وجدت ذلك مفيداً لك ومهماً، لا سيما إذا كانت منفعتك منها غير جزئية.

وسائل جمع المعلومات: الاستبانة - المقابلة - الملاحظة

الاستبانة:

الاستبانة طريقة من طرق جمع المعلومات، تحدد فيها مدة قصوى للإجابة عنها. وهي عبارة عن استمارة تضم مجموعة من الأسئلة موجهة لفئة معينة من الناس (عينة) لجمع معلومات عن بحث علمي محدد. ويجب اختيار حجم العينة اختياراً علمياً، يمكن العثور عليه في علم الإحصاء. وتترك الاستبانة بخطاب تغطية يذكر فيه الباحث اسمه وجامعته وعنوان رسالته، وأنه يقوم ببحث علمي حول موضوع معين، وأنه سيتعامل مع البيانات الواردة بسرية تامة. ويضع فيها الباحث خيارات: أوافق جداً، أوافق، لا أعلم، لا أوافق، لا أوافق بالمرّة. وتوزع استمارات الاستبانة بالبريد، أو بالاتصال الشخصي، من قبل الباحث نفسه أو من ينوب عنه.

وتصميمها يحتاج إلى مهارات عالية، وإلا فإن الذي يتسلمها قد يلقيها في سلة المهملات، أو يجيب عن بعضها ولا يجيب عن بعضها الآخر. وقد يجيب عنها المتلقي (المُجيب) كيفما اتفق. ويجب أن توضع أسئلتها بطريقة علمية دقيقة. وقد تكون الإجابات محددة (مغلقة)، وقد يعطى المسؤول خيار الإضافة من عنده (مفتوحة). لكن هذه الإضافات قد يصعب مقارنتها مع أشخاص

آخرين؛ لأنها تختلف من شخص لآخر. وقد نجد أن بعض الاستبانات عبارة عن توكيل الباحث لغيره من أجل إعداد بحثه نيابة عنه!

قد تكون الأسئلة كثيرة بحاجة إلى وقت وجهد، كما قد تكون بحاجة إلى دراسة، فيجيب عنها المسؤول أي إجابة، أو يتركها فارغة! وقد يطرح السؤال الواحد بطرق مختلفة للتأكد من صحة الأجوبة ودقتها. وربما يحسن تجريب الأسئلة على أشخاص من فئات عمرية ومؤهلات علمية مختلفة، قبل اعتمادها وإرسالها.

ويجب أن نتأكد من أن الباحث قد أرسل الاستبانة إلى المتلقين، ولم يحفظها عنده، ولم يقم هو بتعبئتها من عنده! ولهذا تتضمن الاستبانة اسم المجيب ورقم هاتفه للاتصال به عند الضرورة، والتأكد من أنه قام بملء الاستبانة. وإذا سئل المجيب ربما ينسى ذلك، لا سيما إذا مرت فترة طويلة. وقليلون الذين يفعلون ذلك أصلاً! كما أن ردود المستجيبين يجب دراستها من الباحث، فقد تكون مجرد كلام أي كلام!

ويلجأ إليها كثير من الباحثين في البلدان الأجنبية والعربية لإعداد رسائل علمية ماجستير ودكتوراه، بحيث إن الباحث بعد تلقي الاستبانات يلجأ إلى الحاسوب، فيدخل فيه المدخلات حتى يحصل على مخرجات: رسوم بيانية ملونة، وجداول.

يجب أن يشعر المتلقي بأن الاستبانة ليس الغرض منها التجسس على الناس. ولذلك قد يُهمل فيها ذكر الاسم، ويكتفى بمعرفة عمره، ووظيفته، ومؤهله العلمي. وقد يسأل عن جنسه: ذكر، أنثى، وجنسيته، وطبقته (دخله)، وحالته الاجتماعية: متزوج، غير متزوج، حسب طبيعة موضوع الرسالة والفروض التي قامت عليها.

ربما كانت الاستبانة في الأصل تستعمل في عمليات التحقيق القضائي، وهي عندئذ صلة بين المحقق والمتهم. وهذه صلة مباشرة، ومع شخص واحد، وتجري من خلال المقابلة الشخصية. في هذه المواضع تكون الاستبانة مفيدة وناجحة.

أسئلة الاستبانة:

الأسئلة المغلقة والأسئلة المفتوحة:

الأسئلة المغلقة تحصر الإجابة بخيارات محددة، والأسئلة المفتوحة لا تحصر. من مزايا الأسئلة المغلقة أنها تخفف عن المجيب متاعب التفكير، وأنها تصلح للفئات التي تجد صعوبة في التعبير. ومن عيوبها أنها تزعج بعض فئات المجيبين، ولا تعبّر عن المستوى العلمي للمجيب. ومن مزايا الأسئلة المفتوحة أنها تصلح في الحالات التي يصعب فيها تحديد خيارات، ومن مزاياها أنها تعطي الحرية للمجيب ولا تقيده بأجوبة محددة. ومن مزاياها أنها تكشف المستوى العلمي للمجيب. ومن مساوئها اختلافها بين مجيب وآخر، وصعوبة معالجتها.

الأسئلة الغامضة:

قال المبرّد: قال رجل لهشام القوطي: كم تعدّ من السنين؟ قال: من واحد إلى أكثر من ألف. قال: لم أرد هذا. كم لك من السنّ؟ قال: اثنان وثلاثون سنًا. قال: كم لك من السنين؟ قال: ما هي لي، كلها لله. قال: فما سنّك؟ قال: عظم. قال: ابن كم أنت؟ قال: ابن أم وأب. قال: كم أتى عليك؟ قال: لو أتى

عليّ شيء لقتلني! قال: ويحك! كيف أقول؟ قال: قل: كم مضى من عمرك؟⁽¹⁾.

كم واحد في عالمنا العربي والإسلامي مثل هشام القوطي؟! إذا كان الذي يضع أسئلة الاستبانة مثل هذا الرجل السائل، والذي يجيب عنها مثله أيضاً، فهل نتوقع استبانة ناجحة؟! أم يريد البعض أن يعهد الطلاب تصميم استباناتهم إلى مكاتب متخصصة مقابل أجر! وهل في هذه المكاتب رجال مثل هشام القوطي يفقهون العلم واللغة والمنطق والنفس وفروقاتها الدقيقة؟

الأسئلة المتحيزة:

قد توضع في الاستبانة أسئلة بطريقة فيها إحياء للمجيب لكي يجيب أجوبة يهواها الباحث، ولا تعبر عن رأي المجيب، بل قد تدفعه إلى التصنع والرياء! في الاستبانة يجب أن نتساءل:

- هل صُممت الاستبانة تصميمًا ناجحًا؟
- هل هناك أسئلة في الاستبانة غير صالحة؟ لأنها تحتاج إلى دراسة وبحث؟
- هل قام الباحث فعلاً بإرسالها إلى المجيبين؟ أم ملأها من عنده؟

(1) السبيعي، دليل تصميم الاستبانات، ص 61.

- هل فهم المجيب المصطلحات الواردة في الاستبانة؟ وقد يختلف معناها من بلد إلى آخر.

دكتوراه استبانة:

هناك اليوم الكثير من الدراسات والرسائل العلمية للماجستير والدكتوراه وبحوث الترقية العلمية في الجامعات تقوم على إعداد استبانة (استمارة)، تتضمن قائمة أسئلة توجه إلى جمهور معين من الناس، بواسطة البريد العادي أو الإلكتروني أو بواسطة أشخاص معينين، للحصول على إجاباتهم عن الأسئلة المطروحة. وقد تصمم الاستبانة بشكل علمي صحيح، وقد يعطيها صاحب الدراسة لمن يصممها له في مقابل منفعة أو أجر أو رشوة. وقد تأتي الاستبانة جيدة أو سيئة.

وعندما تصل الاستبانة إلى شخص محدد، فإن هذا الشخص يقوم بقراءة الأسئلة التي قد تكون قليلة أو كثيرة. وقد يجد هذا الشخص أن الأسئلة ذكية ومحكمة ومنسجمة غير متناقضة، وأن الموضوع جدّي ومهمّ، فيتحمس لملئها، وقد يجد العكس؛ فالاستبانة تعبّر عن فكر واضعها ومدى رصانته ودقته وجدّه وهزله، هل يبحث عن حقيقة علمية أم عن مجرد شهادة أو ترقية علمية كيفما

كانت. فإذا وجد هذا الشخص أن الاستبانة متناقضة وغير صالحة فإنه لن يردّ عليها، وربما يلقيها مباشرة في سلة المهملات.

وهناك الكثير من الناس الذين يجيبون عن أسئلة الاستبانة بصورة سريعة وغير دقيقة، وربما يحتاج بعض هذه الأسئلة إلى دراسة، ولا يجب أن توجه إلى الناس، ولكن صاحب الاستبانة يريد التخلص من هذه الدراسة بإلقاء عبئها على الجمهور. ومن المحتمل أن لا يرسل الاستبانات إلى أحد، ويقوم هو بملئها بنفسه، حسب أهوائه وأحكامه المسبقة التي يريد التوصل إليها سلفاً، كما ذكرنا آنفاً.

وما عليه إلا أن يعالج هذه الاستبانات بعد ملئها معالجة سريعة بواسطة الكمبيوتر، وقد لا يعالجها أبداً، بل يستخرج منها أرقاماً ونسباً مزورة. وقد لا يملك القارئ أن يتأكد من أن الاستبانة قد أرسلت إلى الناس، وأنهم قاموا بملئها، وربما ملئت كيفما اتفق.

ويخرج بدراسة كلها قائمة على هذه الاستبانة، من جداول وإحصائيات وأرقام ونسب ورسوم بيانية، كلها كلام فارغ، ومضيعة للوقت والمال والجهد.

وكثير من الباحثين أو الإعلاميين يقولون لك: أظهرت الدراسات كذا وكذا، وكله كذب في كذب، ولا أحد يحاسبهم. وربما تعدّ هذه الدراسات لصالح جهات أجنبية معينة تخدم أغراضها بناءً على أحكام مسبقة، تظهر في صورة دراسات، مقابل عطاءات مالية سخية، تحت ستار دراسات علمية تقوم بها مكاتب مشبوهة، الغرض منها تجنيد عملاء وجواسيس وما شابه ذلك. وهذه الجهات الأجنبية عندما يتعلق الأمر بها فقد تكون المسألة جدّية وصحيحة، ولكن عندما يتعلق الأمر ببلدان العالم الثالث التي تريد التغلغل إليها والسيطرة عليها، فإن الأمر يختلف تمامًا.

وهذا ينطبق على الجوائز العلمية أيضًا، فعندما يمنح أحد البلدان الغربية جائزة لشخص ينتمي إليه فقد يكون مستحقًا للجائزة، لاسيما في العلوم الدقيقة، أما عندما تمنح جائزة لشخص ينتمي إلى بلدان العالم الثالث فإن المعايير تختلف، وقد تصير سياسية ومخابراتية تحت ستار العلم والجائزة. وربما تريد هذه الجهة الأجنبية العمل على تمكينه (انتبهوا هذا الرجل يخصّنا)، تحت ستار التمكين العلمي أو التقني، أو تمكين المرأة، وكل هذا التمكين قائم من وجهة نظر هذا الأجنبي. وربما تعدّه لدور لاحق يلعبه في بلده أو بلدان أخرى.

وفي المجال الإعلامي اليوم صارت الاستفتاءات موضة دارجة، لإشراك الجمهور، وابتزاز أمواله بواسطة رسائل الهاتف الجوال القصيرة، والتظاهر بأن رجل الإعلام يقوم بشيء جديد وأخاذ! وربما يتم هذا باسم الإسلام، باسم الدراسات الإسلامية في حقول مختلفة. وغالبًا ما ينفذ هذا الرجل أجندة غربية معينة، ولا يخطر في باله ولو لمرة واحدة أن يخرقها، ولو بحلقة واحدة، يصير فيها المسلمون مهاجمين، بدل أن يكونوا دومًا موضع اتهام.

والأخطر من هذا أن التصويت "الديمقراطي" قد يتم على أحكام شرعية، قد لا يعرفها أهل العلم أنفسهم، فكيف يتم التوجه بها إلى الرجل العادي الذي قد يكون لجهله أكثر جرأة من العالم على التصويت، كأن يجري التصويت على الربا أو القمار أو زواج المسيار أو الزواج العرفي أو زواج المتعة أو اليانصيب أو أسهم شركة معينة: هل ترى أن هذا حلال أم حرام؟ صوّت وأعطنا فلوسك!

المقابلة:

المقابلة الشخصية هي استبانة شفوية. تتميز أسئلتها بأنها مرنة يمكن التحكم فيها حسب الحال والظرف والمناسبة. ويمكن فيها تحقيق التفاعل بين الباحث

والمجيب، ومراعاة حال كل مستجيب على حدة، وشرح الأسئلة الغامضة، ومراقبة ردود فعل المستجيب. ويحسن فيها تأجيل الأسئلة الحساسة إلى أواخر المقابلة. وتصلح لجمع المعلومات من الأميين الذين لا يقرؤون ولا يكتبون. لكن من عيوبها أن المستجيب قد يجيب عن الأسئلة دون رجوع إلى الوثائق والملفات، وقد يكون متوترًا عند الإجابة أو متعبًا أو مريضًا أو متصنعًا. كما قد تكون تكلفتها مرتفعة لا سيما إذا كان المستجيبون بعيدين جغرافيًا ومواعيدهم صعبة!

الملاحظة:

تعتمد على الحواس كالسمع والبصر والشم والذوق. وقد تستعين بآلات تسجيل وتصوير وقياس. وهي مهمة في جميع المناهج الوصفية والتجريبية. من عيوبها أنها تعتمد على الحاضر ولا تمتد إلى الماضي، وتعتمد على مكان محدد ولا تمتد إلى أمكنة أخرى. وقد تتعذر الملاحظة في بعض الحالات التي تتصف بالسرية والشؤون الشخصية.

الكمبيوتر والإنترنت:

الكمبيوتر اختراع عظيم يفيد في رqn (= صف) الرسالة، والتحكم في عدد صفحاتها، بل عدد كلماتها، وتحديد البنط ونوعية الحرف والخط واستخدام الألوان والتقنن في الكتابة. ويمكن لك أن تكتب وتقدم وتؤخر وتعديل وتضيف وتحذف، ليس كما كان الأمر في عهد الآلة الكاتبة، حيث كانت هذه الأمور صعبة، ونحتاج فيها إلى قص الورق واستخدام المزيل الأبيض لحذف بعض الكلمات أو الجمل أو الفقرات. إن استخدام الكمبيوتر يوفر علينا كثيرًا من الورق والأقلام.

والكمبيوتر مفيد في الدخول على المواقع والحصول على الكتب والبحوث الإلكترونية التي لا تحتاج منك إلى مساحات في منزلك أو مكتبك لوضعها وحفظها. ويمكنك عند تصفح الكتاب أو البحث تكبير البنط والتحكم به حسب رغبتك.

والكمبيوتر مفيد في الإيميل حيث يمكنك أن تخاطب الناس فورًا بلا تكاليف ولا وقت ولا جهد! وتستطيع أن ترسل كتابًا أو مقالًا للنشر بكبسة زر واحدة لا تحتاج معها إلى طبع الكتاب ورقياً، ثم التوجه إلى البريد لإرساله وتحمل تكاليف الطرود البريدية وتأخر وصولها.

والكمبيوتر مفيد في البرامج الكثيرة التي تساعد كل صاحب مهنة على مهنته. فهناك برامج يستخدمها الأطباء أو المهندسون أو المحاسبون أو غيرهم.

الكمبيوتر لا يَعرف قدره إلا مَنْ جَرَّبه! وقد لا يَعرف مِنْ قدره إلا في حدود تجربته!

الكمبيوتر يجب أن يجعلنا أكثر قدرة بكثير من ذي قبل على إنتاج البحوث، وسرعة نشرها وتداولها. فمن لا يستخدم الكمبيوتر لا بد له من أن يتخلف عن الركب!

العَيِّنَات:

التعامل مع جميع مفردات المجتمع الأصلي، مجتمع الدراسة، أمر باهظ التكلفة وعظيم المشقة، لا سيما إذا كان المجتمع كبيراً. ولهذا يلجأ الباحثون إلى اختيار عَيِّنة من هذا المجتمع، شريطة أن تكون ممثلة له تمثيلاً صحيحاً، وأن يكون اختيارها اختياراً عشوائياً بالمعنى الإحصائي، أي لا تحيِّز فيه. ويتم البحث عن الحجم الأمثل للعَيِّنة، بحيث إذا نقص الحجم نقصت الدقة، وإذا زاد

الحجم زادت الكلفة. وقد نزيد في الحجم إذا ما أردنا الزيادة في درجة الدقة ورفع مستوى الدلالة. وقد أراد بعض العلماء مساعدة الباحثين على تحديد حجم العينة، فرأى أن حجم العينة 30-500 مفردة مناسب لمعظم الدراسات، وعند استخدام عينات معينة يمكن أن ينخفض الحجم إلى 40 أو 30، حسب حجم المجتمع. وتفصيل العينات وأنواعها تجده في العلوم الإحصائية.

الفروض:

- لا غنى للباحث عن فروض (فرضيات) علمية، إذا ما أراد مثلاً دراسة العلاقة بين حجم منشأة وربحيتها، ومدى هذا العلاقة، وهل هي طردية أم عكسية؟ هل هي طردية ضمن نطاق محدد، وعكسية ضمن نطاق آخر؟ لا تستخدم الفروض عند الرغبة في الوصول إلى الحقائق العلمية، بل تستخدم عند الرغبة في تحليلها وتفسيرها وبيان العلاقة السببية بين المتغيرات. والفروض التي تخطر في بال الباحث قد تكون ناشئة من الحدس والتخمين، أو من كثرة الاطلاع والقراءة، أو الخبرة، أو المنطق، أو الخيال.

- والفرض ما هو إلا تفسير علمي مؤقت أو رأي أولي مشكوك أو مظنون، ويجب أن يكون صالحاً للاختبار والقياس بالأرقام والجداول

الإحصائية. فإذا ثبتت صحته تحول إلى نظرية ظنيّة، وإذا لم تثبت تم رفضه. على الباحث ألا ينجاز إلى فروضه، ويستमित في الدفاع عنها، لأن فروضه تصبح عندئذ مجرد أحكام مسبقة يبحث لها عن أدلة موهومة! ويكون عمله من باب إخضاع التجربة للفرض، وليس العكس. وعلى الباحث إذا لم تتجح فروضه ألا ييأس، بل عليه أن يغيّر هذه الفروض، ويستمر في بحثه.

- فقد نفترض أن هناك علاقة طردية بين معدل الفائدة وحجم الادخار والاستثمار، ولا يكون هذا الفرض صحيحًا، وربما ينطوي على تحييز. فقد أثبتت الدراسات الغربية في هذا الخصوص أن معدل الفائدة ليس له إلا تأثير ضعيف أو مهمل، وهناك عوامل (دوافع) أخرى أكثر أهمية وتأثيرًا، منها: الادخار للشيخوخة، والادخار للطوارئ، والادخار للذراري، والادخار لشراء بعض السلع المعمّرة، والادخار لتحسين المركز المالي والاستثمار، وشراء بعض الأصول الإنتاجية بغرض الحصول على العوائد.

اختبار الفروض:

يتم اختبار الفروض بالمناهج الوصفية أو التاريخية أو التجريبية أو الاستقرائية أو الاستدلالية. ويجب أن يكون اختبار الفروض اختباراً علمياً بعيداً عن أهواء الباحث. فإذا فشلت اختار فروضاً غيرها، وإذا نجحت تحولت هذه الفروض إلى نظريات أو حقائق (قوانين)، قد تكون قطعية أو ظنية حسب طبيعة العلم، وحسب طبيعة المسألة المطروحة.

التركيز على الحجج القوية:

قال تعالى: ﴿وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾ النساء 63. فيه تقديم وتأخير، أي: قولاً بليغاً في أنفسهم. فالقول يحسن أن يكون بليغاً، والبلاغة ليست بحسن اللغة فقط، بل هي أيضاً بقوة الحجة والدليل.

على الباحث التركيز على الحجج القوية الواضحة، وترك الحجج الضعيفة، فليس من المهم سرد الكثير من الحجج، كما يفعل بعض الباحثين. فلو خلط الباحث في الحجج بين القوي منها والضعيف لأفسد ذلك حجته وأضعفها! فبيع التقييط، مع الزيادة في الثمن لأجل الزمن، احتج له بعض العلماء بحجج ضعيفة واهية فشكّ الناس في جوازه، واحتج آخرون له بحجج بليغة فجعلت جوازه يقيناً لا مجرد ظن!

الأمانة العلمية:

من الأمانة العلمية أن تعزو كل قول إلى صاحبه، سواء أكنت تحبه أم تكرهه! ومن الأمانة أن تذكر للشخص حسناته إذا كنت خصمًا له، وأن تذكر سيئاته إذا كنت صديقًا له! فكل واحد من البشر له وعليه. فإذا كنت لا تحب نزار قباني لموضوعاته فإنه لا يمكنك أن تتكر شاعريته! وكثيرًا ما نجد بعض الباحثين يتعصبون لشييوخهم ويتعامون عن أخطائهم، وبالمقابل يتعامون عن حسنات خصومهم في الرأي. وقد سبق أن ذكرنا عن بعض علمائنا القدامى أنهم كانوا إذا أرادوا نقد معارضيتهم عرضوا أفكارهم بأمانة وبلاغة، وربما فاق عرضهم عرض صاحب الفكرة! وهذا يحدث إذا كان الناقد أبلغ من منقوده.

النتائج:

النتائج العلمية التي يصل إليها الباحث هي ما يسفر عنه اختبار الفروض، وقد تكون النتائج قطعية أو ظنيّة، كما ذكرنا. وقد تكون نتائج نظرية أو تطبيقية تستفيد منها بعض الجهات أو المنشآت.

ولا يجوز للباحث أن يذكر في نتائج بحثه أمورًا إضافية من عنده لم يجر اختبارها في بحثه.

بعض الباحثين يختصرون الكلام في نتائج عملهم اختصارًا مُخلًا! ربما لأنه ليس لديه شيء يقوله بوضوح! وبعضهم يطيل والقارئ يشعر بالملل وغياب الفائدة!

ويجدر بالباحث أن يبيّن في نهاية بحثه المشكلات التي لم يستطع حلّها؛ لأن هذا يفتح آفاقًا علمية جديدة له ولغيره من الباحثين. وعليه أن يبتعد عن بعض العبارات التي يستخدمها بعض المؤلفين، كقولهم: لا زيادة لمستزيد! ما ترك الأول للآخر شيئًا!

مناقشة الرسالة:

مناقشة الرسالة يسبقها موافقة المشرف، وترشيح المشرف لها للمناقشة. فإذا تمت الموافقة من الجامعة، تم تحديد موعد للمناقشة. وقد تكون المناقشة علنية يحضرها الجمهور. وقد يمكن الجمهور من طرح أسئلته على الباحث. وقبل الشروع في المناقشة، يعرض الباحث موضوعه، في حوالي عشر صفحات، خلال نصف ساعة، يبيّن في عرضه أهمية البحث وصعوباته ونتائجه. وقد

يستعين بجهاز البوربوينت. وربما يحسن ألا يكون عرضه مطابقاً لمُلخص رسالته المذكور في آخرها (الخلاصة والنتائج والتوصيات).

وتتشكل لجنة المناقشة من ثلاثة أعضاء في الماجستير، وخمسة في الدكتوراه. وفي رسائل الاقتصاد الإسلامي يُختار أعضاء اقتصاديون وأعضاء فقهاء، حسب طبيعة موضوع الرسالة. وقد تستمر المناقشة ساعة أو أكثر في الماجستير، وثلاث ساعات أو أكثر في الدكتوراه.

يطرح الأساتذة المناقشون على الباحث أسئلة مختلفة في المنهج والعلم واللغة، من أجل الوصول إلى قبول الرسالة، وربما تحديد درجتها: مقبول، جيد، جيد جداً، ممتاز. وهناك جامعات تكتفي بقبول الرسالة أو رفضها دون إعطاء تقدير لها. ويجب الباحث عن الأسئلة المطروحة بدون تكلف، وإذا لم يعرف الإجابة قال: لا أدري، المسألة عندي بحاجة إلى بحث واستقصاء. وعليه أن يحرص على تجنب الإجابة بأي كلام. ولا يشترط أن يجيب الباحث عن جميع الأسئلة المطروحة. وعليه أن يبتعد عن العناد والمكابرة، كي لا يقع في شجار مع اللجنة الفاحصة. وعليه أن يثبت للفاحصين أنه قد التزم بصفات الباحث العلمي التي تعرضنا لها في هذا الكتاب، وأن بحثه يتمتع بمواصفات البحث العلمي.

قد تطلب لجنة المناقشة تعديلات من شأنها تأجيل مناقشة الرسالة، أو تعديلات يستدركها الطالب دون إعادة المناقشة، وتُعرض على المشرف والجامعة للموافقة عليها.

التحكيم العلمي:

في البحوث العلمية المقدمة إلى المجلات العلمية المحكمة، تختار هيئة تحرير المجلة محكمين اقتصاديين يكون تخصصهما مناسباً لطبيعة البحث. وفي الاقتصاد الإسلامي، قد يُختار أحدهما اقتصادياً والآخر فقيهاً. ويقدم كل منهما تقريراً علمياً خلال مدة محددة، وقد يكون شكله ومضمونه محددين من قبل المجلة على شكل استمارة معينة. فإذا توافق المحكمان على القبول قبل البحث، وإذا توافقا على الرفض رفض البحث، وإذا اختلفا إما أن يُعززا بمحكم ثالث للترجيح، أو يُقبل البحث ورقة مناقشة يكون مستواها العلمي أقل من البحث العلمي، وتخضع الأفكار الواردة فيها للمناقشة العلمية من قبل الناقد. وعلى المحكم أن يبين أسباب القبول والرفض، وألا يقتصر على مجرد النطق بالحكم بالقبول أو الرفض. وقد يُقبل البحث بدون طلب تعديلات، لكن الغالب أن تطلب منه تعديلات منهجية أو علمية أو لغوية.

التحكيم العلمي للبحوث مهم، ويجب اختيار المحكمين بحيث يكونون من ذوي الكفاءة والأمانة. ويجب الحذر من الفساد في عملية التحكيم؛ فقد يجري أحياناً أن يختار رئيسُ تحرير المجلة العلمية أو هيئة التحرير محكمين متساهلين لتبرير بعض البحوث الرديئة التي تخص باحثين من ذوي القربى أو الجاه والنفوذ.

معايير قبول البحوث:

معظم المراكز العلمية تضع معايير لقبول البحوث ورفضها من ناحيتي الشكل والمضمون. وكان الأساتذة في فرنسا كثيراً ما يتمسكون بهاتين العبارتين: الشكل والمضمون. وكانوا يوزعون درجة الرسالة العلمية 50% على الشكل و50% على المضمون. والشكل يتضمن لغة الباحث وحسن إخراج الرسالة. ربما يرى بعضنا أن توزيع الدرجة بهذا الشكل قد يكون فيه نظر. فالبعض قد يميل إلى المضمون ويطالب له بحصة أعلى، والبعض الآخر قد يميل إلى الشكل، لا سيما في البحوث الجامعية وبحوث التخرج! ونحن في أدبياتنا كثيراً ما ننقل عن أديبنا الكبير الجاحظ أن المعاني مطروحة في الطريق، وإنما العبرة للغة والتعبير! قد يكون هذا مقبولاً في الأدب إلى حد ما، ولكن قد لا

يكون مقبولاً في العلم. وحتى الأديب لا بد له من أن يكون صاحب فكرة جديدة!

المراكز العلمية اليوم تضع لائحة تساعد المحكمين على القيام بالتحكيم العلمي للبحوث.

- هل البحث فيه جديد أم لا؟
- ما الطريقة المتبعة في البحث؟
- هل الكتابة وصفية أم تحليلية؟
- ما الإضافات العلمية التي أضافها البحث؟
- هل ذكر الدراسات السابقة؟
- ماذا عن الجداول والرسوم والمعادلات؟ هل هي صحيحة؟
- هل الكتابة واضحة؟
- هل يعزو الأفكار إلى أصحابها؟
- هل نقده صحيح أم صادر عن تحامل أو جهل؟
- هل هناك أخطاء في الإملاء أو النحو؟
- هل هناك أخطاء في الآيات القرآنية أو الأحاديث النبوية؟
- هل خرج الأحاديث النبوية وبيّن درجتها؟
- هل استخدم الباحث هذه النصوص الشرعية بطريقة ملائمة أم بطريقة تعسفية في غير موضعها؟

- هل الإحالات دقيقة يذكر فيها المرجع والصفحة؟
- هل المراجع التي رجع إليها حديثة ومناسبة وكافية؟

قد يحسن في الاقتصاد الإسلامي أن توزع درجة البحث أثلاثاً على:

- اللغة.
- الشريعة.
- الاقتصاد.

وربما تعد استمارة لمعايير البحث العلمي، وتتناقلها جهات مختلفة، وقد تكون صالحة لعلم دون علم، أو لعلم أكثر من علم.

والمحكّم المتمرس قد يحكّم البحث، فيقبله أو يرفضه بناء على معايير الخاصة، وقد يقبله لنقطة فيه متميزة، ويعلل قبوله. وربما يجد بعض المحكّمين صعوبة في بعض الأحيان بالالتزام الحرفي بالمعايير الموضوعية. وقد تكون أمة أو لمجرد الاستثناس! وربما تصرّ عليها بعض الجهات الإدارية التي لا خبرة لها في العلم نفسه.

إذا قرأت ورقة لأحد الطلبة يتمرن فيها على إعداد البحث العلمي قد تحكم عليها بالقبول، وربما تذكر نقاط القوة فيها ونقاط الضعف. لا نطلب من الطالب في المرحلة الجامعية أن يضيف أفكارًا جديدة، بل نطالبه بتلخيص كتاب أو كتيب، أو الكتابة عنه، ونرى هل كان أمينًا؟ هل كان مرتبًا ومنظمًا في عرضه؟ هل ذكر المراجع التي رجع إليها؟ هل عرضها كاملة البيانات بالترتيب المعروف؟ هل يمكن اكتشاف ميول الطالب ومواهبه: علمية، أدبية؟ هل يمكن أن نطرح عليه أسئلة من الورقة التي أعدها؟

في النتيجة قد يكون الحكم على البحث للمعايير ولو كانت جائزة، وقد يكون الحكم في بعض الحالات المرنة للذوق العام للمحكم. لكن قد لا تقبل الجهة العلمية أن يكتفي المحكم بالقبول أو الرفض بكلمة صغيرة يكتبها في ورقة صغيرة أشبه بتذكرة القطار! لا بد من بعض التعليقات للقبول أو الرفض. والمحكم عندما يختصر يكون مستور الحال، وعندما يتوسع فقد تثبت جدارته أو تثبت ضحاكته! وقد تلجأ المراكز العلمية إلى وضع قائمة للباحثين، وأخرى للمحكمين، يبين فيها اسم الباحث أو المحكم، وتخصصه، ودرجته العلمية، وعنوانه، وبريده الإلكتروني، حتى يسهل الاتصال معه.

الجهة الممولة:

البحث العلمي قد يكون الغرض منه حصول الباحث على درجة علمية: ماجستير أو دكتوراه. وقد يكون الغرض منه حصول المدرس على ترقية علمية في الجامعة التي ينتسب إليها، من أستاذ مساعد إلى أستاذ مشارك إلى أستاذ (بروفسور).

وقد يكون الغرض من البحث العلمي أن يتم في مركز للبحث العلمي، يحصل منه الباحثون على مكافآت مادية حسب طبيعة البحث وحجمه وجنسيات الباحثين والدول التي ينتمون إليها.

كما قد يتم البحث لصالح منشأة معينة هي التي تتحمل أعباء تمويله.

ويجب النظر هنا إلى البحث هل هو علمي يهتم بالحقائق العلمية، أو هو بحث تسويقي يهتم بالمصالح المادية؟

في الحالات التي يتم فيها تمويل البحث من جهة ما يمكن أن ينحاز الباحث في بحثه إلى خدمة الجهة الممولة، وليس إلى خدمة العلم.

واليوم قد تلجأ بعض المراكز العلمية إلى مكاتب وشركات تقوم بجمع التمويل اللازم لإقامة مؤتمر علمي، على أن يكون للمكتب أو الشركة حصة من المال المجموع. وهذا أمر يحتاج إلى دراسة من الناحيتين العلمية والشرعية.

عرض الكتب والبحوث ونقدها:

من بين ما يهتم به الباحثون أيضاً عرض الكتب والبحوث ومناقشتها. وعندئذ يجب على الناقد أن يبيّن الكتاب أو البحث، والناشر، ومكان النشر، وسنة النشر، وعدد المجلة، بحيث يتسنى للقارئ الرجوع إليه إذا أراد.

وعرض الكتب والبحوث فيه فائدة للقارئ والباحث، من حيث التعريف بالكتاب أو البحث. وتزداد الفائدة إذا كان الكتاب أو البحث مكتوباً بلغة أجنبية، فيكون الناقد عندئذ عارضاً وناقداً ومترجماً.

وتلخيص الكتاب أو البحث فن لا يجيده كل أحد، وتتفاوت فيه المواهب والملكات. والناقد أعلى مرتبة من الباحث، لأنه يحتاج إلى قدرة علمية أكبر، وقدرة على النقد والمناظرة. ويحسن أن يكون النقد متجهاً إلى المواطن المهمة، وأن يكون واضحاً وقوياً ومسدداً. ولا يخفى أن من فوائد النقد أنه يطرد من ساحة البحث العلمي من ليس أهلاً له. والجو العلمي بلا نقد ليس جواً محترماً. وهو أكثر حساسية عندما يكون صاحب البحث موضع النقد من ذوي المراكز العليا من حيث العلم أو الجاه أو المنصب. وينصب النقد على أربعة

أبواب مهمة: العلم، والمنهج، والشكل، واللغة. يضاف إلى ذلك التعليق على الترجمة والمراجعة. ويغلب في بلداننا النامية المجاملة والتملق والخوف من السلطة السياسية والدينية والمالية؛ فالنقد يحتاج إلى علم وثقة وشجاعة وحرية فكرية!

الفصل السابع

كتابة البحث

المقدمة والخاتمة:

مقدمة البحث يبيّن فيها الباحث: مشكلة البحث، وأسباب اختيار البحث، والدراسات السابقة، والصعوبات التي عاناها الباحث، وخطة البحث.

خاتمة البحث يبيّن فيها الباحث: خلاصة البحث، والنتائج، والتوصيات. وهي مهمة جدًا؛ فأكثر القراء قد يكتفون بقراءة الخاتمة وينصرفون! فيجب فيها إضاءة الأشياء الجديدة التي وصل إليها الباحث. ويجب ألا تكون مختصرة مخلّة، ولا طويلة ممّلة. وتقدير صفحاتها يعود إلى ذكاء الباحث.

ويجب ألا يكرر في الخاتمة ما قاله في المقدمة، أو العكس.

قد يُظن أن مقدمة البحث يكتبها الباحث أول شيء يكتبه في بحثه، حسب ترتيب ورودها في البحث. لكن الحقيقة غير ذلك تمامًا. فالباحث يؤخر كتابة المقدمة إلى آخر الفراغ من البحث، يكتبها مع الخاتمة، وينسق بينهما. وكتابة المقدمة في آخر الفراغ من البحث تكون أدعى إلى ثرائها وأقرب إلى إتقانها.

فالمقدمة وإن كانت مقدّمة في الرسالة أو الكتاب إلا أنها مؤخّرة في موعد كتابتها!

التقريض:

يلجأ بعض الباحثين إلى من يكتب لهم تقريضاً لكتابهم المنشور، وغالباً ما يكتفي المقرّظ ببيان حسنات الكتاب، ولا يتعرّض إلى ما يمكن أن يؤخذ عليه، وكل عمل بشري عليه مأخذ! وهناك من المقرّظين من لا يقرأ الكتاب الذي يقرّظه، فيقرّظ دون أن يقرأ! أو يقرأ شيئاً قليلاً منه (خاتمته مثلاً). وهناك من يقرّظ نفسه في التقريض، ويتكلم عن أشياء لا علاقة لها بالكتاب الذي يقرّظه. وقد يكون الغرض من التقريض مجرد ظهور اسم المقرّظ على الكتاب، لترويجه بين الجمهور. لا يجوز تقريض من لا يستحق التقريض، ولا يجوز التقريض لأغراض تجارية. والاكتفاء ببيان الحسنات فيه تضليل للقراء والباحثين والمجتمع⁽¹⁾.

(1) انظر مقالتي: التقريض.

الشكر والتقدير:

يخصص الباحث صفحة لشكر من قدّموا له المساعدة، مثل الأستاذ المشرف، أو غيره ممن قابلهم أو راسلهم واستفاد من ملاحظاتهم. يجب أن يكون الشكر صادقاً؛ فقد يحدث في بعض الأحيان أن الباحث يتوجه بالشكر الجزيل لأصحاب الجاه السياسي، ويتواضع في شكره لأصحاب الجاه العلمي، هذا إذا لم يلجأ إلى التصريح بأسماء رجال السياسة ورجال المال، وإخفاء أسماء رجال العلم. ويتعلل لذلك بسماجة متمنياً لهؤلاء أن يثيبهم الله على ما قدّموه، ويجعله في صفحات حسناتهم يوم القيامة! العمل لهؤلاء، والشكر والمال والتملق للأمير والوزير والمدير ورجل المال الكبير! وقد يطلب المشرف من الباحث، أو يتواطأ معه، على حذف أسماء من قدّموا للباحث مساعدة حقيقية، كانت ثمينة في وقتها، وأضحت رخيصة بعد ذلك!

اختيار عنوان البحث:

في الرسائل العلمية قد يكون العنوان طويلاً، بخلاف الكتب يكون فيها مختصراً. يجب أن يكون العنوان معبراً عن المضمون. لا يظهر فيه ما لا يوجد في الكتاب، ويبرز فيه أهم ما في الكتاب. ويجب العناية باختيار عنوان الرسالة أو الكتاب، وكذلك اختيار عناوين الأبواب والفصول والعناوين الفرعية.

خطة البحث:

في البداية تسمى خطة، وفي النهاية تسمى فهرسًا؛ ذلك لأن الخطة قابلة للتعديل والتقديم والتأخير والحذف والإضافة، ومن ثم فلا تستقر إلا عندما ينتهي البحث وتصير فهرسًا له أو قائمة لمحتوياته أو موضوعاته!

ويحسن أن يبرز في الخطة المسائل المهمة التي طرقها الباحث، وكان له فيها إضافة علمية؛ فكثير من القراء إذا عثروا على رسالة أو كتاب فإن أول ما يفعلونه هو تقليبها بسرعة وقراءة المقدمة فيها والخاتمة والخطة (الفهرس).

يرى بعض العلماء أن خطة البحث يجب أن تكون متوازنة. كأن تقسم الرسالة إلى خمسة أبواب، والباب إلى خمسة فصول، والفصل إلى خمسة مباحث، والبحث إلى خمسة مطالب! وأن يكون عدد الصفحات في كل مبحث مساويًا لكل مبحث آخر أو قريبًا منه! إن أمكن هذا بلا تكلف وتصنع فهذا حسن، وإن لم يمكن فلا حاجة إلى هذا التكلف، بل يمكن أن تقسم الرسالة إلى بابين، وكل باب إلى عدد من الفصول مختلف، وهكذا في الفصول والمباحث والمطالب. نحاول الاقتراب من التوازن، ولكن قد لا نبلغه. ومثل الذي يتشدد في التوازن المتساوي هو مثل الذي يتكلف السجع في كافة الكتاب!

قسّم الغزالي (-505هـ) كتابه: إحياء علوم الدين، أربعة أرباع، وقسّم كل ربع عشرة كتب. وكذلك قسّم كتابه: الأربعين في أصول الدين، أربعة أقسام، وقسّم كل قسم إلى عشرة أصول.

كيف تضع خطة البحث؟

- يمكنك تقسيم الموضوع إلى أقسام: قسمين أو أكثر حسب الحاجة. ثم تقسم الأقسام إلى أبواب وفصول ومباحث.
- يرى بعض العلماء أن تكون هذه التقسيمات متوازنة من حيث حجمها. لكن قد يصعب تحقيق هذا الأمر في بعض الحالات، كما ذكرنا.
- يمكنك الاسترشاد برسائل أو بحوث أو كتب سابقة.
- يحسن في الخطة إبراز إضافتك العلمية بحيث تظهر في عناوين الرسالة.
- قد تحتاج بعد المباشرة في البحث إلى إجراء تعديلات على خطتك إذا اقتضى الأمر ذلك.
- تقدّم خطة البحث مع المراجع إلى أستاذك المشرف.
- عند كتابة البحث على الكمبيوتر يجب أن يبدأ الباب بصفحة جديدة، وكذلك الفصل. ولا يحسن فتح صفحة جديدة لل فقرات القصيرة.

مستويات البحث:

بحث صفّي، بحث تخرج، بحث دبلوم، ماجستير، دكتوراه.

حجم الرسالة:

البحث الصفّي على المستوى الجامعي يتراوح حجمه بين 10-50 صفحة. وكذلك بحث الدبلوم. ورسالة الماجستير يكفي فيها 200 صفحة، والدكتوراه 300 صفحة. غير أن بعض الباحثين يميلون إلى التطويل ويعدّون هذا من العلم!

قد يكتب باحث مقالة من خمس صفحات لا تجد مثلها في رسالة علمية مؤلفة من 1000 صفحة!

الآيات القرآنية:

إذا كان في البحث آيات قرآنية تحرص على كتابتها بدون خطأ، أو تنقلها مصورة، وتبيّن السورة ورقمها ورقم الآية.

الأحاديث النبوية:

إذا كان هناك أحاديث نبوية تحيل على كتب الحديث: البخاري ومسلم وغيرهما، مع بيان الجزء والصفحة بحيث يستطيع القارئ الرجوع إليها بسهولة.

ضمير المتكلم:

كثير من المؤلفين في مناهج البحث العلمي يوصون الباحث ألا يستعمل ضمير المتكلم، كأن يقول: أنا أرى، وتوصلت في هذا الموضوع إلى ... ويعدون هذا عيباً من العيوب المنهجية، وخروجاً على التواضع الواجب في البحث العلمي!

ربما يكون هذا غير مسلم؛ ذلك لأن الباحث ربما يريد من عبارته أن هذا الرأي مجرد رأي شخصي، وعلى القراء أن يحملوا هذا الرأي على هذا المحمل، وأن يناقشوه ولا يسلّموا به!

والتواضع قد يحسن في حالات، ولا يحسن في حالات أخرى. ولا يحسن أن نقمع الباحث بمثل هذه الوصايا المتكلفة، بل علينا أن نترك شخصية الباحث تظهر في بحثه، ولو كان معتدلاً! فإذا قال: هذا شيء لم أسبق إليه! فهذا

حسن! بشرط أن يكون فعلاً كذلك. ولا يشترط أن يكون قوله هذا صحيحاً من الناحية المطلقة، بل يكتفى بصحته من الناحية النسبية، ويمكنه أن يقول متحفظاً: لم أسبق إليه في حدود علمي. فهذا ينشط الباحثين ويثير بينهم التنافس، ويؤرخ للعلوم والأفكار! فهذه العبارة قد تكون في وقتها مستفزة، ولكنها بعد سنين، ستكون في غاية الأهمية لمعرفة السابق من اللاحق! وتدفع كثيراً من الباحثين لإثبات العكس، ولا بأس في ذلك شريطة أن يكونوا منصفين لا متحاملين، ومن أهل الصفاء لا من أهل الحقد والحسد!

الذين يعترضون على مثل هذه العبارات يمكن أن يكونوا موضع تهمة. فأكثر الباحثين لا يضيفون شيئاً، ويميلون إلى إخفاء أنفسهم تحت ستار التواضع. فكم من باحث تواضع وليس له شيء من علم، فمرّ بين أيدي الفاحصين والمحكمين والمناقشين والمراجعين، وحصل على تقدير مرتفع! وكم من عالم معتدّ لم يستطع المرور بين أيدي هؤلاء الظلمة من أصحاب القلوب السوداء! أنا أقول: عالمٌ معتدّ يضيف شيئاً خيراً من عالم متواضع لا يضيف شيئاً!

نعم غالباً ما تستفز هذه العبارات سامعيها وقارئها. فقد تجد شخصاً يقول لك: كلامك غير صحيح وعليك إثباته، وأنت لم تضيف شيئاً! سأعطي مثلاً وقع

لي. حدث ذات مرة في جلسة حوار أربعاء بمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجهة أنني نبهتُ في كلامي إلى أنني أنا أول من قارن في الزكاة بين الذمم المدينة والذمم الدائنة في الحكم الشرعي، وطالبتُ ببحثهما مجتمعين، وبتسيق الرأي الشرعي بينهما! والفقهاء القدامى والمحدثون يعالجون الذمم المدينة في موضع، والدائنة في موضع آخر بعيد عنه! فلا يكون الحكم الشرعي بينهما منسجماً! فانبرى لي أحد الحضور، وهو في سن تلامذتي، ويحمل ماجستير في علوم الحديث، قائلاً لي: كلامك غير صحيح، وهناك من سبقوك إلى هذا الرأي! فقلتُ له: أثبتُ اعتراضك، وأمهلك إلى يوم القيامة الصغرى!

الألقاب:

في البحوث العلمية ورسائل الماجستير والدكتوراه إذا ذكر الباحث كاتباً فإن عليه أن يذكر اسمه فقط مجرداً من أي لقب علمي أو إداري أو تبجيلي. وهذا مطبق في البلدان الغربية وغير مطبق عندنا في البلدان العربية والإسلامية!

فكثيراً ما نجد في هذه البحوث والرسائل عندنا قول الباحث: قال الإمام الفلاني ... قال العلامة فلان ... قال أستاذنا الكبير المبجل ... قال فلان قدس الله سرّه ... قال فلان رحمه الله وجعل الجنة مثواه ... قال حفظه الله ... قال

سيادته ... قال سعادته ... قال سمو الأمير ... قال الدكتور ... قال الأستاذ
الدكتور ... قال معالي الوزير ... معالي المدير ... قال رجل الأعمال
المحسن الكبير ...

هذا كله ممجوج في البحوث، وفيه تهمة على الباحث أنه يفعل ذلك عن
تعصب، أو رغبة في التأثير العاطفي على القارئ، أو لتمرير بحثه بالثناء
على من يعتقد أنهم سيكونون من بين أعضاء لجنة المناقشة، أو يتقرب إليهم
وإلى أصدقائهم! هذه رشوة يجب الامتناع عنها ومنعها من قبل الجامعات
والمعاهد والأساتذة المشرفين والفاحصين والمراجعين والناقدين ... وقد تؤدي
هذه الرشوة إلى تخريج أناس يجيدون التملق والتزلف أكثر مما يجيدون العلم
والبحث! وقد يبجلون الناس لمنصبهم لا لعلمهم، ويذكرونهم مع علمهم أن
بحوثهم مسروقة، وكلوا من يسرقها لهم!

ومن العجيب أنه يكثر عند طلبة الدراسات الإسلامية، وهم الأجدر بأن ينتبهوا
لجوازه من عدمه، في الدين والعلم والبحث العلمي! فهل المشايخ وأهل الشريعة
والدراسات الإسلامية أكثر استعدادًا لمثل هذه الممارسات من غيرهم؟!

يمكن، بل يجب، عندنا أن يقال: قال تعالى ... قال الله عز وجلّ. قال رسول الله ﷺ. قال أبو بكر رضي الله عنه ... قال علي رضي الله عنه ... قال الإمام الشافعي ... قال الإمام مالك ...

ما عدا ذلك لا يجوز في البحوث والرسائل، عدا صفحة الشكر والتقدير. وأما في المراسلات الخاصة واللقاءات الخاصة فالإنسان حرّ في هذه الأمور، والله أعلم.

الإتقان التام:

يستعمل بعض المؤلفين في البحث العلمي عبارة الإتقان التام بالنسبة للباحث، أو عبارة الدقة التامة، والإحاطة الكاملة، أو الإحكام، وما إلى ذلك من ألفاظ ترهب الطلاب وتنفرهم من البحث العلمي، بالإضافة إلى أن هذه الصفات هي صفات إلهية، وليست من خصائص البشر. فالبشر يحاولون ويسدّدون ويقاربون! ثم لا بد أن يكون لدينا باحثون متفاوتون في مدى الدقة والعمق، والرصانة والأمانة.

المختصرات والرموز:

في العلوم الحديثة كثيراً ما تستخدم المختصرات في الرسائل العلمية والكتب والبحوث والمقالات. وهذه المختصرات قد تكون شائعة، وقد تكون غير شائعة، وربما اضطر القارئ للبحث عنها في المعاجم، ولا يجدها. ولذلك يحسن أن يخصص لها الباحث جدولاً، يبين فيه أصولها ومعانيها. وقد لا يستحب الإسراف في المختصرات، لأن ذلك قد يكبد القارئ مشقة، وقد يقطع عليه سلاسة القراءة.

ذكر ابن خلدون في مقدمته أن كثرة الاختصارات مخلة بالتعليم⁽¹⁾! أما الرموز الرياضية فهي شيء آخر، لا بد منه في المعادلات الرياضية، والجداول الإحصائية.

الجداول والرسوم:

الجدول لغة أخرى غير الكلمة، وكذلك الرسم البياني. فالعرض البياني أسرع لفهم القارئ من العرض المكتوب، وهو الآن ميسور بفضل الكمبيوتر وبرامجه. فيمكن بنظرة واحدة سريعة أن تقرأ العين ما لا تستطيع قراءته من الكتابة إلا في زمن طويل نسبياً. ويصلح عندما يكون عبارة عن أرقام وكميات. ويعطي

(1) ابن خلدون، المقدمة 3 / 1242.

الباحث هذه الجداول والرسوم عناوين وأرقامًا متسلسلة في الرسالة، ويبيّن مصدرها، ويظهرها في فهرس الجداول والرسوم البيانية.

ويمكن للباحث أن يستعين بأحد المختصين في الإحصاء لمساعدته في هذا المجال، شريطة التصريح باسمه، حتى لا يعزو الباحث إلى نفسه شيئًا لم يفعله!

الإحالات:

كلام الغير يجب أن يعزوه الباحث إلى صاحبه، لكي يميّز بين أفكاره وأفكار غيره، ويكون أمينًا. وربما ينسب فكرة غيره إلى نفسه، ثم يتبين أن الفكرة غير صحيحة! كلص سرق ذهبًا فتبيّن أنه مزيف (فالصو)! كما أن بعض أعضاء لجنة المناقشة إذا نسب الباحث رأيًا إلى نفسه ناقشوه فيه، وإذا نسبته إلى غيره أحالهم على الغير، أو هم أعفوه من المسؤولية عنه!

نفرض أن باحثًا نقل عن المجموع للنووي، فجاء باحث آخر استفاد منه، ولكنه لم يُحل عليه، بل أحال مباشرة إلى النووي بدون أي إشارة إلى الباحث الذي عرّفه بالنووي في هذا الموضع، وبكتابه بالجزء والصفحة. هذا فاش بدعوى الرجوع إلى المراجع الأصلية للتأكد من صحة النقل وصحة الإحالة إليه. أمر

حسن أن ترجع، ولكن كن أمينًا! وقد يذكر الباحث النووي في قائمة مراجعه، ولم يرجع إليه، بل رجع إليه بالواسطة!

قد يحدث أن مراجعًا يراجع كتابًا أو بحثًا، فيذكر المراجع جميع مراجع الباحث، ولم يرجع إلى واحد منها! بل أراد إيهاً المحكم والقارئ بأنه رجع إلى مراجع كثيرة! لكن هذا لا يخفى على محكم ذكي!

الهوامش:

الهوامش قد توضع في آخر كل صفحة على حدة، ولعل هذا هو الأفضل. وقد توضع في آخر كل فصل، أو في آخر الرسالة. يعتمد الاختيار على مدى أهميتها؛ فكلما كانت أكثر أهمية كان من المستحسن تقديمها في كل صفحة، وعدم تأخيرها إلى نهاية الفصل أو نهاية الرسالة. والإحالات على المراجع في الهوامش يجب أن تكون بياناتها كاملة، بحيث يذكر اسم المؤلف، وعنوان الكتاب أو البحث، وبيان الجزء والصفحة. ويمكن الاستغناء عن الناشر والمدينة والسنة، باعتبار أن هذه التتيمات ستذكر في قائمة المراجع كاملة. ويحسن التنسيق بين الهوامش والمراجع، بحيث يسهل على القارئ الرجوع إلى المرجع بسهولة كلما أراد. فإذا بدأ الباحث في الهامش بذكر عنوان الكتاب

حسن فعل ذلك أيضاً في قائمة المراجع، بتقديم العنوان على الاسم. وإذا بدأ بذكر الاسم في الهامش فعل ذلك في قائمة المراجع.

وتكتب الهوامش ببنت أصغر من بنت المتن، على أن يكون البنت قابلاً للقراءة بدون إجهاد لعين القارئ. وتوضع الإحالات في أسفل الصفحة، أو في آخر المبحث أو الفصل، أو في آخر الكتاب أو البحث. ويذكر فيها عبارات مثل: (انظر) (ر) (قارن) (المصدر السابق) (نفسه) (سبق ذكره). وتعطى الهوامش أرقاماً متسلسلة لكل صفحة، أو للبحث كله!

قائمة المراجع:

إذا رجع الباحث إلى القرآن الكريم، وأراد ذكره في قائمة المراجع، فإن عليه أن يضعه في رأس القائمة، ولو خالف الترتيب الهجائي للمراجع. فلا يليق إدراج القرآن وسط المراجع التي كتبها البشر!

يجب أن تكون المراجع غير متحيّزة، كأن يذكر الباحث المراجع التي تخص مذهبه أو حزبه أو جماعته أو المراجع المؤيدة لأفكاره فقط.

كما يحسن اختيار المؤلفين الذين يتمتعون بحد أدنى من الرصانة، والبعد عن المراجع المبتذلة. وقد يُعرف الباحث من مراجعه! فإذا اختار كتابات ضعيفة

دلّ هذا على ضعفه العلمي، وعدم قدرته على التمييز بين المؤلفين أو بين البحوث.

يتم سرد المراجع بذكر اسم المؤلف، فعنوان الكتاب أو البحث، فاسم الناشر، فالمدينة، فسنة النشر. وإذا كان الكتاب أو البحث مترجمًا يذكر اسم المترجم والمراجع. وإذا كان محققًا يذكر اسم المحقق.

وإذا كان هناك مراجع أجنبية توضع قائمة للمراجع العربية، وأخرى للأجنبية. وترتب المراجع ترتيبًا هجائيًا. وقد تعرض كلها في قائمة واحدة، أو في قائمة مصنّفة إلى أصناف: مراجع في اللغة، مراجع في علوم القرآن، مراجع في علوم الحديث، مراجع في الاقتصاد الوضعي، مراجع في الاقتصاد الإسلامي، مراجع في الفقه، المعاجم، الدوريات، المقابلات.

ولا توضع إلا المراجع التي رجع إليها الباحث فعلاً. وهناك جهات علمية تحذف كل مرجع لم ترد فيه إحالة أو اقتباس في متن البحث. يعني أن المراجع لا يذكر منها إلا التي أحال عليها في الهوامش، أي اقتبس منها الكاتب اقتباساً حرفياً أو بالمعنى.

النحو والإملاء:

كثير من الباحثين في الاقتصاد والإدارة والمحاسبة والإحصاء ضعفاء في اللغة: النحو والإملاء، وقد يرتكبون أخطاء فاحشة ومعيبة، ربما تقلب المعنى رأساً على عقب، وتوقع المؤلف أو الأستاذ في مشكلات مع طلابه المتفوقين في النحو والإملاء، سواء في الدروس أو في قاعة الامتحان! ويجب أن يعهد الباحث الضعيف في اللغة بحثه لمن يراجع له، لكن المشاهد أنه لو قوى نفسه واعتمد على نفسه لكان أفضل، لأن المراجعات اللغوية قد تكون شكلية أو غير شاملة، وربما تعمّد المراجعون ذلك! هذا إذا لم يرتكب المراجع أخطاءه الخاصة به. وإذا كان المراجع لغوياً فقط فإنه قد لا يفهم بعض المعاني، ومن ثم فلا يُحسن المراجعة.

قد لا يعرف الباحثون المذكر من المؤنث، ولا المفرد من الجمع، ولا يعلمون الهمزة متى تكتب (همزة قطع) ومتى تهمل (همزة وصل)، ومتى تكتب فوق الألف أو تحتها، متى توضع على السطر أو على نبرة أو على واو؟ ولا يعرفون المرفوعات من المنصوبات ولا المجرورات! ولا يعرفون الممنوع من الصرف. في هذه الحالة يجب عليهم الرجوع إلى من يصحح لهم أخطاءهم، ويجب ذكر اسمه، ليكون غنمه له وغرمه عليه!

هناك مؤلفون يريدون تعليم الباحثين قواعد الكتابة، ولا يجيدون النحو ولا الإملاء ولا استخدام علامات الترقيم! ولا يعلمون قواعد العدد والمعدود، ولا يميزون بين المرفوع والمنصوب والمجرور، ولا يميزون بين الزاي والذال: بين ذكي وزكي! ولا بين المذكر والمؤنث! ولا بين جمع العاقل وغير العاقل. كتب بعضهم: يعتبر البحث العلمي ذات قيمة علمية! والصواب: ذا قيمة علمية. وكتب: الأسئلة واضحة وذو دلالة! والصواب: ذات دلالة. وكتب: بطريقة ذو نهاية مفتوحة! والصواب: ذات. وكتب: لكل حالة على حدا! والصواب: على حدة. وكتب: الوسط والوسيط متساوون! والصواب: متساويان. وكتب: العلاقة بينهم (بين المتغيرات)! والصواب: بينها. وكتب: إن المتغيرين المستقلين ذو دلالة إحصائية! والصواب: ذوا دلالة. لقد راجعت بحوثًا وكتبًا كثيرة وبيّنت نماذج مما وقع فيها من أخطاء لغوية (ومطبعة)، وهي منشورة إلكترونيًا وورقيًا.

حرف العطف: بعض الباحثين يكتب حرف العطف (الواو) على الطريقة الأجنبية! فإذا كان هناك عدة معطوفات، وضع الواو قبل المعطوف الأخير فقط، مع أن الواجب في العربية وضعه قبل كل معطوف.

التشكيل:

يحسن ضبط بعض الكلمات بالشكل: شدة، ضمة، فتحة، كسرة، تنوين مرفوع، تنوين منصوب، تنوين مجرور. ويجب الاختصار في ذلك على ما يظن أن القارئ لولا الشكل لوقع في الخطأ، خطأ القراءة الصحيحة. فهذا يصلح في الألفاظ الصعبة، وفي الأسماء الصعبة والأجنبية.

وليس من اللائق التوسع في التشكيل في البحث أو الرسالة، لأنهما مكتوبان للكبار وليس للأطفال. هناك اليوم من الكاتبين من يصرفون النظر عن نقص علمهم بالإسراف في التشكيل! ويكتبون لطلاب الجامعة كما لو كانوا يكتبون لتلاميذ المدرسة الابتدائية!

الأسماء الأجنبية:

يحسن كتابتها بالعربية والأجنبية، لكي يلفظها القارئ لفظاً صحيحاً. وهناك أسماء أجنبية يصعب النطق بها حتى على أهل لغتها. وقد يكون الاسم إنكليزياً أو فرنسياً أو ألمانياً أو إيطالياً أو روسياً أو صينياً ...

الفهارس الفنية:

قد تتعدد الفهارس للتسهيل على القارئ:

- فهرس للآيات القرآنية.
- فهرس للأحاديث النبوية.
- فهرس للأشعار.
- فهرس للجداول الإحصائية.
- فهرس للأشكال والرسوم البيانية.
- فهرس للبلدان.
- فهرس للمصطلحات.
- فهرس للألفاظ (فهرس تحليلي).
- فهرس للموضوعات (قائمة المحتويات). قد يضعه البعض أول الرسالة أو الكتاب، وهناك من يضعه آخر الرسالة أو الكتاب.

إذا رأى الباحث أن صنع الفهارس شاق عليه، أمكنه أن يعهد بها إلى غيره، ولكن يحسن أن يطلع عليها حتى تكون بإشرافه.

قائمة محتويات الرسالة:

توضع في أول الرسالة أو في آخرها. ويجب فيها إظهار الأبواب وعناوينها، والفصول وعناوينها، والمباحث وعناوينها، والملاحق (إذا وجدت) وعناوينها، كل ذلك مع بيان أرقام الصفحات، والحذر من الأخطاء المطبعية في العناوين وأرقام الصفحات.

تصحيح تجارب الطبع:

تجارب صف (رقن) الكتاب أو البحث يمكن أن يقوم بها شخص آخر غير الباحث، لكن من المستحسن أن يقوم الباحث بقراءة الكتاب أو البحث كله قبل اعتماده للطباعة، لا سيما إذا كان من أهل الضبط والإتقان. وقد يعثر على أخطاء قد لا تخطر له على بال، نتيجة اختلاف الحاسوب بين الباحث ومُخرج الكتاب. وربما صحح الراقن شيئاً فأحدث تصحيحه خطأً آخر! والأخطاء تزداد قبحاً إذا كانت في الغلاف أو في المقدمة والخاتمة وقائمة المحتويات.

مشكلات النشر:

إذا أراد الباحث نشر رسالته بعد مناقشتها فقد يجد صعوبة في ذلك، لأنه كاتب ناشئ. وقد ينشرها على حسابه الخاص. ويمكنه نشر ملخصها في مجلة علمية، في حدود 20-50 صفحة. وربما أمكن نشر هذا الملخص أيضاً في مجلات أجنبية، بعد ترجمة الملخص إلى لغة أجنبية واحدة أو أكثر.

علامات الترقيم:

- النقطة (.) : تستخدم في نهاية جملة تامة، وفي آخر الفقرة.
- الفاصلة (الفاصلة) (،) : تستخدم في نهاية جملة لا يكون فيها الوقف تاماً كالنقطة. مثال: عانى الاقتصاد العالمي من معدلات تضخم مرتفعة، ومن ركود كبير، ومعدلات بطالة لم يسبق لها مثيل.
- الفاصلة المنقوطة (؛) : تستخدم بين جملتين الثانية سبب للأولى. مثال: خفّفت أيتها الحكومة من إصدار النقود؛ فالتضخم صار معدله مرتفعاً. وقد يمكن استخدامها في وضع يكون بين النقطة والفاصلة.
- النقطتان العموديتان أو الرأسيتان (:) تستخدمان بعد القول. قال أحد العلماء: علم الاقتصاد علم مهم في حياتنا اليومية. وتستخدم عند التمثيل. مثال: أفضل من عالج مسألة التوظيف المالي: الجويني،

والغزالي، والشاطبي. وتستخدم عند التقسيم. مثال: الاقتصاد اقتصادان: اقتصاد وضعي، واقتصاد معياري. مثال آخر: إثنان لا يشبعان: طالب علم، وطالب مال. وتستخدم بين اللفظ ومعناه: مثال: التضخم: ارتفاع الأسعار بصورة مستمرة.

- علامة الاستفهام (?): توضع آخر جملة استفهامية، سواء وجدت فيها أداة الاستفهام أم كانت الأداة مقدّرة. مثال: هل تحب علم الاقتصاد؟
تحب علم الاقتصاد؟

- علامة التعجب (!): مثال: ما أحسن علم الاقتصاد إذا كتب كتابة رصينة وأمينّة! وعند التحذير: إياك أن تتعلم الاقتصاد على عالم ضعيف! وعند النداء: يا سارية! الجبل! وعند التأسف: واحسرتاه! لم نتعلم في الكلية مناهج البحث الاقتصادي.

- علامة استفهام مع تعجب (!?): في حال الاستفهام الإنكاري. مثال: هل يمكن أن يقول هذا الكلام شخص عاقل؟!

- الشرطة (-): تستخدم أول الكلام، كما تستخدم بعد الأرقام: 1- ...
2- ... أولاً - ... ثانيًا - ... وعند الحوار، وعند سرد الأفكار.

- الشرطتان: الاعتراض. - -

- الحاصرتان: [.....] لإضافة شيء على نص مقتبس.

- القوسان المزهريان: آيات القرآن. ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ المجادلة 11.

- القوسان (.....): لإيضاح قصير في المتن، أو للتنبيه: السلع المعمّرة (بفتح الميم المشدّدة).
- علامة التنصيص أو الاقتباس: "....."، والأفضل: «.....»
- الخط المائل (/): يستخدم في التاريخ للفصل بين اليوم والشهر والسنة: 2013/7/12م.
- إشارة الحذف (...). تستخدم للدلالة على شيء محذوف من نص مقتبس.
- إشارة الجمع (+) والطرح (-): توضع الأولى للدلالة على تاريخ ولادة الشخص (+1980م)، والأخرى للدلالة على وفاته (-2010م). ويستخدم بعضهم التاء بدلها: (ت 2010م). وإشارة الطرح أفضل، وأنسب لإشارة الولادة.
- إشارة المساواة (=): في الحساب والرياضيات، وفي الهامش إذا لم يكتمل: في آخر الهامش غير المكتمل، وفي أول الصفحة التالية من الهوامش للتكملة.
- السهم: قد يوضع بدلاً من إشارة المساواة في الهامش إذا لم يكتمل. يوضع هذا السهم ← آخر الهامش غير المكتمل، ويوضع هذا السهم → أول الصفحة التالية لتكملة الهامش السابق.

ملاحظات:

- الفاصلة والنقطة والنقطتان العموديتان والفاصلة المنقوطة وعلامة الاستفهام والتعجب، توضع بعد الكلمة بدون مسافة، وتوضع مسافة بعدها قبل الكلمة التالية.
- القوسان: يفتح القوس وتوضع الكلمة بعده بدون مسافة، ويغلق بعد الكلمة بدون مسافة. وكذلك علامة التنصيص.
- التنوين المنصوب: يكتب هكذا قبل الألف: رحيماً، لا هكذا فوق الألف: رحيماً.

كلمة أخيرة للعماد الأصفهاني (-597هـ):

«إني رأيت أنه لا يكتب أحد كتاباً في يومه إلا قال في غده: لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يستحسن، ولو قدّم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل. وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر»!

ملحق

إعلان الأبحاث

مواضيع مقترحة للبحث في الاقتصاد الإسلامي

(إعداد مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي)

- 1 - علم الاقتصاد الإسلامي ومنهجيته.
- 2 - نظرية سلوك المستهلك والمنتج في الاقتصاد الإسلامي.
- 3 - نظرية التوزيع وتخصيص الموارد والرفاه في الاقتصاد الإسلامي.
- 4 - هيكل السوق.
- 5 - العمل والعلاقات الصناعية.
- 6 - النقود والبنوك والسياسة النقدية (من منظور كلي).
- 7- التمويل والصيرفة الإسلامية.
- 8- إدارة المخاطر في التمويل والتأمين الإسلامي بين النظرية والتطبيق.
- 9- الأسواق المالية.

- 10 - الزكاة واقتصادياتها.
- 11 - المالية العامة.
- 13 - الاقتصاديات الدولية.
- 14- التنمية الاقتصادية في إطار إسلامي.
- 15- الدراسات التاريخية والاستعراضية.
- 16- النظم الاقتصادية المقارنة.
- 17- مواد تدريسية ذات صبغة إسلامية لمقررات في الاقتصاد.
- 18- فقه للاقتصاديين.
- 19- الأوقاف والقطاع الخيري.
- 20- اقتصاد للفقهاء.
- 21- الأخلاق والاقتصاد.
- 22- قانون للاقتصاديين.
- 23- الإعجاز الاقتصادي.
- 24- الأزمات المالية.

تفصيل المواضيع المقترحة للبحث في الاقتصاد الإسلامي

1 - علم الاقتصاد الإسلامي ومنهجيته

1/1 - نظرية المعرفة الإسلامية (لعالم الغيب والشهادة) وعلمية علم الاقتصاد الإسلامي.

2/1 - الاقتصاد الإسلامي مذهبًا ونظامًا وعلمًا.

3/1 - القيم الأخلاقية وتأثيرها على السلوك الاقتصادي في النظام الرأسمالي والإسلامي.

4/1 - دور النقل والعقل في فرضيات علم الاقتصاد الإسلامي.

5/1 - المقاصد الشرعية للمال في نصوص القرآن والسنة وتحليلها اقتصاديًا.

6/1 - تأثير المقاصد الشرعية للمال على أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي ومؤسساته وقوانينه.

7/1 - تأثير المقاصد الشرعية للمال في سلوك الوحدات الاقتصادية (المستهلك، المنتج، الدولة) في الاقتصاد الإسلامي.

8/1- نطاق علم الاقتصاد الإسلامي ومجالاته. مصادر افتراضاته الأساسية، طرق البحث والاستدلال والنقد فيه. أساليب التنظير المقبولة واستخدام النماذج. علاقته بعلم الاقتصاد غير الإسلامي وبالعلوم الإسلامية.

9/1- مقاصد الشريعة التي لها علاقة بالنشاط الاقتصادي، وكيفية أخذ التحليل الاقتصادي والسياسة الاقتصادية بهذه المقاصد.

10/1- القضايا المتعلقة بتحويل الاقتصادات المعاصرة، فيما يتعلق باتجاهاتها وسلوكها إلى ما ينشده الإسلام، ودور الاقتصاد الإسلامي في هذا الصدد.

11/1- تركيز الإسلام على توفير الحاجات، وكيفية أخذ ذلك في الحسبان في التحليل، وفي صياغة السياسات الاقتصادية. تعريف الحاجات وفق الشريعة: هل تختلف الحاجات عن الرغبات من حيث إن الأولى محدودة والثانية غير محدودة؟ ما تأثير ذلك على التحليل الاقتصادي؟

12/1- تصنيف الحاجات الإنسانية حسب درجة استقرارها، وتأثير ذلك في التحليل الاقتصادي، وتطبيق مبدأ تكلفة الفرصة على المسائل المتعلقة بالحاجات الأساسية، ومدى صحة التحليل الذي يستخدم منحنيات السواء، فيما يتعلق بالسلع والخدمات التي تلبى الحاجات الأساسية.

13/1- صحة مفهوم المنفعة فيما يتعلق بتحليل الحاجات وتوفيرها، ومدى استجابة الحاجات (مقارنة بالرغبات) للتغيرات في الأسعار، والدخول والعلاقة بين توفير الحاجات والنشاط الاقتصادي.

14/1- هل هناك حقائق أو قوانين اقتصادية ثابتة؟

15/1- ماذا في الاقتصاد الإسلامي من أفكار ومفاهيم تصلح عالمياً؟

16/1- ماذا في الاقتصاد الوضعي من أفكار ومفاهيم لا تتعارض مع الاقتصاد الإسلامي؟

17/1- كتابات غير المسلمين عن الاقتصاد الإسلامي: دراسة وتحليل.

18/1- مساهمات الأديان الأخرى في الاقتصاد.

19/1- فقه الأزمة وأثره على البحث في الاقتصاد الإسلامي.

20/1- تقويم تجربة الاقتصاد الإسلامي.

21/1- مستقبل الاقتصاد الإسلامي.

2 - نظرية سلوك المستهلك والمنتج في الاقتصاد الإسلامي

1/2 - دور المخاطر والعوائد في قرارات الادخار والاستهلاك للفرد في الاقتصاد الإسلامي.

2/2 - العوامل المحددة للأجر العادل، أجر المثل، الأجر التوازني في الإسلام.

3/2 - تأثير النظر إلى العمل بوصفه عبادة على عرض العمل.

4/2 - تأثير الثروة على عرض العمل (هل زيادة الثروة تؤدي إلى نقص عرض العمل للفرد؟).

5/2 - تأثير القيم والفرضيات الإسلامية على دالة المنفعة وعلى توازن المستهلك، وأثر ذلك على نمط الطلب وتخصيص الموارد.

6/2 - قواعد اتخاذ القرارات في حالات المخاطرة وعدم التأكد، حسبما تدل عليها الأحكام الشرعية المقررة في حالات عدم التأكد، والنظريات ذات الصلة كنظرية البيّنات في الشريعة مثلاً، ومقارنة ذلك بالمعايير الشائعة في النظرية الحديثة لاتخاذ القرارات (قاعدة أقصى الأقصى، أو أقصى الأدنى، أو الأسفل لسافيج وسواها).

7/2 - نتائج تطبيق المعايير الشرعية الآنفه من قبل الوحدات الاقتصادية.

8/2- نتائج تطبيقها أيضًا في اتخاذ قرارات السياسة الاقتصادية العامة في حالات عدم التأكد.

9/2- دافع الإيثار عند المستهلك في المجتمع المسلم: معناه، ومداه، وتطبيقاته، ومقارنة بين سلوك الإيثار وسلوك تعظيم المنفعة.

10/2- أهداف منشآت قطاع الأعمال: هدف تعظيم الربح، والأهداف البديلة له، والتي عولجت من قبل بعض الاقتصاديين، مثل البحث عن أقصى كمية مبيعات، والبحث عن الرضا. تقويم هذه الأهداف إسلاميًا وإمكانية تبني أهداف إضافية كالمصلحة الاجتماعية (الرفاه العام)، وتأثير تعدد الأهداف، ووجود الأهداف الأخلاقية، على توازن المنشأة وسعر المنتج وتخصيص الموارد والرفاه .

11/2- دافع الإيثار عند منشآت قطاع الأعمال في المجتمع المسلم، معناه، ومداه، وتطبيقاته، ومقارنة دافع الإيثار بدافع زيادة الربح.

12/2- التحليل الاقتصادي لسعي الإنسان في سبيل الله، وسعيه لأن يكون عونًا للآخرين في الوقت الذي يسعى فيه لتحقيق أهدافه الذاتية.

3 - نظرية التوزيع و تخصيص الموارد والرفاه في اقتصاد إسلامي

1/3 - نظرية الربح (الإيجار) في الإسلام: الربح، ومبرراته، وحكمه، ومحدداته، وقيمه التوازنية، والعوامل التي تؤثر فيه، وريع عناصر الإنتاج الطبيعية، وريع الآلات والمعدات.

2/ 3 - معدل العائد الداخلي بدلاً لسعر الفائدة كمحدد للطلب على الاستثمار.

3/3 - نسبة توزيع الأرباح في اتفاقية المشاركة، وتأثيرها على عرض خدمات المنظم.

4/3 - نظرية العائد: العائد التوازني في القطاع الحقيقي، والعائد التوازني في القطاع المالي، والعلاقة بين مخاطر الاستثمار والعائد العام في الاقتصاد.

5/3 - تحليل المنافع والتكاليف وتقويم المشروعات: صياغة معايير اختيار تعبّر عن القيم الإسلامية في تقويم المشروعات في ظل إلغاء الربا. معالجة إسلامية واقتصادية لمسألة الحسم (الخصم) الزمني. مناقشة للقضايا التطبيقية والنظرية الناجمة عن استعمال معدلات الأرباح بدلاً من معدلات الفوائد في حسابات التيار النقدي المحسوم (الخصم) النقدي، كيفية اختيار المشاريع في حالات عدم التأكد، تأثير تعدد

الأهداف، ووجود الأهداف الأخلاقية، على أسلوب التقويم ومعايير المفاضلة بين المشروعات).

6/3 - دالة المصلحة الاجتماعية (الرفاه) في الاقتصاد الإسلامي: وصفها وإيضاح محتواها وخصائصها الإجمالية، تحليل صياغتها السابقة من قبل علماء المسلمين، مناقشة صلتها بفرضية (ك. ج. أرو) عن استحالة تجميع دالة الاختيار الاجتماعي من دوال الاختيار الفردي.

7/3 - تأثير الأمور التالية منفردة أو مجتمعة على دوال التكاليف وعلى قرارات المنشأة:

(أ) إحلال المشاركة في الأرباح محل الربا.

(ب) تطبيق الزكاة.

(ج) اتخاذ أهداف أخلاقية بجانب الربح.

8/3 - ضمان حد أدنى للمعيشة في المجتمع الإسلامي، والتأثيرات العلمية لذلك في المجتمعات المعاصرة.

9/3 - نظرية السياسة الاقتصادية في الإسلام، واقتصادات المصلحة الاجتماعية أو الاقتصاد السياسي الإسلامي، وأهداف السياسة العامة في الإسلام (السياسة الشرعية) ذات الصلة بالاقتصاد.

10/3 - استعراض أعمال الفقهاء السابقين، كالماوردي وابن تيمية، والقواعد الكلية في مجلة الأحكام العدلية، ومقارنتها بالمعايير المقترحة من قبل بعض الاقتصاديين مثل: باريتو، وكالدور، وسكيتوفسكي، وعلى الخصوص بيرغسون.

11/3 - حل المشكلات البيئية في الاقتصاد الإسلامي: خط الفقر، وقياس الفقر، والبرامج التقليدية لإزالة الفقر من منظور إسلامي.

12/3 - التحليل الاقتصادي للقواعد الإسلامية المتعلقة باستعمال الموارد بين الأجيال المتعاقبة ومنع التلوث والاعتبارات البيئية.

13/3 - ﴿ كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم ﴾: كيف يمكن تحقيق ذلك محلياً وعالمياً على أرض الواقع؟

4 - هيكل السوق

1/4 - دور التوجيهات الإسلامية: منع بيع حاضر لباد (توفر المعلومات)، إظهار عيوب السلعة (الإفصاح والشفافية)، منع الغش والتدليس والنجش، منع وضع رسوم على دخول السوق، في تحقيق شروط المنافسة الكاملة، وكفاءة الأسواق.

2/4- تقييم أمثلية باريتو في ضوء القيم الإسلامية.

3/4 - الحوكمة وأهدافها وقواعدها وضوابطها الإسلامية.

4/4 - الحسبة ودورها في تصحيح اختلالات السوق.

5/4 - دور الدولة الاقتصادي، ووظيفة تنظيم ومراقبة الأسواق، والتأثير عليها من منطلق السياسة الشرعية.

6/4- المعاني المتنوعة للمنافسة وتقويمها إسلامياً في ضوء آثارها الاقتصادية والاجتماعية (مثلاً على تخصيص الموارد والكفاية الإنتاجية، والتوزيع والمؤسسات السياسية والعلاقات الاجتماعية).

7/4- الخصائص المفضلة للسوق في النظام الإسلامي، وأثرها على آلية عمل نظام السوق، وقصور نظام السوق كأداة لتخصيص الموارد، وإنتاج السلع والخدمات وتوزيع الدخل والثروة، والبدائل الممكنة لتلافي القصور كي تحقق السوق أهدافها الإسلامية.

8/4- التعاون ودوافع المزاخمة والصراع: مفهوم التعاون في الإسلام، وتأثير السلوك القيمي وروح التعاون لدى منظمي المشروع على العلاقات القائمة بين المؤسسات الاقتصادية، وعلى السير الداخلي للمؤسسات. ما الدور الذي تلعبه المنافسة والتعاون؟ وما المدى الممكن والمناسب لكل منهما؟

9/4- مفهوم الاحتكار في الشريعة والاقتصاد وصوره المختلفة، وتقويمها إسلامياً في ضوء نتائجها الاقتصادية والاجتماعية، والأوضاع الأخرى للسوق (كالمنافسة الاحتكارية، واحتكار القلة... إلخ) وتقويمها إسلامياً.

10/4- مفهوم (السعر العادل) و"سعر السوق" في إطار توازن اقتصادي عام، مع توزيع إسلامي عادل للدخل.

11/4- القواعد الشرعية والتحليل الاقتصادي لمعدلات الأرباح، إمكانية وضع حد أقصى لها، وخاصة في المعاملات التي يدخل فيها عامل الزمن (بيع السلم وإيجار الأصول الحقيقية، والأراضي الزراعية، والآلات، وما إلى ذلك).

12/4- وصف وتقويم إسلامي للأنواع الرئيسة لعقود واتفاقيات البيع السائدة في الوقت الراهن، سواء كان الأمر يتعلق بتبادل السلع أو ببورصة الأوراق المالية أو العملات، وتحليل الوظائف الاقتصادية التي تحققها تلك العقود، وتحديد البديل الإسلامي لتلك العقود التي يعتبرها الباحث مخالفة للوجهة الشرعية، وتمحيص صيغ البيع والشراء المتصلة بالمضاربة في البورصة، مثل البيع والشراء الآجل والشراء بالدين... إلخ.

وننتج إباحة بيع السلم وأنواع البيوع الآجلة التي يمكن أن تتم في إطار الشريعة.

13/4- غلاء الأسعار.

14/4- مفهوم السوق التنافسي من منظور إسلامي.

15/4- قوانين المنافسة من منظور إسلامي.

5 - العمل والعلاقات الصناعية

1/5- عرض العمل في الاقتصاد الإسلامي، ومحدداته الاقتصادية، وتأثير القيم الإسلامية عليها بالنسبة للفرد والمجتمع.

2/5- العلاقات الصناعية في الاقتصاد الإسلامي، وطبيعة الصلة بين العمال وأصحاب العمل، وصيغ التعاون الممكن بينهما.

3/5- هل ثمة مبررات لنشوء اتحادات للتجارة وللعمل في الاقتصاد الإسلامي؟ تقويم إسلامي للصيغ والتدابير التطبيقية المعاصرة في مجال العلاقات الصناعية.

4/5- القواعد الشرعية لعلاقات العمال وأرباب العمل، وتطبيقاتها في المجتمعات المعاصرة.

5/5- دراسة هيكل الأجور في مجتمع إسلامي، والتباين الوظيفي في الأجور، ودراسة توزيع العوائد المكتسبة بحسب حجم الدخل. والمزايا الأخرى التي توفر للمستخدمين، وأنظمة الضمان الاجتماعي مقارنة بالزكاة في الإسلام.

6/5- عائد العمل بين الجهد والمنفعة.

7/5- الحد الأدنى للأجر.

8/5 - تحديد أوقات العمل والعطلات.

6 - النقود والبنوك والسياسة النقدية (من منظور كلي)

1/6 - دور تحريم الربا في ارتباط القطاع المالي بالقطاع الحقيقي.

2/6 - دور تحريم الغرر في استقرار النظام المالي الإسلامي.

3/6- هل يمكن لعقود التمويل المبنية على عقود البيع أن تؤدي إلى نشوء

فقااعات المديونية؟

4/6- أثر إحلال المشاركة في الربح بدلاً من الفائدة على سلوك المدخرين (المستهلكين) وحائزي النقود (أي على تفضيل السيولة)، وأثره على ادخار الشركات وعلى سياساتها التمويلية.

5/6- الوسائل الممكنة لحشد المدخرات القصيرة الأجل في نظام لاربوي.

6/6- التحام قرارات الادخار والاستثمار في إطار نظام مشاركة الأرباح، وتأثير ذلك على التحليل الاقتصادي.

7/6- تأمين الودائع في البنوك الإسلامية: مبرراته وطرق تحقيقه. وإمكانية إيجاد نظام لتأمين الودائع الصغيرة ذات العائد القليل.

8/6- عرض القروض الزراعية الخاصة بصغار الزراع، أسسه، وإدارته، وإمكان إدخال بيع المربحة كطريقة في هذا المجال، وبيع السلم ودوره في ذلك.

9/6- عرض القروض القصيرة الأجل لأصحاب الأعمال في نظام لاربوي، أسس العرض، والتوازن بين العرض والطلب، ومشكلة مصاريف خدمة الديون القصيرة الأجل، ومراجعة عمليات البنوك الإسلامية في هذا المجال.

10/6- تمويل بناء المساكن وشراء سلع الاستهلاك المعمّرة، أسسه، وإدارته، وإمكان الإفادة من بيع المربحة وسندات المقارضة الإسلامية في هذا الباب.

11/6- تمويل الحكومة في نظام لاربوي، مسألة القرض العام وكيفية معالجة القروض التي سبق أن تحملها القطاع العام، والتمويل بالعجز، ومعايير قبوله في اقتصاد إسلامي.

12/6- طبيعة ووظيفة النقود في اقتصاد إسلامي، خاصة فيما يتعلق بوظيفة النقود كمخزن للقيمة ومقياس للمدفوعات الآجلة، من خلال معالجة نظرية وتاريخية.

13/6- النظرية النقدية الإسلامية: تحليل كيفية أداء النظام النقدي لوظائفه بعد إلغاء الربا، لجانب أو أكثر من الجوانب التالية:

أ) المصرف المركزي، السلطة النقدية، التحكم في عرض النقود.

ب) النظام المصرفي (سوى المصرف المركزي).

ج) الأعمال المصرفية.

د) المؤسسات المالية الوسيطة سوى المصارف.

هـ) سوق الأوراق المالية (الأسهم وسواها) كما ينبغي أن تكون في نظام إسلامي لاربيوي، القواعد الشرعية الحاكمة لهذه السوق وتحليل نتائجها الاقتصادية.

و) الأسواق المالية: عقود أم ألعاب؛ صنّاع السوق.

14/6- دراسة حالة لعدد مختار من البلاد الإسلامية للتعرف على الوضع المتوقع لجهاز المصارف والتمويل، بعد إلغاء الفائدة، وصياغة سياسات معينة لتحسين أداء هذا الجهاز، بما في ذلك السياسات المناسبة لمرحلة الانتقال إلى وضع لاربيوي.

15/6- مشكلات تثبيت القوة الشرائية بالنسبة للديون ولأصحاب الدخل الثابت. التحليل الاقتصادي لطرق التثبيت المتعددة وآثارها، وتقويم إسلامي لجميع آثارها.

16/6- التضخم: تحليل للظروف التي يمكن أن تؤدي إلى ظهوره في اقتصاد إسلامي، مع الأخذ في الاعتبار بصورة جلية الملامح النقدية والمالية المفترضة للاقتصاد الإسلامي.

17/6 - تغيير قيمة العملة وربط الديون بالأسعار الثابتة.

18/6- إصدار النقود الورقية والنقود الإلكترونية في المجتمع المسلم، وقضية عوائد الفرق بين تكاليف الإصدار وقيمة النقد وحياسة هذه العوائد وتوزيعها.

19/6- العلاقات المتبادلة بين الاقتصادات اللاروية لبلدان مختلفة في المجال المصرفي والصرف الأجنبي والتجارة الخارجية.

20/6- العلاقات الاقتصادية الخارجية بين الاقتصادات اللاروية والنظام الدولي القائم على الربا.

21/6- تقويم نشاط المؤسسات المصرفية الإسلامية اللاروية التي أنشئت حديثاً، والدروس المستفادة من هذه التجربة، مع تركيز خاص على بيع المربحة للأمر بالشراء، وتدفق الائتمان إلى القطاع الزراعي.

22/6 - النظام النقدي الموحد للأقطار الإسلامية.

23/6- الكتابات عن الدينار الذهبي: عرض وتقويم.

24/6 - سوق العملات.

25/6- الضوابط الشرعية لتحقيق العدالة في المعاملات المالية المعاصرة.

26/6- تطوير السوق الثانوية للمنتجات المالية الإسلامية.

27/6- سوق النقد وسوق المال الإسلامي: الأدوات، والمؤسسات، والنظام.

28/6- كفاءة السياسات النقدية في النظام المالي الإسلامي.

29/6- البنوك المركزية في تنظيم ومراقبة نشاط البنوك الإسلامية: الوسائل والأدوات.

7- التمويل والصيرفة الإسلامية

1/7- نظرية الوساطة المالية الإسلامية: عدم فصل القطاع الحقيقي عن القطاع المالي، رأس المال النقدي أحد عناصر الإنتاج وله قيمة مضافة لمشاركته في العملية الإنتاجية، المخاطرة لها قيمة مضافة وتشارك في نتائج العملية الإنتاجية.

2/7- الصيرفة الإسلامية، القيم والأهداف والوسائل والضوابط الشرعية لقيام المصارف بوظيفة الوساطة المالية والوساطة التعاقدية.

3/7- اقتصاديات المشاركة في الربح: آثار إحلال المشاركة بدلاً من الفائدة في سوق النقد، وفي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

4/7- البنوك الإسلامية وقضايا محاسبة الأرباح.

5/7- مشاركة البنوك في إدارة المشروعات التي تقوم بتمويلها، ومدى هذا الإشراف وحدوده ووسائل الرقابة على عمليات هذه المشروعات.

6/7- عوائد التمويل بالمشاركة في إطار الشريعة والقواعد الاقتصادية والمحاسبية المناسبة: المفهوم والقياس.

7/7- نظام المعلومات المتعلق بأنشطة الاستثمار في البنوك الإسلامية، ونوع المعلومات اللازمة، ومصادرها وطرق المراجعة والتدقيق من أجل قبول المشروعات في هذه البنوك. وتكلفة الحصول على المعلومات مقارنة بالبنوك التقليدية وتبريرها.

8/7- الصيغ المختلفة للمشاركة في المشروعات، ودور كل منها في اقتصاد معاصر. وتقويم النتائج الاقتصادية والاجتماعية لكل صيغة في ضوء الشريعة. دراسة ميدانية عن كيفية تخصيص البنوك (الإسلامية والربوية) لمواردها بين عملائها، ومدى اعتماد تخصيص الائتمان على ثروة العميل.

9/7- القروض القصيرة الأجل بين البنوك على أساس المشاركة، ومدى الحاجة إلى هذه القروض، وأنواعها الممكنة.

10/7- مشكلة استثمار الأرصدة النقدية القصيرة الأجل لدى البنوك الإسلامية، والحلول المقترحة، ومراجعة الممارسات الحالية.

11/7 - المصارف الشاملة والمتخصصة: عرض وتقويم.

12/7 - تحليل اقتصادي للعيننة والتورق.

13/7 - التمويل الجزئي والقرض للمدى القصير في المصرفية الإسلامية.

14/7 - حماية صغار المودعين.

15/7 - الرقابة الشرعية والمالية .

16/7 - الوساطة المالية والمصرف الإسلامي.

17/7- المصرفية الإسلامية بين النظرية والتطبيق.

18/7- تقييم في إطار الشريعة الإسلامية للمعاملات المعاصرة في مجال

العملات، خاصة في الحالات التي يكون تسليم العملات المتعامل بها

أو بعضها سيتم بعد فترة من توقيع العقد، والوظائف الاقتصادية لهذه

المعاملات.

19/7- تقييم الاستثمارات المسؤولة اجتماعياً من وجهة النظر الإسلامية

(Socially Responsible Investment -SRI)

20/7- تقييم أداء البنوك الإسلامية.

21/7- مستقبل البنوك الإسلامية بعد عولمة النظم المالية.

22/7- البنوك الإسلامية الشاملة وخدماتها المصرفية.

23/7- التعاون بين المصارف الإسلامية والتنسيق بين أعمالها في بلد معين

وعلى النطاق الدولي.

24/7- أسباب انخفاض نسبة المشاركة والمضاربة في تشغيل الأموال في المصارف الإسلامية.

24/7- دراسة مقارنة لتكلفة التمويل المقدم من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية.

25/7- ممارسة الصيرفة الإسلامية في بلاد الغرب والعوائق القانونية المانعة من انتشارها.

26/7- الأدوات الإسلامية المبنية على عقدي السلم والاستصناع بين النظرية والعمل: دراسة نقدية A Critical Study

27/7- التمييز بين المصارف الإسلامية والتقليدية على المستويين الجزئي والكلي.

28/7- تراجع الوساطة المصرفية.

29/7- واقع مشكلات شركات توظيف الأموال.

30/7- أدوات التمويل الإسلامي.

31/7- مقومات سوق الأوراق المالية.

32/7- المربحة في الأسهم.

33/7- ضمان الإصدار.

- 34/7- سندات الادخار.
- 35/7- البيع القصير والبيع الطويل.
- 36/7- الخيارات بجميع أنواعها.
- 37/7- بدائل إسلامية للعقود الآجلة.
- 38/7- تقييم وتيسير المنتجات المالية.
- 39/7- الإجارة المنتهية بالتمليك.
- 40/7- اقتصاديات السلم الموازي.
- 41/7- اقتصاديات الاستصناع الموازي.
- 42/7- أهمية التكتلات والاندماجات لمواجهة العولمة المالية.
- 43/7- السوق الفورية والسوق الآجلة.
- 44/7- دراسات وتطبيقات في التمويل الإسلامي.
- 45/7- البنوك الإسلامية والاستقرار المالي.
- 46/7- المنتجات المالية الإسلامية: دراسة مقاصدية واقتصادية.
- 47/7- التمويل الإسلامي في أمريكا وأوروبا: الفرص والتحديات.

48/7- التمويل الإسلامي في أفريقيا: الفرص والتحديات.

49/7- إدارة الأصول والخصوم من منظور إسلامي.

50/7- دور التدريس والبحث والتدريب في التمويل الإسلامي.

51/7- برامج وشهادات التعليم والتدريب في التمويل الإسلامي: دراسة وتقويم.

8- إدارة المخاطر في التمويل والتأمين الإسلامي بين النظرية والتطبيق

1/8- استعراض ما كتب عن القمار والتأمين، وهل التأمين قمار... إلخ في الأدب الغربي؟

2/8- التمييز بين التأمين الإسلامي والتقليدي على المستويين الجزئي والكلي.

3/8- دراسة ميدانية للتأمين الإسلامي المعاصر.

4/8- تنظيم صناعة التأمين في نظام إسلامي معاصر.

5/8- إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية.

6/8- دراسة شرعية للعقود التقليدية المستخدمة للتحوط، مثل العقود الآجلة
 Forwards والمستقبليات Futures والخيارات Options وعقود
 المقايضات Swaps .

7/8- بدائل إسلامية للعقود الآجلة، المشتقات، الخيارات، المقايضات، مبنية
 على العقود المسماة، مثل عقد السلم وبيع العربون وخيارات الرضا، أو
 استحداث عقود جديدة، لتحقيق غرض التحوط وإدارة المخاطر.

8/8- التنظيمات والترتيبات المؤسسية اللازمة لتحقيق الضوابط الإسلامية في
 المعاملات في عقود التحوط.

9/8- النماذج الرياضية الديناميكية، لتقييم وتسعير المنتجات المالية
 الإسلامية.

10/8- استكتاب متخصصين في المشتقات، والاستعانة بمؤسسات مالية
 متخصصة، مثل مودي و S&P500 في وضع أسس تقييم وتسعير
 المنتجات الإسلامية.

9- الأسواق المالية

1/9 - الضوابط الشرعية لتداول الأوراق المالية في الأسواق المالية.

2/9 - دور تحريم بيع الدين في ضبط الرافعة المالية، وحجم الديون في الأسواق المالية.

3/9 - دور تحريم الغرر في استقرار السوق المالية الإسلامية.

4/9 - الضوابط الشرعية للمشتقات التي يمكن تداولها في السوق المالية.

5/9 - الوظائف والأدوات والأهداف للسوق المالية في الإسلام.

6/9 - إعادة إنتاج المشتقات التقليدية بعقود شرعية وتأثيرها على كفاءة واستقرار أسواق المال الإسلامية.

7/9 - الهندسة المالية بين المخارج والحيل الفقهية.

8/9 - الصكوك الإسلامية: طبيعتها وأنواعها وهيكلتها وأهدافها وضوابطها الشرعية.

9/9 - التصكيك: نشأته، وتطوره، ومداه، وما له وما عليه.

10 - الزكاة واقتصادياتها

1/10 - تقدير وجباية الزكاة في مجتمع إسلامي معاصر. الإعفاءات، وفئات

(معدلات) الزكاة، وطرق التقدير والوجباية من المؤسسات الصناعية،

ومؤسسات النقل البحري والمؤسسات العامة الاقتصادية. الزكاة على

المباني ووسائل النقل المستخدمة في الأغراض التجارية والأسهم والسندات والودائع المصرفية والثروة المعدنية... إلخ. الزكاة على العقارات المعدة للتجارة والاستثمار والأراضي المعدة للبناء والإنشاء والأبنية قبل استكمالها، والدور المعدة للإيجار والأموال المدفوعة للجمعيات السكنية ... إلخ.

2/10- الزكاة على الناتج الزراعي (العُشر ونصف العُشر) وتطبيقها على كل من المزارع الصغيرة والكبيرة، مسألة احتساب التكاليف، مثل البذور والأسمدة واستهلاك رأس المال، والمياه ... إلخ.

3/10- التجانس والتكافؤ بين القطاعات الاقتصادية في معدلات الزكاة (على سبيل المثال بين الزراعة والصناعة)، تأثير الزكاة على تخصيص الموارد بين القطاعات.

4/10- إعادة التنظيم الواجبة في النظام الضريبي القائم من أجل تطبيق الزكاة، ومدى ملائمة بعض الضرائب المفروضة حالياً، كضرائب الأرباح الرأسمالية وضريبة الثروة وضريبة الدخل وضرائب المبيعات... إلخ، ودور هذه الضرائب بعد إدخال فريضة الزكاة.

5/10- دراسة حالة لبلد أو أكثر من البلاد الإسلامية لتقديم تصور شامل لنظام ضريبي متكامل بعد إدخال فريضة الزكاة، واقتراح سياسات محددة لمواجهة المشكلات الإدارية والتطبيقية.

6/10- الأثر الطويل الأجل للزكاة على توزيع الدخل والثروة.

7/10- تحليل متكامل لأثر الزكاة وإلغاء الفائدة على التوازن الكلي في الاقتصاد. وآثار الخصائص الأخرى للاقتصاد الإسلامي على هذا التوازن.

8/10- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للطرق المختلفة لإنفاق أموال الزكاة، وإمكانية استخدام هذه الأموال في إيجاد الوظائف لصالح المنتفعين بالزكاة، وإمكانية نقلها إلى الأقطار الإسلامية الفقيرة.

11 - المالية العامة

1/11 - الوظائف الاقتصادية للدولة الحديثة والمبررات الشرعية لهذه الوظائف.

2/11 - الضوابط الشرعية للمصادر الحديثة لإيرادات الدولة ونفقاتها.

3/11 - هل في المال حق سوى الزكاة (التوظيف المالي)؟ ما الفرق بين

الضريبة والمكس المنهي عنه؟

4/11 - فقهيات توازن ميزانية الدولة والعجز في الميزانية.

5/10 - أدوات استثمار فائض الميزانية وأدوات تمويل عجزها.

6/10 - الضوابط الشرعية لصكوك الدولة لتمويل عجزها، وصكوك تمويل

المشروعات الاقتصادية.

7/11 - مصادر تمويل النفقات العامة في الإسلام. العشور والخراج (بنوعيه:

المقدّر على أساس المساحة والمقدّر على أساس غلة الأرض) وآثارها

الاقتصادية، والأنواع الأخرى للتمويل العام.

8/11 - المبادئ الأساسية للضرائب في الإسلام، العبء الضريبي الأمثل،

وتوزيعه عبر الزمن (بين الأجيال) وبين الأفراد. تقويم دقيق

للاتجاهات المعاصرة في فرض الضرائب على أساس المقدرة أو

المنفعة أو الضريبة المثلى.

9/11 - الإنفاق الحكومي في الدولة الإسلامية: مبادئه وأنماطه. تقويم

إسلامي لنظريات الإنفاق الحكومي المعاصرة، والمعيار الإسلامي

لمختلف أوجه الإنفاق الحكومي، وتوزيع منافع هذا الإنفاق.

10/11 - العجز والدَّين العام في المالية العامة الإسلامية.

11/11 - السياسة المالية في الإسلام.

12/11 - المبادئ الأساسية للإنفاق العام.

12- المحاسبة في الإسلام

1/12 - محاسبة الزكاة في المجتمعات المعاصرة.

2/12 - المحاسبة المالية في الإسلام: المبادئ الإسلامية في تقدير المراكز المالية (عناصر الميزانية) وصافي النماء (حسابات النتيجة) للمؤسسات المختلفة.

3/12 - قضايا محاسبية مقارنة بين الإسلام والنظم المعاصرة.

13 - الاقتصادات الدولية

1/13 - الموقف الإسلامي من القضايا الرئيسة في سياسة التجارة الخارجية، حرية التجارة أو تقييدها. الرقابة على القطع الأجنبي، ومشكلات ميزان المدفوعات، وشروط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) .

2/13- التعاون التجاري بين الأقطار الإسلامية: إمكانياته، واحتمالاته، وقواعده.

3/13- المساعدات الاقتصادية بين البلاد الإسلامية: المبادئ الأساسية وأشكال المساعدة.

4/13- حاجة الدول الإسلامية إلى التمويل الخارجي.

5/13- مفهوم الأمة كوحدة واحدة، وآثار ذلك على التعاون الاقتصادي والتضامن والتكامل بين الدول الإسلامية، وآثار ذلك في تأمين الحاجات الأساسية.

6/13- النظام النقدي الدولي: تقويمه والمقترحات الممكنة في ضوء الشريعة الإسلامية لإصلاحه بما يحقق المقاصد الكبرى للشريعة.

14- التنمية الاقتصادية في إطار إسلامي

1/14- دافع التنمية في الإسلام، طبيعته، ومشكلات تحريك طاقات عامة المسلمين، ودور المؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام والقيادة السياسية والدينية في قضايا التنمية. وإمكانية الاستفادة من قدرات المؤسسات

الإسلامية العريقة، كالأوقاف، والبحث عن تنظيمات ومؤسسات أخرى
تعين على تحقيق أهداف التنمية.

2/14- الأولويات الأساسية في المنهج الإسلامي للتنمية الاقتصادية والتقدم
الاجتماعي.

3/14- تقييم لنماذج النمو الاقتصادي الغربي، ومدى صلتها بواقع
المجتمعات الإسلامية المعاصرة.

4/14- مصادر وطرق تمويل التنمية الاقتصادية في دولة إسلامية، والقضايا
المتعلقة في استخدام المساهمة والمشاركة في الربح كقواعد لتعبئة
المدخرات المحلية واجتذاب رأس المال الأجنبي، ومعالجة مشكلة تمويل
مشروعات البنية الأساسية، بدون فرض ضرائب في نظام اقتصادي
لاربوي.

5/14- استراتيجيات التنمية المناسبة للبلدان الإسلامية .

- البلدان الغنية بالنفط.

- دول غير نفطية قليلة السكان.

- دول غير نفطية ذات كثافة سكانية عالية.

6/14- طرق تقليل اعتماد البلدان الإسلامية على الدول الأكثر تقدماً، وإمكانية صياغة منهج إسلامي للتنمية الاقتصادية الإقليمية لدول العالم الثالث الإسلامية.

7/14- هدف العدالة وهدف النمو الاقتصادي في التصور الإسلامي.

8/14- سياسة الدخل في المجتمع الإسلامي.

9/14- الفقر وتوزيع الدخل، مع العناية بالتغيرات التنظيمية المطلوبة والمقبولة إسلامياً، للتغلب على الفقر الواسع النطاق.

10/14- اقتصاديات عدم المساواة، أسباب عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة، الاتجاهات الطويلة الأجل، الخطوات الممكنة للحد من هذه الاتجاهات، بغرض تخفيف الحد المحتمل لعدم المساواة في المجتمع الإسلامي ومبرراته.

11/14- تقويم إجراءات التوزيع المختلفة في البلاد الإسلامية وآثارها.

12/14- المعيار الإسلامي لتطوير التقنية المناسبة في الدول الإسلامية. نقل التقنية إلى الدول الإسلامية، مع التركيز على كيفية أقلمة التقنية مع التكنولوجيا الواردة من الغرب وتأثيرها.

13/14- السياسة السكانية في دولة إسلامية، مع التركيز على توضيح علاقة السياسة السكانية بالنمو الاقتصادي.

14/14- تنمية الموارد البشرية، وعناصر منهج إسلامي، مع العناية بصفة خاصة بإيجاد المهارات واستخدامها والمحافظة عليها.

15/14- اقتصادات التعليم في إطار إسلامي، والإنفاق على التعليم بوصفه إنفاقاً استهلاكياً أو استثمارياً.

16/14- القضايا المتعلقة ببرمجة وتمويل التعليم في العالم الإسلامي، مع التدريب العلمي والتقني مع التعليم الشرعي.

17/14- دور المرأة في المجتمع الإسلامي، علاقتها بالتنمية في البلاد الإسلامية، الوضع الراهن، المستقبل والتطلعات: دراسة حالة لعدد مختار من البلاد الإسلامية.

18/14- ملكية الأرض والحيازة والعلاقات الزراعية في الأقطار الإسلامية، والتغيير الإسلامي المطلوب في هذا المجال، ودراسة ميدانية لبعض الأقطار.

19/14 - كفاية التراكم الرأسمالي في الدول الإسلامية.

20/14 - نظريات التنمية من منظور إسلامي.

15- الدراسات التاريخية والاستعراضية

1/15- تحليل ونقد علمي للكتابات المعاصرة في الاقتصاد الإسلامي، وخاصة الكتابات ذات الصبغة التحليلية، وذلك بالتركيز على التحليل الاقتصادي والحجج المستمدة من القرآن والسنة، ويمكن للباحث أن يقوم بدراسة عمل معين بالتفصيل، أو أعمال كاتب معين، أو جميع الكتابات في موضوع معين.

2/15- دراسة مساهمات علماء مسلمين مختارين مثل: زيد بن علي، أبي حنيفة، مالك، أبي يوسف، محمد بن الحسن الشيباني، يحيى بن آدم، الشافعي، أبي عبيد، ابن زنجويه، أبي جعفر الداودي، الخلال، الماوردي، العز بن عبد السلام، الراغب الأصفهاني، البيروني، أبي الفضل الدمشقي، أحمد الدلجي، ابن أبي الربيع، ابن الحاج، ابن الجوزي، الجويني، الأسدي، ابن الأزرقي، أحمد بن حنبل، قدامة بن جعفر، ابن حزم، السرخسي، نظام الملك الطوسي، الغزالي، الكاساني، فخر الدين الرازي، نجم الدين الرازي، نصير الدين الطوسي، ابن تيمية، ابن الأخوة، ابن القيم، الشاطبي، ابن خلدون، المقرئ، شاه ولي الله الدهلوي، ابن نجيم، الخنجي، عثمان دان فوديو، ابن عابدين، وغيرهم.

15/3- استعراض الكتابات الإسلامية في مجال توفير الحاجات الأساسية للإنسان.

15/4- التاريخ الاقتصادي للمجتمع الإسلامي الأول، وذلك حتى سنة 40هـ.

15/5- التاريخ الاقتصادي لبعض الأقطار الإسلامية أو المجتمعات الإسلامية.

15/6- استعراض الفكر الاقتصادي الإسلامي، بالنسبة لموضوعات محددة، خلال فترة من التاريخ الإسلامي (وفي بعض الحالات كامل فترة الـ 1300 سنة الماضية). والهدف من هذا الاستعراض هو اختيار قضية معينة، ثم تتبع مسارها، وتحليل الطرق التي اتبعت لمعالجتها. وحتى يكون هذا الاستعراض مفيداً لا بد من تناول جميع المصادر ذات العلاقة، وبخاصة كتب التفسير وشرح الحديث، والفقه وأصوله، والتاريخ الإسلامي وغير ذلك.

وحيثما يتيسر ذلك يتوجب على الباحث أن يستوحي من هذا الاستعراض السياسات التي ينصح بها لمعالجة مشكلات معاصرة، ويترك للباحث أن يختار أي موضوع يراه مناسباً في هذا الشأن. والمواضيع التالية مذكورة كمثلة:

أ) النقود، طبيعتها، ووظيفتها، وإصدارها، وإدارتها... إلخ.

ب) أنماط التنظيم والتمويل في التجارة والصناعة، وتبيان اتباع أسلوب التمويل الذاتي والمشاركة والمضاربة... إلخ، وبيان مدى الخروج عن قاعدة تحريم الربا إن وجد.

ج) كراء الأرض وتأجيرها ومزارعتها وإقطاعها ... إلخ.

د) كيف طبق نظام الزكاة فعلياً، من حيث إدارتها وجمعها وإنفاقها في مصارفها؟

هـ) دراسة الممارسة العملية للمؤسسات الخاصة والعامة التي كانت تسهم في خدمات التأمين والرعاية الاجتماعية، وتمول من غير طريق الزكاة.

16- النظم الاقتصادية المقارنة

1/16- المعايير الإسلامية لتقويم النظم الاقتصادية والاجتماعية ومقارنتها، مثلاً: حسن توزيع الدخل، الإنفاق الخيري الطوعي ... إلخ، والمقاييس المختلفة لأداء هذه النظم، وعناصر الحياة الطيبة في الإسلام، وإمكانية قياسها الإحصائي.

2/16- التكوين الأساسي للنظام الاقتصادي في الإسلام، وإطاره التنظيمي ومؤسساته، وصياغة شاملة للوسائل الإسلامية لتخصيص الموارد وتوزيع الدخل والثروة وتخفيف التقلبات الاقتصادية وتحقيق النمو، ومعالجة ذلك بمنهج متعدد الاختصاصات، تأخذ بعين الاعتبار أثر مختلف أجزاء النظام الإسلامي.

17- مواد تدريسية ذات صبغة إسلامية لمقررات في الاقتصاد

هناك حاجة لمواد تدريسية في مستوى الدراسات الجامعية والعليا تغطي كافة حقول التخصص في الاقتصاد، مع تركيز خاص على النظرية الاقتصادية. ويمكن للباحث أن يقدم المواد الدراسية في صورة أو أكثر من الصور الثلاث التالية:

1/17- كتاب كامل في الاقتصاد لمستوى المبتدئين، أو المستوى المتوسط (السنتين الأخيرتين قبل التخرج) أو لبرنامج الماجستير. ويمكن أن يتناول الكتاب التحليل الاقتصادي الجزئي أو التحليل الكلي، أو المالية العامة ... إلخ.

ويفترض في الباحث أن يبين بجلاء في المشروع الذي يتقدم به لتأليف كتاب مقرر: المستوى الدراسي الذي سيؤلف الكتاب له، وما

الموضوعات التي سيتناولها بالتحليل من وجهة إسلامية؟ كما عليه أن يذكر عناوين فصول الكتاب بشكل مفصل، والعناوين الرئيسية والفرعية لكل فصل على نحو يظهر محتوى الكتاب، وكذلك عدد الصفحات التقريبي.

2/17- فصل أو فصول من كتاب: بحيث يمكن للمدرس الاعتماد عليها لتعزيز الكتاب التدريسي المقرر، أو لإحلالها محل الفصول المقابلة في الكتاب.

وعلى الباحث أن يختار للكتابة تلك الفصول التي تتعارض في الكتب الجامعية الشائعة مع القيم أو الفرضيات الإسلامية. ويفترض في معالجة الباحث أن تكون إيجابية تمحص بصورة موضوعية أثر المؤسسات الاجتماعية والتشريعات وأنماط السلوك التي ينتظر واقعياً أن تسود في مجتمع إسلامي. وستعطى الأولوية للمواد التدريسية للمستوى المتوسط في المواضيع الآتية:

(أ) نظرية سلوك المستهلك.

(ب) نظرية المنشأة التي لا يتركز اهتمامها فقط على تحقيق أقصى ربح.

(ج) الادخار والاستثمار وتحديد مستوى الدخل في اقتصاد إسلامي.

(د) النظام المصرفي والسياسة النقدية في اقتصاد إسلامي.

هـ) المالية العامة والسياسة المالية في اقتصاد إسلامي.

ويفترض في مشروع البحث أن ينص بجلاء على المستوى العلمي للطلاب الموجه إليهم، وأن يتضمن عرضاً تفصيلياً واضحاً للفصل (أو للفصول) الذي ينوي إعداده.

3/17- منهج تفصيلي لمقرر دراسي: المطلوب هو وصف تفصيلي

لموضوعات مقرر تدريسي لفصل دراسي واحد (مدته 45 ساعة تدريسية بما في ذلك الاختبارات). ويبين بجلاء في كل قسم من المقرر كيف يمكن إدماج المفاهيم الإسلامية ذات العلاقة بصورة تحليلية في صلب الموضوع. ولا بد من أن يتضمن كل منهج تفصيلي مقترح:

أ) المتطلبات السابقة، أي المستوى الدراسي (الأكاديمي) المفترض للطالب.

ب) الأهداف التي يتوخى المنهج المقترح تحقيقها.

ج) إحالات تفصيلية للمراجع بكل قسم من أقسام المقرر الدراسي، مع إعطاء نبذة مختصرة عن المرجع إذا اقتضت الضرورة، سواء كان المرجع اقتصادياً بحثاً أو متعلقاً بالعلوم الإسلامية، مع التركيز على تلك المراجع التي يسهل على الطالب استخدامها بصورة مباشرة. وستعطى الأولوية لمناهج المقررات الآتية:

- 1- الاقتصاد الجزئي - لمختلف المستويات.
- 2- الاقتصاد الكلي - لمختلف المستويات.
- 3- النقود والبنوك والأسواق المالية.
- 4- نظريات التوزيع.
- 5- السياسة النقدية ومؤسساتها.
- 6- السياسة المالية والمالية العامة.
- 7- التنمية الاقتصادية.
- 8- اقتصاديات الرفاهية.
- 9- العلاقات العمالية والعلاقات الصناعية.
- 10- الاقتصاد الدولي.
- 11- النظم الاقتصادية المقارنة.
- 12- التاريخ الاقتصادي للمجتمع الإسلامي الأول.

18- فقه للاقتصاديين

يتعذر تقديم إسهام حقيقي في علم الاقتصاد الإسلامي ما لم يكن للعالم الاقتصادي المسلم إمام كاف بالموضوعات ذات العلاقة في العلوم الإسلامية، وبخاصة في الفقه، ولتلبية حاجة الاقتصاديين المسلمين في هذا المجال لا بد من مساهمة المتخصصين في الفقه الإسلامي.

وينبغي أن تتضمن الأبحاث الأدلة الشرعية من القرآن الكريم والسنة النبوية وسواهما، وأن تربط الأحكام التفصيلية بالمقاصد العامة للشريعة، وأن لا يقتصر العرض على مذهب واحد، بل يبنى على مختلف المذاهب المعتمدة ما أمكن ذلك.

ويرحب المركز بمشاريع أبحاث تتناول موضوعات أخرى مهمة للاقتصاديين، بالإضافة إلى تلك المدرجة أدناه، والتي يوليها المركز أولوية في الاهتمام:

1/18- نظرية العقود:

2/18- عقود البيع مع التركيز على تلك المعمول بها حالياً في أسواق وبورصات السلع والأسهم (كالبیوع الآجلة، والوعد بالبيع... إلخ) .

3/18- فقه الملكية والاستغلال للمصادر والثروات الطبيعية وعقود الامتياز والتتقيب ... إلخ.

4/18- فقه الفيء: مصادره ووجوه استخدامه.

5/18- فقه النفقات الواجبة في العائلة وبين الأقارب.

6/18- فقه السياسة العامة (السياسة الشرعية).

7/18- المسائل والمشكلات المعاصرة في فقه الزكاة.

8/18- فقه المشاركات (كالمضاربة والمزارعة) والشركات، مع التركيز على الصيغ ذات الأهمية المعاصرة كشركات الأموال.

9/18- فقه المضاربة: مراجعة القضايا التي تختلف فيها آراء الفقهاء، وتقويم لعمليات البنوك الإسلامية في هذا الخصوص.

10/18- فقه المربحة: أساسها في الشريعة الإسلامية، وتقويم عمليات البنوك الإسلامية في هذا الخصوص.

11/18- فقه المقاصد (فقه المصالح).

12/18- الحيل في المجال المالي بين القديم والحديث.

13/18- استعراض الفقه المتعلق بالسياسة السكانية، والإشارة للآراء المتعددة في هذا الموضوع، مع توثيقها بدقة.

14/18- فقه المعاملات المالية ومدى استيعاب المستجدات.

15/18- فقه المعاملات المالية للأقليات الإسلامية.

16/18- منهج تفصيلي لدراسة شخصية للفقه الإسلامي وأصوله (لغير المتخصصين كالاقتصاديين)، تحدد للدارس خطة متدرجة للمطالعة والدراسة، تستند إلى كتب أو فصول مختارة من كتب الفقه والأصول

قديمها وحديثها، ومن مختلف المذاهب، ومن الضروري إعطاء نبذة مختصرة عن كل مرجع مقترح.

17/18- استعراض للصيغ الهامة للعقود السائدة في بعض القطاعات الاقتصادية كقطاع التجارة والخدمات والصناعة ... إلخ، مع الإشارة إلى موقع أحكام الشريعة الإسلامية من هذه العقود.

19- الأوقاف والقطاع الخيري

على الرغم من مزايا الخصخصة، إلا أن من أهم آثارها السلبية انسحاب الدولة من تقديم كثير من الإعانات والخدمات الاجتماعية، مما يؤدي إلى الإخفاق في تحقيق العدالة الاجتماعية، التي هي من أهم أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي. وهنا يأتي دور الأوقاف والقطاع الخيري في ملء هذا الفراغ وسد هذه الثغرات. وقد قامت الأوقاف الخيرية تاريخياً بتقديم كثير من الخدمات الاجتماعية للفئات المستحقة في المجتمع الإسلامي. ومن الدراسات المقترحة في هذا الموضوع:

1/19- دور الوقف المعاصر في تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية للفئات المستحقة.

2/19- نماذج معاصرة للأوقاف (الصناديق الكويتية، مشروع سنابل الخير في السعودية).

3/19- دور الوقف في دعم المنشآت التعليمية: (الكراسي الوقفية - الجامعات الخاصة التي لا تهدف إلى تحقيق الأرباح - مدارس تحفيظ القرآن - المدارس الخيرية).

4/19- دراسة جدوى اقتصادية لاستغلال الأوقاف الخيرية في الدول الإسلامية (دراسة ميدانية).

5/19- إدارة الأوقاف في البلدان غير الإسلامية، ومدى الاستفادة منها في إدارة الأوقاف في البلدان الإسلامية.

6/19- الرقابة على الأوقاف.

7/19- الأوقاف في البلدان غير الإسلامية وأنواعها ومقارنتها بالأوقاف الإسلامية. أوجه الشبه وأوجه الخلاف والدروس المستخلصة.

8/19- الأوقاف بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي.

9/19- دراسة تحليلية لصيغ إجارة الأوقاف: الحكر، والإجارتين، والمرصد، والمقاطعة، والخلو ... إلخ، ومدى مشروعيتها وصلاحياتها للتطبيق.

10/19- التجارب الوقفية: دراسة مقارنة.

11/19- دور الدولة بالنسبة للأوقاف بأنواعها.

12/19- محاسبة الوقف.

13/19- بدائل تمويل الأوقاف.

20- اقتصاد للفقهاء

كتاب ميسر على غرار "اقتصاد لغير الاقتصاديين"، ولكنه أخص منه، بحيث يراعى فيه أنه موجه للفقهاء خصوصاً. ويحسن التعرض فيه للاقتصاد المعياري، والاقتصاد المؤسسي، والاقتصاد الإنساني، وأن يكون شاملاً للاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي وقضايا البيئة والتنمية. وإذا تضمن رسوماً بيانية فيحسن شرحها والتعليق عليها، وبيان كيفية الوصول إليها.

21- الأخلاق والاقتصاد

1/21- العودة إلى الأخلاق: دعوة جادة أم غير ذلك؟

2/21- الأخلاق والنظم الاقتصادية.

3/21- المسؤولية الاجتماعية للشركات.

4/21- حوكمة الشركات.

5/21- الأخلاق والإدارة: معارك الدمج والسيطرة والاستحواذ في الشركات الحديثة.

6/21- الأخلاق والتسويق.

7/21- الأخلاق والمنافسة.

8/21- تكاليف اللهو والفراغ.

9/21- الاقتصاد والبيئة.

10/21- الخطر الأخلاقي والاختيار المعاكس.

11/21- الرشوة والفساد بين المبادئ والمصالح: هل يستطيع علم المصالح مكافحة الفساد؟

12/21- المنافع والتكاليف (المصالح والمفاسد).

13/21- التجسس الاقتصادي (المخابرات الاقتصادية).

14/21- الألعاب الاستراتيجية.

15/21- الأخلاق والشركات المتعددة الجنسيات.

22- قانون للاقتصاديين المسلمين

1/22- القانون والفقہ والاقتصاد.

2/22- نظرية العقد بين الفقہ والقوانين الحديثة.

3/22- العقود المثلى.

4/22- العقود الكاملة والعقود الناقصة.

5/22- العقود الضمنية والعقود الصريحة.

6/22- العقود الحافزة.

7/22- نظرية الوكالة بين الفقہ والقوانين الحديثة.

8/22- تنازع المصالح.

9/22- العقود الطويلة الأجل بين الفقہ والقوانين الحديثة.

10/22- مشكلة الأصل والوكيل.

11/22- نظرية تكاليف الصفقات أو المعاملات.

12/22- تماثل المعلومات بين طرفي العقد وعدم تماثلها.

23- الإعجاز الاقتصادي

1/23- هل هناك إعجاز اقتصادي في القرآن الكريم؟

2/23- هل هناك إعجاز اقتصادي في السنة النبوية؟

3/23- الإعجاز الاقتصادي للقرآن الكريم في الزكاة، والربا، والميراث ... إلخ.

4/23- الإعجاز الاقتصادي للسنة النبوية في الزكاة، والربا، والميراث ... إلخ.

24- الأزمات المالية

1/24- المصطلحات والمفاهيم والأشكال.

2/24- النظام المالي والاستقرار الاقتصادي.

3/24- تشخيص الأزمات وعلاجها في الأدبيات الاقتصادية التقليدية.

4/24- تشخيص الأزمات وعلاجها في الأدبيات الاقتصادية الإسلامية.

5/24- هل الأزمات المالية أمر مصاحب لأي نظام اقتصادي؟

6/24- اقتصاديون اهتموا بدراسة الأزمات.

7/24- النظريات الاقتصادية والأزمات: نقد وتقويم.

8/24- إدارة المخاطر من منظور إسلامي في ضوء الأزمات العالمية.

القسم الرابع

أبحاث لها أولوية في الدعم للخطة الحالية للمركز

في الدراسات التي قدمت لتقييم مسيرة البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي خلال ثلاثين عامًا في المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي، وجد أن الأبحاث في مجال التنظير للنظرية الاقتصادية الإسلامية تتسم بالندرة وتفتقد إلى الأصالة؛ فلا زال التحليل الاقتصادي الإسلامي يلبس جبة التحليل الكينزي في مجال التحليل الكلي والتحليل النيوكلاسيكي في مجال التحليل الجزئي. وعلى الرغم من التراكمات الهائلة في مجال الصيرفة الإسلامية، إلا أن النماذج التطبيقية للصيرفة الإسلامية لا زالت تحت عباءة نظرية الوساطة المالية الرأسمالية، وكذلك النماذج التطبيقية للتأمين الإسلامي. لذلك كانت هناك أولوية لتوجيه الأبحاث لتأصيل نظريات إسلامية للسلوك الاقتصادي للوحدات الاقتصادية، ولوضع أسس للتحليل الاقتصادي لسلوك الوحدات الاقتصادية التي يعتبر سلوكها الاقتصادي جزءًا من سلوكها العام الذي يهدف إلى تحقيق ما خلق الإنسان له، وهو تحقيق العبودية لله التي تؤدي إلى سعادة الإنسان ورفاهيته.

مشروع النظريات الاقتصادية الإسلامية:

1- نظرية الفائدة والعائد في الاقتصاد الإسلامي

هل يمكن أن يكون هناك عائد منخفض المخاطر في الاقتصاد الإسلامي؟ وهل الخطر هو شرط جواز العائد؟ كيف يحدد هذا العائد؟ وما النموذج الذي يمكن أن يولده؟ وكيف يمكن استخدامه لمقارنة العوائد ذات المخاطر المختلفة لقياس كفاءتها؟

2- نظرية التأمين الإسلامي

تعتبر شبكة الأمان الاجتماعية في الإسلام من الضروريات اللازمة لتحقيق التكافل الاجتماعي، وهو من المبادئ الأساسية للاقتصاد الإسلامي. هل يمكن استكمال شبكة الأمان بنظم أمان مكملة تقوم على المعاوضة، وتكون أساساً للتأمين الإسلامي.

3- نظرية الغرر وإدارة المخاطر، الغرر في المعاملات المالية الإسلامية:

ما علاقة الغرر بالخطر؟ متى يكون الخطر غرراً محرماً؟ ومتى يكون جائزاً؟ ومتى يكون لازماً لاستحقاق الربح؟ إذا كان جميع الأخطار يقلل منها ويجعلها شبه معدومة، كما ثبت في نظرية الأعداد الكبيرة وممارسات

شركات التأمين، فهل تجميع الأخطار يجعل الغرر الفاحش المحرم غرراً خفيفاً جائزاً؟ إذا كان هناك إجماع على عدم جواز الاتجار بالخطر، فكيف يمكن إدارة الأخطار المالية في الإسلام؟

4- نظرية الوساطة المالية الإسلامية

1/4 التحليل الكلي والتوازن في اقتصاد إسلامي:

- 1- الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد الاسمي في الاقتصاد الإسلامي.
- 2- الاستقرار والأزمات في الاقتصاد الإسلامي.
- 3- السياسة الشرعية ودور الدولة في تحقيق استقرار الأسواق وتوازنها وتحقيق العمالة الكاملة.
- 4- الأمان الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي: نظمه وشبكاته.

2/4 التحليل الجزئي في اقتصاد إسلامي

- 1- الإيمان بالغيب وتأثيره على نظرية سلوك المستهلك.
- 2- الإيمان بالغيب وتأثيره على سلوك المنتج.
- 3- المحتسب ودوره في التوازن الأمثل للأسواق.

قائمة المراجع

الكتب العربية:

- ابن خلدون، المقدمة، تحقيق علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، القاهرة، د. ت.
- ابن طفيل، حي بن يقظان، تحقيق جميل صليبا وكامل عياد، مطبعة الترقى، دمشق، 1940م.
- أحمد، سهير عبد الظاهر، ومصطفى، محمد مدحت، مناهج البحث في العلوم الاقتصادية والاجتماعية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2004م، (210 صفحات). لم أعثر عليه.
- ألتونجي، محمد، المنهاج في تأليف البحوث وتحقيق المخطوطات، دار الملاح، دمشق، 1986م.
- أمين، جلال، فلسفة علم الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، 2008م.
- أمين، جلال، كشف الأئنة عن نظريات التنمية الاقتصادية، دار الشروق، القاهرة، 2002م.
- بدوي، عبد الرحمن، مناهج البحث العلمي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968م.

- بدوي، محسن طه، منهج البحث العلمي: إجراءاته ومستوياته: مدخل إلى دراسة تقنيات البحث الاقتصادي، ط 1، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1998م، (106 صفحات). لم أعثر عليه.
- الجابي، بسام، دليل الباحث في التراث العربي، دمشق، 1981م.
- الجديلي، رحي عبد القادر، مناهج البحث العلمي، 2011م (نسخة إلكترونية منشورة).
- الجويني، الغياثي (غياث الأمم في التياث الظلم)، تحقيق عبد العظيم الديب، دون ناشر، 1401هـ.
- حجاب، محمد منير، الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، دار الفجر، القاهرة، ط 3، 2000م.
- حلمي، ثريا عبد الفتاح، منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 6، 1998م. (296 صفحة).
- حلمي، مصطفى، مناهج البحث في العلوم الإنسانية بين علماء الإسلام وفلاسفة الغرب، دار الكتب العلمية، 1426هـ.
- الخطيب، محمد عجاج، لمحات في المكتبة والبحث والمصادر، المطبعة العلمية، دمشق، ط 3، 1971م.
- ديكارت، روني، مقال في المنهج، ترجمة محمود محمد الخضير، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985م.
- الرافعي، تحت راية القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ.

- الرفاعي، أحمد حسن، مناهج البحث العلمي، تطبيقات إدارية واقتصادية، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2005م، (313 صفحة)، ط 5، الطبعة الأولى 1998م.
- روزنتال، فرانز، مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي، ترجمة أنيس فريحة ومراجعة وليد عرفات، دار الثقافة، بيروت، 1980م.
- زكريا، فؤاد، التفكير العلمي، عالم المعرفة، الكويت، 1978م.
- السبيعي، المهندس، دليل تصميم الاستبيانات، الإصدار (الإلكتروني) الرابع، 2013م.
- السيوطي، التعريف بآداب التأليف، تحقيق مرزوق علي إبراهيم، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، د. ت.
- شابرا، محمد عمر، الإسلام والتحدي الاقتصادي، ترجمة محمد زهير السمهوري، مراجعة محمد أنس الزرقا، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، واشنطن، 1992م.
- شلبي، أحمد، كيف تكتب بحثاً أو رسالة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1966م، ط 5، ط 1 = 1952م.
- الصدر، محمد باقر، اقتصادنا، دار الفكر، بيروت، 1969م.

- عبيدات، محمد، منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- الجامعة الأردنية، 1999م.
- عناية، غازي، مناهج البحث العلمي في الإسلام، دار الجيل، بيروت، 1990م.
- عوايدي، عمار، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002م. لم أعثر عليه.
- العيسوي، عبد الفتاح وعبد الرحمن، مناهج البحث العلمي في الفكر الإسلامي والفكر الحديث، دار الراتب الجامعية، الإسكندرية، 1997م.
- الغزالي، أبو حامد، إحياء علوم الدين، المطبعة العثمانية، القاهرة، 1933م.
- الغزالي، أبو حامد، معيار العلم، تحقيق سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، ط 2، د. ت.
- الغزالي، أبو حامد: ميزان العمل، دار الكتاب العربي، بيروت، 1983م.
- الغزالي، أبو حامد: المنقذ من الضلال، تحقيق جميل صليبا وكامل عياد، دار الأندلس، القاهرة، 1981م.
- فضل الله، مهدي، أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، دار الطليعة، بيروت، ط 2، 1998م. (173 صفحة). ط 1 = 1993م.
- محمود، زكي نجيب، أسس التفكير العلمي، دار المعارف، القاهرة، 1977م (67 صفحة).

- المصري، رفيق يونس، أصول الاقتصاد الإسلامي، دار القلم دمشق، الدار الشامية بيروت، دار البشير جدة، ط 5، 2010م.
- المصري، رفيق يونس، آفات البحث العلمي والتحكيم، ضمن كتاب: المجموع في الاقتصاد الإسلامي، دار المكتبي، دمشق، القاهرة، الشارقة، 2006م.
- المصري، رفيق يونس، الفكر الاقتصادي الإسلامي، دار المكتبي، دمشق، القاهرة، الشارقة، 2009م.
- المصري، رفيق يونس، الفكر الاقتصادي عند إمام الحرمين الجويني، دار الفكر دمشق، دار الفكر المعاصر بيروت، 2001م.
- المصري، رفيق يونس، ماذا فعل الاقتصاديون المسلمون، دار المكتبي، دمشق، القاهرة، الشارقة، 2012م.
- المصري، رفيق يونس، مراجعة كتاب محمد عجاج الخطيب، لمحات في المكتبة والبحث والمصادر، منشورة في المدونة بتاريخ 2013/7/9م.
- المصري، رفيق يونس، مراجعة كتاب دليل تصميم الاستبيانات، للمهند السبيعي، منشورة في المدونة بتاريخ 2013/7/15م.
- المصري، رفيق يونس، مناقشة كتاب جلال أمين: فلسفة علم الاقتصاد، منشور في الموقع (مراجعات) 2010م.

- مصطفى، عبد الواحد عثمان، المنهجية المعرفية في الاقتصاد الإسلامي بين النقل والعقل، ورقة مقدمة إلى مؤتمر التكامل المعرفي بين علوم الوحي وعلوم الكون، جامعة القرآن الكريم، 2009م.
- النشار، علي سامي، مناهج البحث العلمي عند مفكري الإسلام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1984م. (381 صفحة). مكتبة المصطفى الإلكترونية،
- هدى، محمد سليمان، مناهج البحث الاقتصادي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989م (545 صفحة). لم أعثر عليه.
- هوارى، سيد، دليل الباحثين في إعداد البحوث العلمية، مكتبة عين شمس، القاهرة، ط 7، 2004م. ط 1: 1979م. (المؤلف متخصص بالإدارة).

الكتب الأجنبية:

- Allais, Maurice, Les Conditions monétaires d'une Economie de Marchés: Des Enseignements du Passé aux Réformes de Demain, Institut islamique de Recherches et de Formation, Banque islamique de Développement, Jeddah, 1993.

- Blaug, Mark, The Methodology of Economics (or How Economists explain), Cambridge University Press, 2006.
- Descartes, René, le Discours de la Méthode (1637), La Gaya Scienza, 2012.
- Galbraith, J.K., The Economics of Innocent Fraud: Truth for our Time, Houghton Mifflin Company, 2004.
- Galbraith, J.K., Les Mensonges de l'Economie: Vérité pour notre temps, traduction par Paul Chemla, Bernard Grasset, Paris, 2007.
- Malbranque, Benoit, Introduction à la méthodologie économique, Institut Coppet, Paris, 2013.

قائمة المحتويات

2مقدمة
4 الفصل الأول: مقدمات
4 الفكر
5 العلم
8 الشك المنهجي
13 حرص علماء المسلمين على الإضافة العلمية
13 أمانة علماء المسلمين في نقل أفكار خصومهم
14 العلوم النقلية والعلوم العقلية
14 العلوم الأساسية
15 العلوم الدقيقة
15 العلوم النظرية والعلوم التطبيقية
16 العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية

17 الفصل الثاني: العلوم الاقتصادية

17 هل الاقتصاد علم؟

18 هل علم الاقتصاد أخلاقي أم محايد؟

19 القيم بين الإظهار والإخفاء

21 الاقتصاد الوضعي والاقتصاد المعياري

22 الرياضيات في علم الاقتصاد

22 الرياضيات المالية من منظور إسلامي

23 الفروض الأساسية لعلم الاقتصاد

24 هل هناك قوانين اقتصادية؟

24 المشكلة الاقتصادية

25 المشكلة الاقتصادية هل هي المشكلة الوحيدة؟

29 الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الاشتراكي والاقتصاد الإسلامي

29 الاقتصاد الإنمائي

35 الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي: ما يصدق على الجزء قد لا يصدق على الكل .

الاقتصاد المؤسسي 35

أكاذيب الاقتصاد: غالبريت، موريس آليه، جاك آتالي 42

الأزمة المالية العالمية 2008م 46

الاقتصاد الإسلامي: إسهامات علماء المسلمين في العلوم الاقتصادية .. 47

الفصل الثالث: البحث العلمي 56

تعريف البحث العلمي 56

تعريف المنهج العلمي 56

معايير نجاح البحث العلمي 56

مصادر الخطأ في البحوث 60

البحوث الفردية والبحوث الجماعية 60

البحوث المكتملة ومشاريع البحوث 61

البحوث النظرية والبحوث التطبيقية 62

لغة البحث: عادية، فلسفية، رياضية، إحصائية 63

63	الفرض والنظرية والقانون
63	الأحكام المسبقة
64	الأحكام القيمية
65	كيف تؤلف كتابًا دراسيًا؟

72 الفصل الرابع: مناهج البحث عند المسلمين القدامى

72	ازدهار التأليف عند العرب في القرون الأربعة الأولى
73	آداب العالم والمتعلم وآداب المفتي والمستفتي
73	آداب المناظرة
74	صفات الباحث وشروط المجتهد
77	التحزب في العلم
79	أصول الفقه وأصول البحث
83	السبر والتقسيم
86	المناط: تخريج وتنقيح وتحقيق

86 الجرح والتعديل
87 فوائد مقتبسة من علم الجرح والتعديل
91 ضبط أسماء الرواة
91 بيان أخطاء الرواة
92 التصحيف والتحريف
92 طبقات الاقتصاديين المسلمين
94 أهمية الدين في حسم الخلاف العلمي
95 المقولات الوصفية والمقولات القيمية
97 حي بن يقظان وروبينسون كروزو
98 الإنسان الاقتصادي
99 المقاصد والحيل
105 مصادر المعرفة

106..... الفصل الخامس: مناهج البحث

106 المنهج القرآني
112 المنهج التاريخي
113 المنهج الوصفي
114 المنهج الاستقرائي
114 المنهج الاستنباطي
115 المنهج التجريبي

118 الفصل السادس: خطوات البحث العلمي

118 اختيار الجامعة
118 الإشراف العلمي
120 اختيار الموضوع: طرح المشكلة
122 الدراسات السابقة
123 جمع المعلومات
124 وسائل جمع المعلومات

124	- الاستبانة
132	- المقابلة
133	- الملاحظة
134	الكمبيوتر والإنترنت
135	العينات
136	الفروض
138	اختبار الفروض
138	التركيز على الحجج القوية
139	الأمانة العلمية
139	النتائج
140	مناقشة الرسالة
142	التحكيم العلمي
143	معايير قبول البحوث
147	الجهة الممولة
148	عرض الكتب والبحوث ونقدها

الفصل السابع : كتابة البحث 150

المقدمة والخاتمة 150

التقريب 151

الشكر والتقدير 152

اختيار عنوان البحث 152

خطة البحث 153

مستويات البحث: بحث صفي، بحث تخرج، بحث دبلوم، ماجستير، دكتوراه .. 155

حجم الرسالة 155

الآيات القرآنية 155

الأحاديث النبوية 156

ضمير المتكلم 156

الألقاب 158

الإتيان التام 160

161	المختصرات والرموز
161	الجداول والرسوم
162	الإحالات
163	الهوامش
164	قائمة المراجع
166	النحو والإملاء
168	التشكيل
168	الأسماء الأجنبية
169	الفهارس الفنية
170	قائمة محتويات الرسالة
170	تصحيح تجارب الطبع
171	مشكلات النشر
171	علامات الترقيم
174	كلمة أخيرة للعماد الأصفهاني

ملحق: إعلان الأبحاث 175

قائمة المراجع 228

العربية 228

الأجنبية 233

قائمة المحتويات 235